الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة العليا للتجارة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات الحصول شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: مالية المؤسسة

دور النوافذ الإسلامية في استقطاب الأموال بالبنوك التجارية

دراسة عينة من البنوك الجزائرية(2018-2022)

إعداد الطالبة:

شرقي ليندة

تحت اشراف الأستاذ:

بن خدة إلياس

مكان التربص: المديرية العامة لبنك التنمية المحلية - سطاوالي-

بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس-

بنك الإسكان للتجارة والتمويل - دالي براهيم-

فترة التربص: من 20 فيفري إلى 25 ماي

السنة الجامعية

2023/2022

شكر وتقدير

بداية الشكر لله عز وجل الذي أعاننا وشد من عزمنا لإكمال هذا البحث، ونشكره راكعين.

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه كلها، أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان إلى الأستاذ المشرف " **بن خدة إلياس**" على توجيهاته ونصائحه القيمة فجزاه الله كل خير.

كما يسرني أن أوجه خالص الشكر والعرفان إلى كل من الأستاذ " **بلخير بن ناجي**"، " **طهاري عبد القادر**" و" **ربيعي مراد**" على المعلومات التي قدموها لي بخصوص موضوع البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الدكتورة " **فورة روميلة**" على كل المعلومات والنصائح التي لم تتوانى في تقديمها.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما أملك في الوجود إلى **أمي** العزيزة و**أبي** الغالي أطال الله في عمرهما.

إلى إخوتي: **توفيق، ياسين وعصام.**

إلى أختي: **فايزة وزوجات إخوتي نريمان وأمينة.**

إلى رفيقات الدرب: **آسيا، منال، ياسمين وأسماء.**

وإلى كل من أعانني بجهده أو وقته أو دعاءه.

الفهرس:

شكر وتقدير	–
إهداء	–
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الملاحق	V
الملخص	VI
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التقليدية و المصارف الإسلامية	**01**
مقدمة الفصل	**02**
المبحث الأول: البنوك التقليدية	**03**
المطلب الأول: عموميات حول البنوك التقليدية	**03**
المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التقليدية	**04**
المطلب الثالث: مصادر واستخدامات البنوك التقليدية	**05**
المبحث الثاني: المصارف الإسلامية	**09**
المطلب الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية	**09**
المطلب الثاني: أسس العمل المصرفي الإسلامي	**14**
المطلب الثالث: مصادر واستخدامات المصارف الإسلامية	**15**
المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية و مميزات اللجوء للعمل المصرفي الإسلامي	**20**
المطلب الأول: أوجه التشابه بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية	**20**
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية	**21**
المطلب الثالث: مميزات اللجوء للعمل المصرفي الإسلامي	**24**
خاتمة الفصل	**26**
الفصل الثاني: الاطار النظري للفروع ونوافذ إسلامية	**27**
مقدمة الفصل	**28**
المبحث الأول: عموميات حول الفروع والنوافذ الإسلامية	**29**
المطلب الأول: نشأة، تعريف الفروع والنوافذ الإسلامية	**29**

المطلب الثاني: أشكال تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية	30
المطلب الثالث: خصائص وأهداف الفروع والنوافذ الإسلامية	31
المبحث الثاني: مشروعية وآليات فتح الفروع والنوافذ الإسلامية	32
المطلب الأول: مشروعية فتح الفروع والنوافذ الإسلامية	33
المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية	35
المطلب الثالث: الضوابط الشرعية لإنشاء النوافذ الإسلامية	38
المبحث الثالث: النظام القانوني، العراقيل والآثار لفتح النوافذ الإسلامية	39
المطلب الأول: النظام القانوني للنوافذ الإسلامية	39
المطلب الثاني: العراقيل وآثار عن فتح النوافذ الإسلامية	41
المطلب الثالث: طبيعة العلاقة بين البنوك التقليدية والفروع والنوافذ الإسلامية	43
خاتمة الفصل	45
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر	46
مقدمة الفصل	47
المبحث الأول: دراسة حالة بنك التنمية المحلية	48
المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية	48
المطلب الثاني: فتح النافذة الإسلامية بالبنك	52
المطلب الثالث: وتحليل نتائج دراسة حالة مديرية بنك التنمية المحلية	53
المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	57
المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية	57
المطلب الثاني: فتح النافذة الإسلامية بالبنك	63
المطلب الثالث: وتحليل نتائج دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية	65
المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل	67
المطلب الأول: تقديم بنك الإسكان للتجارة والتمويل	67
المطلب الثاني: فتح النافذة الإسلامية بالبنك	71
المطلب الثالث: مناقشة وتحليل نتائج دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر	74
خاتمة الفصل	82
الخاتمة العامة	84
قائمة المراجع	88
الملاحق	i

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أهم الفروق الجوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية	**20**
2-1	مقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث مصادر الأموال	**22**
3-1	الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار	**23**
4-1	المقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث استخدامات الأموال	**24**
1-3	أرقام بارزة لنشاط بنك التنمية المحلية (2015-2018)	**51**
2-3	ودائع العملاء في مديرية بنك التنمية المحلية (2020-2022)	**55**
3-3	ودائع العملاء في النافذة الإسلامية في بنك التنمية المحلية لسنة 2022	**55**
4-3	ودائع العملاء في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2019-2022)	**66**
5-3	طبيعة الزبائن المتعاملين مع النافذة الإسلامية ببنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر	**75**
6-3	ودائع العملاء في بنك الإسكان للتجارة والتمويل /الجزائر (2018-2022)	**76**
7-3	ودائع العملاء في النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل /الجزائر (2018-2022)	**78**
8-3	مؤشرات نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية لعام 2022	**81**

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	مصادر الأموال بالبنوك التقليدية	**07**
2-1	استخدامات الأموال بالبنوك التقليدية	**08**
3-1	خصائص البنوك الإسلامية	**11**
4-1	أهداف البنوك الإسلامية	**13**
5-1	مصادر الأموال بالبنوك الإسلامية	**17**
6-1	استخدامات الأموال بالبنوك الإسلامية	**19**
1-2	الشكل التنظيمي لفتح شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية	**31**
1-3	الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية –سطاوالي- الجزائر	**50**
2-3	تطور أصول بنك التنمية المحلية (2015-2018)	**51**
3-3	تطور نتيجة السنة المالية ل بنك التنمية المحلية (2015-2018)	**52**
4-3	تطور حجم الودائع في مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2020-2022)	**56**
5-3	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	**62**
6-3	تطور حجم الودائع الإجمالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2019-2022)	**66**
7-3	التوزيع النسبي لرأس مال بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر	**68**
8-3	الهيكل التنظيمي لرأس مال بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر	**70**
9-3	الهيكل التنظيمي للنافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر	**72**
10-3	طبيعة العملاء المتعاملين مع النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر	**76**
11-3	تطور حجم الودائع الإجمالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر (2018-2022)	**79**

قائمة الملاحق:

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	مقابلة مع بنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر	i
2	ودائع العملاء لدى النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر	ii
3	التقرير السنوي لبنك التنمية المحلية لسنة 2018	iii
4	شهادة المطابقة الشرعية للحساب الجاري وحساب الادخار الإسلامي لبنك التنمية المحلية	iv
5	شهادة المطابقة الشرعية لحساب الشيك الإسلامي وحساب الاستثمار لبنك التنميةالمحلية	v
6	شهادة المطابقة الشرعية لمرابحة الاستهلاك ومرابحة السيارات للأفراد لبنك التنميةالمحلية	vi
7	شهادة المطابقة الشرعية لمرابحة الاستثمار ومرابحة الاستغلال للمؤسسات لبنك التنمية المحلية	vii
8	شهادة المطابقة الشرعية للاجارة العقارية المنتهية بالتمليك للأفراد لبنك التنمية المحلية	viii
9	مقابلة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر	ix
10	شهادة المطابقة الشرعية لفتح النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية	x
11	شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج للحساب الجاري الإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	xi
12	شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لحساب الشيك الإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	xii
13	شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لحساب التوفير الإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	xii i
14	شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لحساب الادخار الإسلامي الاستثماري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	xii i i
15	شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لمرابحة المواد الأولية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	xi v
16	شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لمرابحة الصفقات العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	x v
17	شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لمرابحة الصادرات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	x vi
18	مقابلة مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر	x vii

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور النوافذ الإسلامية في استقطاب الأموال بالبنوك التقليدية من خلال فتح نوافذ إسلامية بهاته البنوك، حيث كان اتجاه البحث عن مساهمة النوافذ الإسلامية في استقطاب الأموال بالبنوك الجزائرية خلال الفترة (2020-2022). في هذا الصدد تطرقنا في الجانب النظري إلى دوافع وأسباب لجوء البنوك التقليدية للعمل وفقا للصيرفة الإسلامية، ثم تطرقنا إلى الضوابط الشرعية لإنشاء هذه النوافذ الإسلامية بالإضافة للتطرق إلى العراقيل والآثار الناجمة عن فتحها. أما في الجانب التطبيقي قمنا بدراسة عينة من البنوك التقليدية تمثلت في بنكين عموميين بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك خاص الذي تمثل في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر حيث كانت الدراسة على مستوى نوافذها الإسلامية. وتم التطرق من خلال دراسة كل بنك إلى فتح النافذة الإسلامية بالبنك، ومحاولة معرفة مدى مساهمة النافذة الإسلامية في استقطاب الأموال من خلال اجراء مقابلة مع إطارات الشباك الإسلامي وتحليل النتائج التي تم التحصل عليها من طرف البنك.

حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية تجربة ناجحة، إلا أنها تواجهها بعض العراقيل والمشاكل.
- ساهمت النوافذ الإسلامية في زيادة اجمالي ودائع البنك مما يدل على تقبل العملاء الجزائريين لفكرة وجود نوافذ وشبابيك إسلامية في البنوك التقليدية واقبالهم نحو منتجاتها المصرفية المعروضة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية، الصيرفة الإسلامية، النوافذ الإسلامية، استقطاب الأموال.

Résumé :

Cette étude vise à identifier le rôle des fenêtres islamiques dans l'attraction de dépôts dans les banques traditionnelles en ouvrant des fenêtres islamiques dans ces banques, Où la recherche portait sur la contribution des guichets islamiques dans la collecte de fonds dans les banques algériennes au cours de la période (2020-2022). A cet égard, nous avons abordé dans l'aspect théorique les raisons qui ont conduit banques traditionnelles à travailler selon les banques islamiques, puis nous avons abordé les contrôles juridiques pour la mise en place de ces guichets islamiques en plus d'aborder les obstacles et les effets résultant de leur ouverture. Et dans le côté pratique nous avons étudié un échantillon de banques traditionnelles représentées dans deux banques publiques," la Banque de Développement Local (BDL) et la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (BADR)", et une banque privée " The Housing Bank for Trade & Finance – Alegria".où l'étude se situait au niveau de ses fenêtres islamiques. Et l'étude de chaque banque a abordé l'ouverture de la fenêtre islamique dans la banque, et une tentative de connaître l'étendue de la contribution de la fenêtre islamique dans l'attraction de fonds à travers la réalisation d'un entretien avec les cadres de la fenêtre islamique et l'analyse des résultats obtenu par la banque.

L'étude a abouti à un ensemble de résultats, dont les plus importants sont :

- L'expérience d'ouverture des guichets islamiques est une réussite, mais elle se heurte à certains obstacles et problèmes.
- Les guichets islamiques ont contribué à une augmentation du total des dépôts de la banque, ce qui indique que les clients algériens acceptent l'idée d'avoir des guichets islamiques dans les banques traditionnelles, et leur participation aux produits bancaires proposés.

Mots clés : banques traditionnelles, banque islamique, guichets islamiques, attraction des fonds.

مقدمة عامة

مقدمة:

يعتبر النظام المصرفي الركيزة الأساسية التي يستند عليها الاقتصاد لأي بلد، من خلال دوره الحيوي في امداده بالسيولة اللازمة لدعم حركية أنشطته الاقتصادية المختلفة. فهو يتكون من مجموعة البنوك المعتمدة التي تتعامل بالائتمان. فنجد المصارف التقليدية التي اعتمدت منذ نشأتها على التعامل بالفائدة وركيزتها الفائدة ومجال نشاطها استغلال موارد الدول، وفي هذا الصدد فكر العلماء ورجال الأعمال بإنشاء نظام مصرفي جديد لتطهير المعاملات المالية من الربا، والعمل على خدمة المجتمع. فظهرت فكرة المصارف الإسلامية التي تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية ودون اللجوء إلى الفوائد. وذلك انطلاقا من مبدأ تحريم الربا. قوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا اتقو الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين (278) فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تُظلمون (279)." سورة البقرة الآية 279-278.

لقد عرفت الصيرفة الإسلامية تطورا كبيرا في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث تمكنت بسرعة مذهلة من بناء مؤسساتها وتثبيت دعائمها والتفاعل مع بيئاتها وارتياد مختلف آفاق العمل المصرفي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بعيدا عن قاعدة الربا مما جعل البنوك التقليدية على الصعيدين المحلي والدولي تتسارع نحو الأخذ بنموذج الصيرفة الإسلامية.

الجزائر كغيرها من البلدان قامت بانتهاج الصيرفة الإسلامية بموجب قانون النقد والقرض 90-10 الذي فتح المجال لإنشاء المصارف الإسلامية، و قامت أيضا بإصدار تنظيمين (تنظيم رقم 18–02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440الموافق لـ 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية). ثم تم إلغائه واصدار (النظام 20-02 المؤرخ في عام 20 رجب 1441 الموافق ل15 مارس 2022 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية) و الذي سمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية و سبل تطبيقها تلبية لمتطلبات و احتياجات الزبائن.

إشكالية البحث:

قامت الجزائر بتوطين الصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من أجل تنويع مصادر التمويل، وترسيخ ثقافة التعامل مع البنوك لدى المواطن مع مراعاة متطلباته والنهوض بالاقتصاد الوطني وذلك عن طريق استقطاب الكتلة المالية المتداولة خارج الدائرة المصرفية.

من خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية:

هل ساهمت النوافذ الإسلامية في استقطاب الأموال بالبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2020-2022)؟

من خلال هذه الإشكالية يمكننا طرح بعض التساؤلات:

- هل القانون 20-02 الذي صدر ينظم عمل النوافذ وعمل الصيرفة الإسلامية بشكل كافي؟
- هل طرح صبغة شرعية على المنتج المصرفي يكفي لاستقطاب الأموال؟
- هل فتح النوافذ أدى إلى زيادة استقطاب الأموال والودائع بالبنوك التجارية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية البحث السابقة يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- القانون 20-02 الصادر نظم عمل النوافذ الإسلامية ولكن هناك بعض الملاحظات عليه.
- لا تكفي الصبغة الشرعية للمنتج المصرفي بأن تكون سبب وحيد لاستقطاب الأموال.
- لاقت منتجات الصيرفة الإسلامية المقدمة من طرف البنوك التجارية إقبالا كبير عليها.

أسباب اختيار الموضوع:

- كون موضوع البحث يعتبر حديث في الجزائر أردت المشاركة فيه لمحاولة دراسة أثر استقطاب الأموال على البنوك التقليدية.
- استقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية تعتبر أهم سبب للجوء الهيئات الرسمية لتبني فكرة انشاء شبابيك إسلامية.
- إثراء مجال البحث بالمواضيع التي لها صلة بالمالية الإسلامية.

أهداف البحث:

- التعرف على أهم أوجه الاختلاف والتشابه بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية.
- بيان مفهوم ودوافع فتح الفروع والنوافذ الإسلامية.
- تحديد المنتجات الإسلامية التي تقدمها النوافذ الإسلامية.
- بيان ضوابط تأسيس الشبابيك الإسلامية والمعوقات والمشكلات التي تواجهها.
- إيجاد العلاقة بين البنوك التقليدية والفروع والنوافذ الإسلامية.

الدراسات السابقة:

1. الدراسة الأولى: خطوي منير، لسلوس مبارك، تحت عنوان **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين تحديات ومتطلبات النجاح**. مجلة الواحات للبحوث والدراسات (07-12-2020).

تتمحور هذه الدراسة حول إمكانية تحول البنوك التقليدية الجزائرية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية، والتعرف على مختلف التحديات والعقبات التي تحول دون تقديم هذه البنوك لخدمات مصرفية إسلامية (فتح الحسابات الجارية، حسابات الادخار والاستثمار، حسابات الودائع الاستثمارية واصدار صكوك المضاربة الإسلامية)، وكذلك معرفة أهم المتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية من حيث وجهة نظر العاملين فيها. حيث تم الاستعانة باستبيان للإلمام بمختلف جوانب الموضوع، وأيضا استعمال اختبار الفرضيات اعتمادا على برنامج spss.

وخصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية مرهون بتوفير مجموعة المتطلبات الضرورية المتمثلة في المتطلبات الشرعية، القانونية، الإدارية والتنظيمية. وأيضا إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية، وأن يخضع العمل المصرفي لرقابة الهيئة الشرعية وتطوير الموارد البشرية لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي وضوابطه الشرعية.

2. الدراسة الثانية: إبراهيم سعيد. محمد بوحجلة، تحت عنوان **شباك الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر**، 2022، دراسة تقييمية.

تناول هذا البحث دراسة تقييمية لنشاط وعمل نوافذ الصيرفة الإسلامية في بنك الخليج الجزائر، وذلك من خلال القيام بدراسة ميدانية لبنك الخليج الجزائر.

حيث تطرقت هذه الدراسة لمفهوم النوافذ والشبابيك الإسلامية، خصائصها والخدمات المصرفية المقدمة.تم التطرق أيضا إلى الصيغ التمويلية الإسلامية المقدمة من طرف البنك، والمقارنة بين نسب التمويلات بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية.

تم التوصل من خلال الدراسة إلى بقاء سيطرة تمويلات البنوك الربوية على تمويلات المصارف الإسلامية. حيث قدرت نسبة القروض التقليدية ب76%مقارنة بالتمويلات الإسلامية التي قدرت ب 24%، وأن شبابيك الصيرفة الإسلامية لبنك الخليج لم يؤثر بشكل سلبي على نشاطه، إلا أن النظام 20-02 الذي لم يكن مطابق للمنتجات المقدمة من طرف النافذة قد يعيق توسع نشاط البنك واستمراريته في ظل منافسة باقي البنوك التقليدية التي فتحت شبابيك إسلامية مطابقة للنظام والتشريع كالبنك الوطني الجزائري، بنك التنمية المحلية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

6. الدراسة الثالثة: سيد علي بارد وعبد القادر بحيح، **إشكالية وجود الرقابة الشرعية واحترام الضوابط المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية، دراسة حالة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر،** (2021-02-22).

تناولت هذه الدراسة إشكالية وجود الرقابة الشرعية واحترام القواعد المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية المقدمة في البنوك التقليدية.

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم إجراء استبيان وتوزيعه على المصارف الإسلامية (مصرف السلام، بنك البركة والمؤسسة المصرفية العربية)، وكذلك إجراء اختبار الفرضيات بدراسة عينة من موظفي المصارف الإسلامية بطريقة عشوائية مكونة من 120 موظف، وثم إجراء اختبار الفرضيات.

فتوصلت الدراسة بأن هناك اتفاق بين العينة على عدم تطبيق المصارف الإسلامية لأهم الأسس والضوابط المنظمة للمعاملات المصرفية الإسلامية، ويبين هذا أن عدم التزام البنوك والنوافذ الإسلامية بالأحكام الشرعية راجع إلى نقص القوانين المنظمة من طرف البنك المركزي الذي لم يمنح فرصة لنشاط الصيرفة الإسلامية، حيث جعل نشاطها كنشاط البنوك التقليدية، ما جعلها تتعامل بالربا كالاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة للسيولة وذلك مقابل سعر فائدة، وكذلك وجود مشكل عدم الفصل التام بين مصادر أموال النوافذ الإسلامية وأموال البنوك التقليدية مما يؤدي إلى وقوع عمليات ربوية.

ولمعالجة هذا المشكل تم تقديم اقتراحات والتي تتمثل في ضرورة قيام المصارف الإسلامية بإعادة النظر لمؤهلات الموظفين حول مدى تطبيق المعايير والضوابط الشرعية للمعاملات المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال القيام بدورات تدريبية واستدعاء أصحاب الكفاءة والخبرة لتقديم المعرفة اللازمة لهم، ويجب على إدارة البنك إيجاد طرق ووسائل الرقابة الداخلية، وكذلك ضرورة القيام بإصلاحات على مستوى الفروع والنوافذ الإسلامية من طرف السلطات العليا لتطهير المعاملات المصرفية من الربا.

4. الدراسة الرابعة: حازم أحمد فروانة. رمضان إبراهيم أبو جزر بعنوان **أثر النوافذ الإسلامية في إستقطاب العميل من خلال المرابحات دون الفوائد في البنوك الربوية (31-12-2022).**

تهدف الدراسة لمعرفة أثر النوافذ الإسلامية في استقطاب العميل للمرابحات دون الفوائد في البنوك التقليدية، وانعكاسات تحديد نسب هامش الربح للمرابحات في المصارف الإسلامية والفوائد في البنوك التقليدية، وأيضا محاولة تحديد المعايير التي تحتكم إليها عمليات المرابحة في البنك الإسلامي الفلسطيني.

حيث استعملت هذه الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية مع موظفي البنك الإسلامي الفلسطيني من أجل الحصول على المعلومات والبيانات وتفسيرها وتوثيقها للإجابة على الإشكالية والأسئلة المطروحة.

وخلصت نتائج الدراسة على أنه هناك اختلاف كبير في التعامل بين البنك الربوي والبنك الإسلامي في مختلف المعاملات وخاصة مجال الإقراض، ويتم تحديد هامش الربح بناء على معايير محددة، ولا يتم تحديدها بشكل عشوائي، حيث يوجد شبه تقارب في نسبة هامش الربح المطبقة في جميع المصارف الإسلامية.

وأخيرا يعتبر حجم التعامل مع العميل وعامل المنافسة من عوامل تحديد نسبة هامش الربح في المصارف الإسلامية.

الطريقة المنهجية للبحث: اعتمدنا في دراستنا مناهج العلمية والتي تتناسب مع طبيعة الموضوع التي تتمثل في:

- **المنهج المقارن:** ويظهر ذلك في الجانب النظري من خلال ابراز أوجه التشابه والاختلاف بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية.
- **المنهج الوصفي:** يتجلى ذلك في الجانب النظري وذلك من خلال وصف تجربة انشاء النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية بالجزائر.
- **المنهج التحليلي:** وذلك عن طريق تحليل ومناقشة المعطيات المتحصل عليها من طرف البنوك التي تمت دراستها في الجانب التطبيقي.

صعوبات البحث:

- قلة المصادر الام في موضوع البحث مما جعلني ألجأ إلى استخدام البحوث والمقالات، إضافة إلى المواقع الالكترونية.
- السرية التي تنتهجها البنوك العمومية في عدم الإفصاح عن الأرقام والبيانات.

خطة البحث: من أجل دراسة دور النوافذ الإسلامية في استقطاب الأموال في البنوك التجارية قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** يتضمن الإطار النظري للبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

✓ **المبحث الأول:** خصص للبنوك التقليدية والذي تطرق فيه إلى عموميات حول البنوك التقليدية، وظائف وأهداف، ومصادر واستخدامات البنوك التقليدية.

✓ **المبحث الثاني:** تناول المصارف الإسلامية والذي تضمن عموميات حول المصارف الإسلامية من حيث النشأة، التعريف، الخصائص، أسس العمل المصرفي الإسلامي وأخيرا مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

- ✓ **المبحث الثالث:** تمحور هذا المبحث حول مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية ومميزات اللجوء للعمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال ثلاث مطالب. حيث تناول المطلب الأول أوجه التشابه بينهما، والمطلب الثاني أوجه الاختلاف بينهما. أما المطلب الثالث فيكمن في مميزات اللجوء للعمل المصرفي الإسلامي.

- ▪ **الفصل الثاني:** تحت عنوان الفروع والنوافذ الإسلامية. والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** تضمن عموميات حول الفروع والنوافذ الإسلامية والذي قسم إلى ثلاث مطالب. تناول المطلب الأول نشأة، تعريف الفروع والنوافذ الإسلامية. أما المطلب الثاني أشكال تقديم الخدمات المصرفية وبخصوص المطلب الثالث فتمحور حول خصائص وأهداف الفروع والنوافذ الإسلامية.
- ✓ **المبحث الثاني:** فاشتمل مشروعية وآليات فتح الفروع والنوافذ الإسلامية.
- ✓ **المبحث الثالث:** فتضمن النظام القانوني، العراقيل والآثار لفتح النوافذ الإسلامية.

- ▪ **الفصل الثالث:** الذي تضمن دراسة حالتي للبنوك العمومية: بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأيضا دراسة حالة لبنك خاص تمثل في بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر. والذي تناول ثلاث مباحث:

- ✓ **المبحث الأول:** تضمن دراسة حالة بنك التنمية المحلية، تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب حيث تضمن المطلب الأول تقديم بنك التنمية المحلية، والمطلب الثاني تضمن فتح النافذة الإسلامية بالبنك، أما بالنسبة للمطلب الثالث بالنسبة للمطلب الثالث فتضمن تحليل ومناقشة نتائج الدراسة بالبنك.
- ✓ **المبحث الثاني:** فتضمن دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، تضمن المطلب الأول تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمطلب الثاني تمحور حول فتح النافذة الإسلامية بالبنك، أما بالنسبة للمطلب الثالث بالنسبة للمطلب الثالث فتضمن تحليل ومناقشة نتائج الدراسة بالبنك.
- ✓ **المبحث الثالث:** تطرق إلى دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر من خلال ثلاث مطالب، فتضمن المطلب الأول تقديم بنك الإسكان للتجارة والتمويل، أما المطلب الثاني فخصص حول فتح النافذة الإسلامية بالبنك، بالنسبة للمطلب الثالث فتضمن تحليل ومناقشة نتائج الدراسة بالبنك.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية

مقدمة الفصل:

إن دراسة البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المستويين المحلي والدولي تنبثق من أهمية دورها الفعال في الاقتصاد لأي بلد، فهي تعتبر المحرك الرئيسي له في تنمية وتمويل نشاطاته الاقتصادية.

فالبنوك التجارية تقوم بعمليات الإقراض والاقتراض مقابل سعر فائدة، أما المصارف الإسلامية فهي تعتمد على صيغ تمويلية مختلفة كالمرابحة، المشاركة، المضاربة والاجارة.

ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث والتي تتمثل في:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى البنوك التقليدية.

المبحث الثاني: تناولنا فيه المصارف الإسلامية.

المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية.

المبحث الأول: البنوك التقليدية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى عموميات حول البنوك التقليدية، وظائف، أهداف ومصادر واستخدامات الأموال في البنوك التقليدية.

المطلب الأول: عموميات حول البنوك التقليدية.

1. نشأة البنوك التقليدية:

ارتبطت نشأة البنوك التجارية وتطورها بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات، حيث كان أول ظهورها لها في بلاد الرافدين عام 3500ق.م.[1] وبتقدم التجارة بين الشعوب وظهور النقود كإحدى أهم وسائل التبادل التجاري، بدأت ظاهرة إيداع الفائض منها، حيث كان الناس يودعون أموالهم ويدخرونها لدى شخص مؤتمن أو لدى الصاغة خوفا من الضياع أو السرقة مع تسلم المودع إيصال يتضمن مقدار وديعته.[2]

وتطور هذا الإجراء بدخول المرابين الذين كانوا يستلمون الأموال من المدخرين مقابل عائد بحيث يعيدون إقراضها بعائد أكبر، محققين بذلك أرباحا من الفرق بين العائدين. ويعتبر هذا الإجراء أولى أشكال العمل المصرفي.[3]

مثلما كان المرابون يمارسون عمليات الوساطة المالية، كان الصيارفة يقومون بمبادلات العملات ببعضها البعض بين رجال البحارة والتجارة الذين كانوا يترددون على موانئ أوروبا الجنوبية.[4] وكان الصيارفة يجلسون وأمامهم منضدة تسمى بالإيطالية(Banco) ومنها اشتقت كلمة بنك.[5]

2. مفهوم البنوك التقليدية: [6]

ننطلق من مفهوم البنك فقد وردت عدة تعريفات للبنك فمن وجهة النظر للكلاسيكية يمكن القول أن البنك هو مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. بحيث أن المجموعة الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، أما المجموعة الثانية فهي عبارة عن مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال من أجل الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.

---

[1]–اسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص11

[2]– هادي. خليل، **البنوك التجارية، وظائفها، خلق الائتمان**، جامعة المنارة، ص 05

[3] –الهادي صالح محمد صالح، **كفاية رأس المال في البنوك التجارية السودانية**، بحث لنيل درجة الماجستير، 1998، ص19

[4]– اسماعيل إبراهيم عبد الباقي، مرجع سابق، ص11

[5] – الهادي صالح محمد صالح، مرجع سابق، ص19

[6]– محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 10

كما أن البنك عبارة عن منظمة تتبادل فيها المنافع المالية مع مجموعات العملاء بما لا تتعارض مع مصلحة المجتمع، وبما يتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية.

فيمكن تعريف البنوك التجارية بأنها مؤسسات نقدية تعمل على قبول الودائع من طرف الأشخاص أو المؤسسات، فتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء وفقا للمدة المتفق عليها، ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع، حيث تأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي.[1]

وبذلك يتلخص نشاط البنك التجاري في جمع المدخرات من مختلف المتعاملين، والتي تشكل المورد الأساسي للمؤسسة البنكية. ثم توجيه هذه الموارد نحو الاستخدامات المختلفة خاصة ما يتعلق منها بعمليات الإقراض والاستثمار وأداء الخدمات البنكية المختلفة. [2]

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنوك التقليدية

1. وظائف البنوك التقليدية: تتمثل في:[3]

- قبول ودائع العملاء بمختلف أنواعها وإيداعها في حسابات العملاء.
- إقراض الأموال ومنح التسهيلات الائتمانية.
- خصم الأوراق التجارية كالكمبيالات أو تحصيلها عند موعد استحقاقها، وتسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عملائها.
- القيام ببيع وشراء الأوراق المالية لحسابها أو لحساب الزبائن، مع القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب الزبائن.
- القيام بالخدمات المصرفية نيابة عن عملائها كالتحويلات النقدية وتحصيل الشيكات كالكمبيالات، وأيضا سداد الديون نيابة عنهم عند موعد الاستحقاق.

2. أهداف البنوك التقليدية:

1.2. الربحية: حيث يعتبر المعيار الأساسي لنجاح ادارة البنك التجاري وهو تحقيق أكبر ربح ممكن، وحتى يتمكن البنك التجاري من تحقيق الأرباح يجب أن تفوق إيراداته (العمولات الدائنة نظير الخدمات التي تقدمها البنوك للآخرين، عوائد الاستثمار في الأوراق المالية وأيضا خصم الكمبيالات) تكاليفه (الفوائد المدينة

[1] – مريم خليفة المخمري، **البنوك التجارية والإسلامية**، وثيقة عامة، حكومة دبي، ص3

[2] -خالد محمد الجابري، **البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، حماه سوريا، العدد53، 2016، ص4

[3] -هادي خليل، مرجع سابق، ص07

على الودائع التي يدفعها البنك، العمولات المدينة التي يدفعها البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل تقديم خدماتها). [1]

2.2. السيولة: يمثل الجانب الأكبر من الموارد المالية للبنك، ويجب على البنك أن يكون مستعدا للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة. [2]

3.2. الأمان: يقصد بالأمان المصرفي الإحاطة والحذر من جميع المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف التجارية من عملياتها التشغيلية. والتي تتمثل في مخاطر رأس المال، مخاطر السيولة، المخاطر الائتمانية ومخاطر سعر الفائدة. ويقصد به أيضا مدى قدرة رأس مال البنك على تغطية الخسائر المحتملة والمتوقعة. فهي الحالة التي يكون فيها البنك قادرا على سداد التزاماته وتلبية الطلب على السيولة من العملاء على المدى القصير، بالإضافة إلى الصمود والاستمرارية في مواجهة المخاطر والأزمات، وذلك من خلال المركز المالي(الملاءة المصرفية) الذي يتمتع به[3].

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال بالبنوك التقليدية

1. مصادر الأموال بالبنوك التقليدية: تنقسم مصادر الأموال في البنوك التقليدية إلى مصدرين وهما:

1.1 المصادر الداخلية: وتكمن في الأموال التي يتأسس بها البنك وهي تمثل موارد ذاتية للبنك، والتي تتمثل في:[4]

1.1.1. رأس المال المدفوع: وهو ما يدفعه المؤسسون والمساهمون عند إنشاء البنك، ويعتبر هذا المورد ذات أهمية بالغة من أجل الحصول على ثقة المودعين لأنه يشكل ضمانا لأموالهم.

2.1.1. الأرباح غير الموزعة: الأرباح الغير الموزعة هي الفارق بين الأرباح التي حققها البنك خلال سنة معينة وبين الأرباح التي وزعها بالفعل على مساهميه. فهي تلك الأرصدة التي يتم تحميلها على إجمالي الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية بغرض مجابهة ظروف غير مرغوب فيها.[5]

3.1.1. الاحتياطات: هي اقتطاعات من الأرباح السنوية الصافية قبل توزيعها على المساهمين وهي نوعان:

- الاحتياطي القانوني(الإجباري).

---

[1]– www.udiness4lions.com (02/03/2023 à 12 :54)

[2] –عبد القادر كموم، **تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد29، ص33

[3]– حمزة بلغالم، بعزوز بن علي، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري**، دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد01، ص 224–223

[4] - رشيد درغال، **ملخص محاضرات مقياس المؤسسات المالية والبنوك**، جامعة باتنة، 2020–2021–ص18

[5] – مريم خليفة المخمري، مرجع سابق، ص7

- الاحتياطي الاختياري.

2.1. المصادر الخارجية: تعتبر موارد غير ذاتية وهي تمثل الجزء الكبير من إجمالي موارد البنك. فنجد،[1] الودائع والتي تمثل المورد الرئيسي لموارد البنك. وهي أنواع:

1.2.1. الودائع الجارية (الحسابات الجارية): تسمى بودائع تحت الطلب وذلك نظرا لإمكانية العميل في سحبها في أي لحظة دون أن يعلم البنك مسبقا.

2.2.1. الودائع الغير الجارية: وهي الودائع التي تكون فيها قيود مفروضة على حرية العميل في السحب، حيث يقوم بسحبها في نهاية الفترة المتفق عليها[2]. يأخذ هذا النوع من الودائع عدة صور منها:

- **الودائع لأجل:** حيث يلتزم البنك بدفعها في الآجال المحددة للوديعة، حيث لا يحق للعميل السحب منها إلا عندما يأتي موعدها المحدد. وهذا الموعد متفق عليه في البداية بين العميل والبنك.
- **الودائع بإخطار:** وهي ودائع مدة انقضائها تختلف عن الودائع بأجل والفرق بينهما هو اشتراط قيام العميل قبل السحب بإخبار وإشعار البنك برغبته في السحب، حيث يحصل صاحبها على فوائد نظير إيداعها.
- **الودائع الادخارية:** حيث يهدف البنك إلى جذب وتجميع أموال المدخرين[3]، تتمثل في الأموال التي يدخرها المودعين لدى البنك قصد استثمارها، ويحصل المودع عليها فوائد تتجدد يحددها البنك، ويحتفظ أصحاب الودائع بودائع بدفاتر التوفير حيث تسجل فيها المبالغ والمبالغ المودعة، ولا يمكن التعرف على رصيد الحساب إلا عند تقديم المودع دفتر التوفير.

2. استخدامات الأموال بالبنوك التقليدية: [4]

تقوم البنوك التجارية بتوظيف مواردها في مختلف مجالات الاستثمار، حيث تحتفظ بجزء من مواردها على شكل أرصدة نقدية وتستثمر جزء آخر منها في أصول تتمتع بسيولة عالية، ثم توزع ما تبقى من أموالها على الأنواع الأخرى من الأصول التي تكتسب سيولة أقل، وتكون استخدامات الأموال وفقا لعاملين أساسيين وهما السيولة والربحية، وتتمثل استخدامات البنوك التجارية فيما يلي:

---

[1] - مريم خليفة المخمري، مرجع سابق ، ص8،9

[2] -أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2006، ص 157

[3] – أسامة عبد الخالق الأنصاري، ص 159

[4]- قوادري خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة التحولات الاقتصادية، 2020، ص08

1.2. الأرصدة النقدية الجاهزة: وهي النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي، والهدف منها مجابهة العمليات اليومية التي يقوم بها البنك، ويتم الاحتفاظ بها كاحتياطات أولية.

2.2. السندات الحكومية: يتم إصدارها من طرف الدولة، وتعتبر بمثابة احتياطات ثانوية وهي قابلة للتحويل إلى سيولة جاهزة بدون تحمل خسائر.

3.2. القروض: تمثل القروض مورد رئيسي بالنسبة للبنك، وتعتبر أكبر الاستثمارات جاذبية وذلك نظرا لارتفاع نسبة العوائد المتولد عنها.

4.2. الاستثمارات ذات العائد المرتفع: حيث يتميز هذا النوع من الاستثمارات بارتفاع ربحيتها وانخفاض سيولتها لحد كبير مقارنة الاستثمارات السابقة. وتحمل شكل الأسهم أو السندات في المؤسسات الصناعية أو التجارية، وأيضا تتميز بارتفاع درجة المخاطرة.

5.2. الأصول الثابتة: تشمل مجموعة العقارات التي يمتلكها البنك والأصول الأخرى كالأثاث، وسائل النقل والمعدات.

الشكل (1-1): مصادر الأموال بالبنوك التقليدية

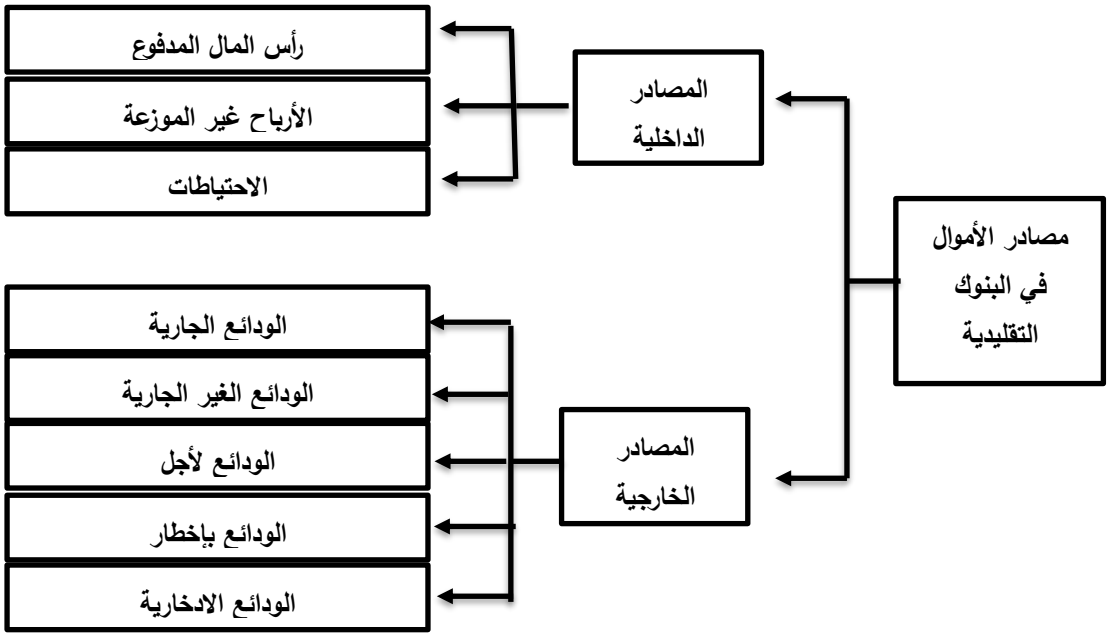

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

الشكل (1-2): استخدامات الأموال البنوك التقليدية

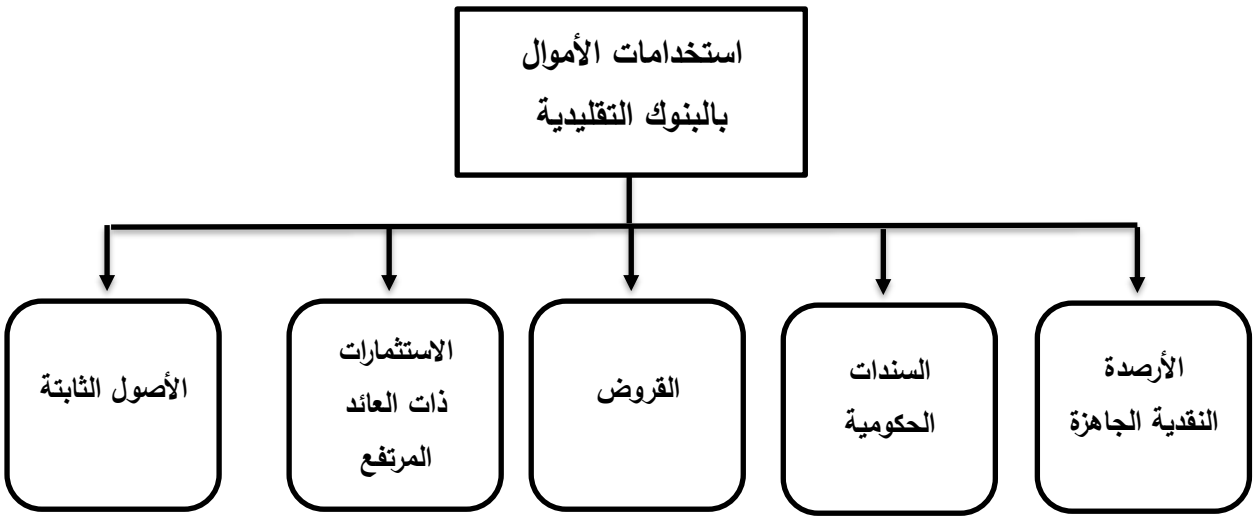

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات أعلاه

المبحث الثاني: المصارف الإسلامية.

يعتبر نشاط المصارف الإسلامية فكرا اقتصاديا يتماشى وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويسعى لتلبية الاحتياجات المالية للأشخاص. فمن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى عموميات حول المصارف الإسلامية، أسس العمل المصرفي الإسلامي، ومصادر، استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: عموميات حول المصارف الإسلامية.

سنتناول من خلال هذا المطلب نشأة، مفهوم، خصائص وأهداف المصارف الاسلامية.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم المصارف الإسلامية

1. نشأة المصارف الإسلامية:

يعود تاريخ النشاط المصرفي الإسلامي إلى سنة 1940 عندما أنشأت في ماليزيا صناديق للادخار تعمل بدون فوائد، وفي سنة 1950 بدأ التفكير المنهجي المنتظم يظهر في باكستان من أجل وضع أدوات تمويلية تتماشى وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أنه لم يكن له منفذا تطبيقيا إلا في مصر سنة 1963 بما كان يسمى بنوك الادخار المحلية تحت إشراف الدكتور أحمد النجار، حيث لاقت هذه التجربة نجاحا كبيرا من طرف مختلف الأفراد الذين كانوا يتردون إليها للقيام بالمعاملات المالية [1].

[1] -.حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 2،ص130،131

وبعد فترة تم تأسيس بنك ناصر الاجتماعي (1971)، وبسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط في دول الخليج، تطور النظام المالي الإسلامي رسميًا. وبسبب الأموال المتراكمة تم إنشاء مؤسسات مالية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية. كان التأسيس الأول لبنك دبي الإسلامي في عام 1975، ثم بيت التمويل الكويتي في عام 1977، وبنك البحرين الإسلامي في عام 1979، وبنك قطر الإسلامي في عام 1982. [1]

ثم بدأت المصارف الإسلامية بالظهور في إفريقيا في العديد من الدول كمصرف فيصل الإسلامي في النيجر عام1983، ومصرف فيصل الإسلامي السنغالي عام 1983، ثم بنك البركة الجزائري عام 1991، وغيرها من البلدان الأفريقية. ونتيجة لهذا التطور الذي شهدته الصيرفة الإسلامية كانت محل أنظار الدول الغربية فتم انشاء البنك الإسلامي البريطاني (IBB) في المملكة المتحدة في عام 2004، وقام البنك الهولندي (ABN AMRO) بفتح نافذة إسلامية.[2]

فقد شهد التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة نموا متسارعا، فقد حققت نسبة نمو سنوية تصل إلى 17% ما بين سنتي 2009 و2013 بينما بلغ عدد المؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 700 مؤسسة، تعمل في حوالي 60 دولة عبر العالم. وانقسمت الدول الإسلامية إلى قسمين، منها من زاوجت بين النظامين التقليدي والإسلامي من خلال انشاء فروع ونوافذ إسلامية مثل مصر، الجزائر الأردن، الإمارات العربية، الكويت، ومنها من حاولت تغيير نظامها المالي والمصرفي تغييرا جذريا يتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية مثل السودان، باكستان، إيران.[3]

2. تعريف المصارف الإسلامية:

عرفت اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في فقرتها الأولى من المادة (5) المصارف الإسلامية ب:" يقصد المصارف الإسلامية في هذا النظام، تلك البنوك أو المؤسسات التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء." وهي عبارة عن مؤسسة مالية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، بشكل يضمن نموها ويحقق التقدم الاجتماعي للدول الإسلامية. ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية وعدالة التوزيع.[4]

---

[1]-A. Sfgaier, la finance islamique Aspects critiques de la finance conventionnelle, L'Harmattun, 2021, p 25

[2]- A. Sfgaier, op.cit, p26

[3]- حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، مرجع سابق، ص131

[4]– لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، المعهد الوطني للبحوث والتدريب، المملكة المغربية، 1990، ص 197

من خلال التعريفين السابقين يمكن أن نستخلص أن المصارف الإسلامية:

- تستمد أسسها ومبادئها من قواعد الشريعة الإسلامية.
- عدم التعامل بالفوائد الربوية أثناء ممارستها لنشاطها.
- تسعى لتحقيق الأرباح وذلك باستخدام الصيغ التمويلية الإسلامية.

الفرع الثاني: خصائص وأهداف المصارف الإسلامية

1. خصائص المصارف الإسلامية: للمصارف الإسلامية عدة خصائص تميزها عن باقي البنوك التجارية، والتي تتمثل في:

1.1. عدم التعامل بالربا: أول ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من البنوك التجارية استبعاد كافة المعاملات الغير الشرعية، الذي يتمثل في نظام الفوائد الربوية، فالأساس الذي بنيت عليه هذه الخاصية أن الإسلام حرم جميع المعاملات التي يدخل فيها الربا.[1] فقد حرم الإسلام الربا لقوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين(278) فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون (279)".[2]

2.1. الاستثمار في المشاريع الحلال: تسعى المصارف الإسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق منافع للمجتمع وذلك عن من خلال استعمال صيغة المشاركة في تمويل المشاريع التنموية، فهو يمثل عقد بين صاحب العمل وطالب التمويل والمشاركة في الربح أو الخسارة، وهذا ما يجعله مميز عن البنوك التقليدية.[3]

3.1. التمسك بالقاعدة الذهبية: والتي تتمثل في قاعدة الحلال والحرام، حيث تسعى المصارف الإسلامية على تطهير معاملاتها من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية، مع الالتزام بالقواعد الإسلامية الأخرى والتي تتمثل في:[4]

1.3.1. قاعدة الغنم بالغرم: فالغنم يعني المكسب، والغرم يعني الخسارة، أي أن الحق في الربح يكون بقدر تحمل المخاطر.

---

[1] –عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، رسالة دكتوراه، ص 79.

[2]– سورة البقرة، الآيات 278–279

[3]– إلهام يحياوي، لعلى بوكميش، ليلى بوحديد، **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقيقة، العدد 38، 2016، ص570

[4] – سمير رمضان الشيخ، **المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور**، ورقة تشغيلية، 2011، ص 15

2.3.1. الالتزام بقاعدة الخراج بالضمان: "أي أن الذي يضمن أصل الشيء جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد".[1]

3.3.1. قاعدة الاستخلاف في المال: فالمال مال الله والناس مستخلفين فيه، فلذلك لابد عليهم أن يتصرفوا في هذا المال وفقا لإرادة مالكه وهو الله عز وجل[2]، وذلك لقوله تعالى:" آمنوا بالله والرسول وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه".[3]

4.1. الخضوع للرقابة الشرعية: تخضع المصارف الإسلامية للرقابة الشرعية من طرف هيئة الرقابة الشرعية، بهدف الرقابة العملية على مدى التزاماتها بالشريعة الإسلامية والتدخل لتصحيح انحرافات الأعمال المصرفية هذه البنوك.[4]

الشكل (1-3): خصائص المصارف الاسلامية

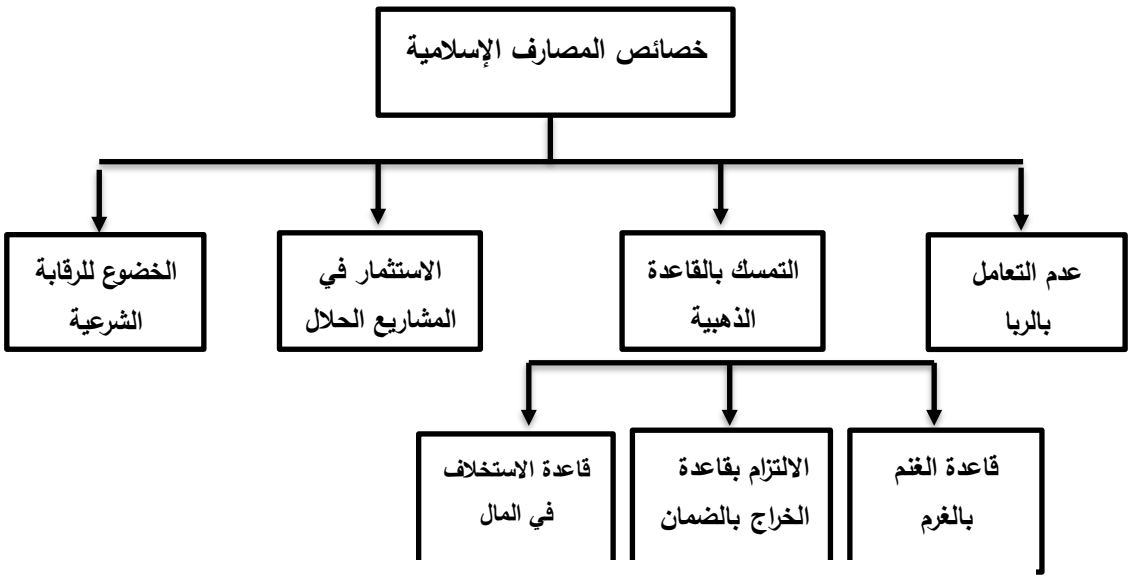

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

2. أهداف المصارف الإسلامية: تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق الأهداف التالية:

[1] -محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2008. ص 94

[2] – سراج الدين عثمان مصطفى، **أسس وخصوصيات العمل المصرفي الإسلامي**، اتحاد المصارف السوداني، 2008، ص 09

[3] – سورة الحديد الآية 07

[4] – علام عثمان، صالح سنوساوي، **الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الإسلامية، مجلة التنمية الاقتصادية**، العدد 2، 2016، ص 354

1.2. الأهداف المالية:[1]

1.1.2. جذب الودائع وتنميتها: يعتبر من أهم الأهداف المسطرة من طرف المصارف الإسلامية، وتعد هذه الودائع المورد الرئيسي لأموال البنك سواء كانت في صورة ودائع تحت الطلب أو ودائع الادخار أو ودائع استثمارية.

2.1.2. تحقيق الأرباح: يعتبر هذا الهدف من الأهداف الرئيسية للمصارف الإسلامية، وذلك للاستمرارية والمنافسة في السوق المصرفي، فتحقيق الأرباح يعتبر دليلا على نجاح العمليات المصرفية. وهي ناتجة عن عمليات الاستثمارات والعمليات المصرفية التي تنعكس في صورة أرباح موزعة على المودعين والمساهمين.

2.2. الأهداف الداخلية: تسعى المصارف الإسلامية لتحقيق الأهداف التالية:[2]

1.2.2. تنمية الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري عنصر رئيسي لعملية تحقيق الأرباح، فلابد أن تتوفر فيه الخبرة المصرفية من أجل استثمار أموال المودعين في مشاريع ذات ربحية، ولا يأتي ذلك إلا من خلال العمل على تنمية القدرات والمهارات عن طريق التدريب للوصول إلى أفضل مستوى أداء عمل.

2.2.2. تحقيق معدل النمو: من أهداف المصارف الإسلامية الاستمرارية، ولذلك يجب أن تحقق معدل نمو يمكنها من الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية.

3.2. أهداف اجتماعية:

تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق التنمية الاجتماعية وذلك من خلال تخليص الناس من التعاملات الربوية وذلك من خلال التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتحريم التعامل في الأنشطة المحرمة شرعا وتحريم الاحتكار والاكتناز وذلك من خلال جلب الأموال المكدسة في البيوت، إضافة إلى إحداث اندماج بين عنصري العمل ورأس المال، وهذا يتضح من خلال عقد المشاركة بين البنك وصاحب العمل، وتشجيع الأيدي العاملة على الكسب الحلال والذي يساهم بدوره القضاء على البطالة ، بالإضافة إلى إثراء الثقافة الإسلامية بين أفراد المجتمع.[3]

---

[1] - بن حليمة هوارية، طاهر علي، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 26، ص 28، 29

[2] – بن حليمة هوارية، طاهر علي، مرجع سابق، ص 29

[3] – نفس المرجع، ص 29

4.2. أهداف ابتكارية: من أجل حفاظ المصارف الإسلامية على وجودها في السوق المصرفي، ومن أجل القدرة على منافسة البنوك التقليدية لابد من مواكبة التطور المصرفي، وذلك من خلال:[1]

2.4.2. ابتكار صيغ التمويل: تسعى المصارف الإسلامية لإيجاد وابتكار صيغ استثمارية جديدة من أجل تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة، بما لا يتعارض مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، وذلك من أجل منافسة المصارف التقليدية في جذب المستثمرين.

3.4.2. ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: على المصارف الإسلامية ابتكار خدمات مصرفية جديدة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وتطوير المنتجات المصرفية الحالية.

الشكل (1-4): أهداف المصارف الإسلامية

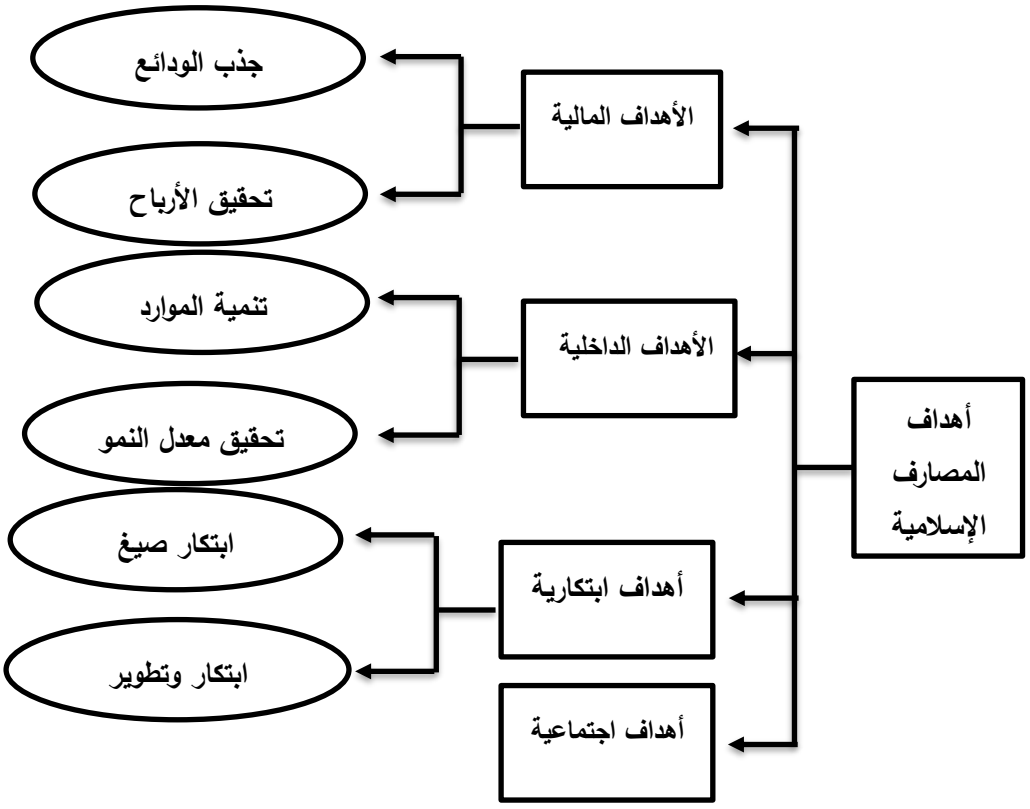

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

[1]-www.arabank.com (16/02/2023 à 15 :04)

المطلب الثاني: أسس العمل المصرفي الإسلامي

ترتكز المصارف الإسلامية على مجموعة المبادئ والأسس والتي تتمثل في:

1. الاستناد لمبادئ الشريعة الإسلامية: والذي يعتبر المبدأ والأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية، وذلك بعدم الفصل بين أمور الدنيا وأمور الآخرة، أي مراعاة ما شرعه وأحله الله سبحانه وتعالى في جميع المعاملات وذلك بإحلال ما أحله وتحريم ما حرمه، فالأصل في الدين هو المعاملة واعتماد الشريعة الإسلامية مبدأ لجميع المعاملات واتخاذها مرجعا لا يمكن الحياد عنها.[1]

2. تحريم التعامل بالفوائد الربوية أخذا وعطاء.

3. العمل على تنمية المال وعدم اكتنازه وكديسه أي حبسه عن التداول.

4. النهي عن كسب المال بطرق غير شرعية وذلك بعدم الدخول في معاملات أو عقود تحتوي على الأمور التالية:

1.4. الجهالة: وهي عيب يعتري شروط الصحة في المعاملات والعقود وما يتعارف عليه في الأصول والمبادئ الاجتماعية والمهنية.

2.4. الغرر: "وهو التعرض للخسارة، ولفظ الغرر يتضمن معنى الخداع والاغراء".[2]

3.4. التعسف: وهو استخدام الحق أو المال على وجه غير مشروع.[3]

4.4. الغبن: "وهو عدم التعادل بين ما يعطيه العاقد وما يأخذه، أي عدم التعادل في الالتزامات المتقابلة التي يرتبها العقد." فيكون ذلك العقد باطلا.[4]

---

[1] –موسى رحماني، الغالي بن إبراهيم، **البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمات المالية الحديثة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8–2010، ص223

[2] –سامي بن إبراهيم السويلم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، 2012، ص 54

[3] – محمد رأفت عثمان، **التعسف في استعمال الحقوق في الشريعة والقانون**، العدد 01، مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، ص 04

[4] – بن غريب رابح، **أحكام الغبن في القانون الوضعي والفقه الإسلامي**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 474

5.4. قاعدة الغنم بالغرم: يقصد بالغنم الحق في الربح. أما الغرم فيقصد به الاستعداد لتحمل الخسارة، أي أن الربح والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من ينتفع به، فمن يحصل على الغنم لا بد أن يتحمل الغرم إذا وقع.[1]

المطلب الثالث: مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية

1. مصادر الأموال في المصارف الإسلامية: تنقسم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية إلى مصدرين وهما:

1.1. المصادر الداخلية: تتمثل في:

1.1.1. رأس المال: والذي يتمثل في القيمة الإسمية للأسهم التي يتم الاكتتاب فيها ودفعها. فهو يتكون من الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند تأسيس البنك.[2]

2.1.1. الاحتياطات: عبارة مبالغ مالية تقتطع بنسب معينة من صافي أرباح البنك الإسلامي، وذلك بهدف تقوية المركز المالي للبنك. وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي.فنجد:[3]

- **الاحتياطي القانوني:** هو عبارة عن نسبة معينة من الأرباح يفرضها القانون (إجباري)، فتبقى داخل البنك ولا توزع بأي شكل من الأشكال. ووفقا لقانون الدولة التي المتواجد بها البنك الإسلامي فإن جزء من الأرباح يتم تحويله إلى حساب الاحتياطي القانوني، وعادة ما ينص القانون التأسيسي للبنك على مقدار هذه النسبة.
- **الاحتياطي الاختياري:** هذا النوع من الاحتياطات لا يكون قانونيا (غير إجباري)، فيقترح هذا الاحتياطي من مجلس الإدارة على الجمعية العامة للمساهمين عندما تكون هناك أرباح كافية تسمح بذلك.
- **احتياطات أخرى:** وإلى جانب هذه الاحتياطات تفرض القوانين المحاسبية على المصارف بصفة عامة بتكوين احتياطي لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها، وكذلك الخسائر التي قد تلحق بالبنك، فهي تمثل غطاءا ماليا تعويضيا إذا كانت الخسارة أكبر من مقدار الاحتياطي الموجود (القانوني أو الاختياري).

---

[1] –زيد أيمن، قرومي حميد، **إدارة مصادر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، 2020، ص 432

[2]- حمزة فيشوش، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد01 (2020)، ص 112

[3]- حمزة، فيشوش، مرجع سابق، ص113

3.1.1. الأرباح المرحلة أو المحتجزة: هي تلك الأرباح الفائضة والمتبقية بعد اجراء عملية التوزيع. فهي تمثل حقا من حقوق الملكية أي تخص المساهمين، وتلجا أحيانا إدارة المصرف الإسلامي الى احتجاز جزء من أرباحها وترحيلها إلى أعوام قادمة، حيث يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك .[1]

4.1.1.المخصصات: هي مبالغ يتم اقتطاعها من إجمالي الأرباح المحققة. وذلك لمواجهة الأخطار المتوقعة الحدوث، وهي لا تعتبر حقا من حقوق الملكية لأنها تمثل تكلفة لم تصرف بعد. [2]

2.1. المصادر الخارجية: والتي تشمل:[3]

1.2.1. الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية): هي الأموال التي يقدمها المتعاملون للبنك دون قصد الاستثمار،[4] والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل, وأما استخدامها في الأجل القصير فتتم في حرص شديد ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنك بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد. وتعتبر الأرباح المحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظرا لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع لأصحابها، ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقا للقاعدة الشرعية (الخراج بالضمان).

2.2.1. الودائع الادخارية: وهي حسابات يتم فتحها لتشجيع صغار المدخرين، وتختلف هذه الودائع عن حسابات التوفير بالمصارف الربوية في ان أصحابها لا يحصلون على فائدة معينة ومحددة مسبقا. فهم يتحصلون على جزء من الأرباح المحققة التي تحتسب على أساس الرصيد الأدنى للحساب، حيث يمنح المدخر دفترا تسجل فيه كل عملية سحب وايداع .[5]

3.2.1. ودائع الاستثمار (حسابات الاستثمار): عبارة عن الأموال التي يودعها أصحابها لدى المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد، نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال في **حسابات الاستثمار المقيدة (المخصصة):** هي عبارة عن ودائع نقدية، يقوم البنك الإسلامي بقبولها على

---

[1] – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، كلية التجارة جامعة المنصورة، 2004، ص116

[2]- الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، توزيع دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1992، ص 83

[3]- https://ketabonline.com (20/02/2023 à11 :39)

[4]– نفس المرجع، ص 85

[5] –جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمان، **البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ وأساليب التمويل**، جامعة زيان العاشور الجلفة، ص 258

مشاريع مختلفة، وتخضع تلك الأموال للقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم). وتنقسم الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية إلى نوعين وهما:[1]

- **حسابات الاستثمار المقيدة (المخصصة):** هي عبارة عن ودائع نقدية، يقوم البنك الإسلامي بقبولها على أساس عقد المضاربة المقيدة والمشروطة بنوع الاستثمار أو مدته أو مكانه. ويحصل البنك على حصة من الأرباح المحققة.
- **حسابات الاستثمار المخصصة المشترك (المطلقة):** نجد الكثير من أصحاب الحسابات الاستثمارية الذين يرغبون بتوظيف أموالهم ولكن لا يعرفون الخيار الأنسب والآلية المحددة للاستثمار، فيقومون بإعطاء البنك الإسلامي الحرية الكاملة للتصرف في توظيف أموالهم وفقا لعقد المضاربة المطلقة.

4.2.1. دفاتر الادخار الإسلامية: تعد دفاتر الادخار الإسلامية أحد أنواع الودائع الادخارية بالمصارف الإسلامية، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت.

الشكل (1-5): مصادر الأموال بالمصارف الاسلامية

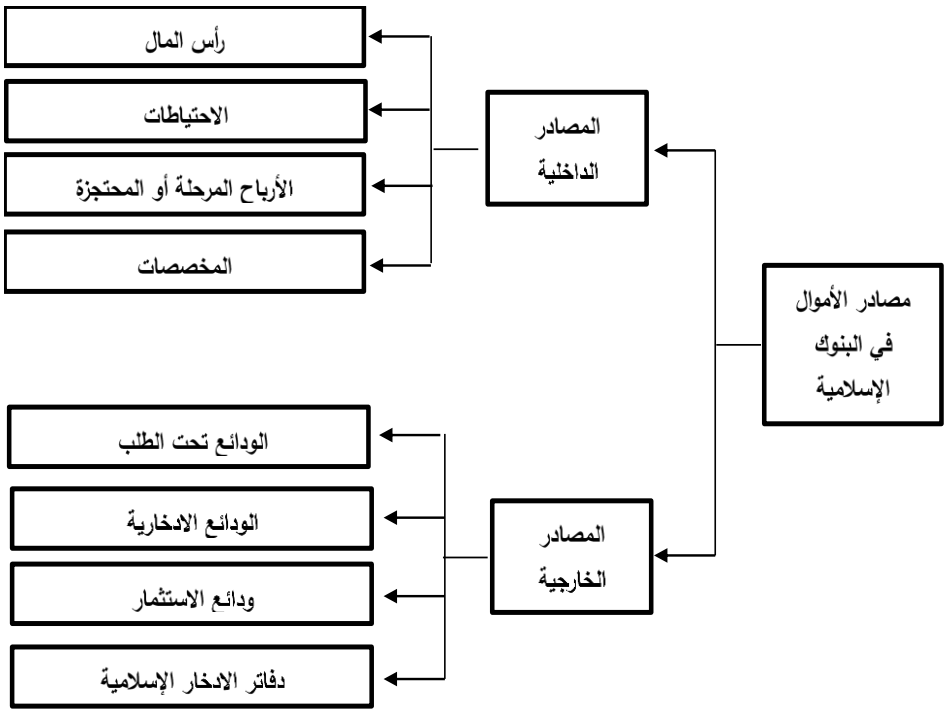

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

[1] – عبد الله يوسف سعادة، **العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2017، ص162

2. استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية: تقوم المصارف الإسلامية في توظيف واستثمار أموالها بناءا على صيغ وأساليب والتي تقسم إلى قسمين:

بمقتضى 20-02 لبنك الجزائر الموافق ل15 مارس 2020 الذي يعرف المنتجات الإسلامية كما يلي:[1]

1.2. التمويل بالمرابحة: "هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين".

2.2. التمويل القائمة على المشاركة: "هي عقد بين البنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح".

3.2. التمويل بالمضاربة: "هي عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المسمى مقرض للأموال رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح".

4.2. التمويل بالإجارة: "هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المسمى المؤجر، تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد".

5.2. التمويل بالسلم: "هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تسلم له آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي".

6.2. التمويل بالاستصناع: "هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مصنع سلعة أو مستصنع وفقا لخصائص محددة ومتفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين".

[1]– بنك الجزائر أنظمة 2020، bank-of-algeria.dz

الشكل (1-6): استخدامات الأموال بالمصارف الإسلامية

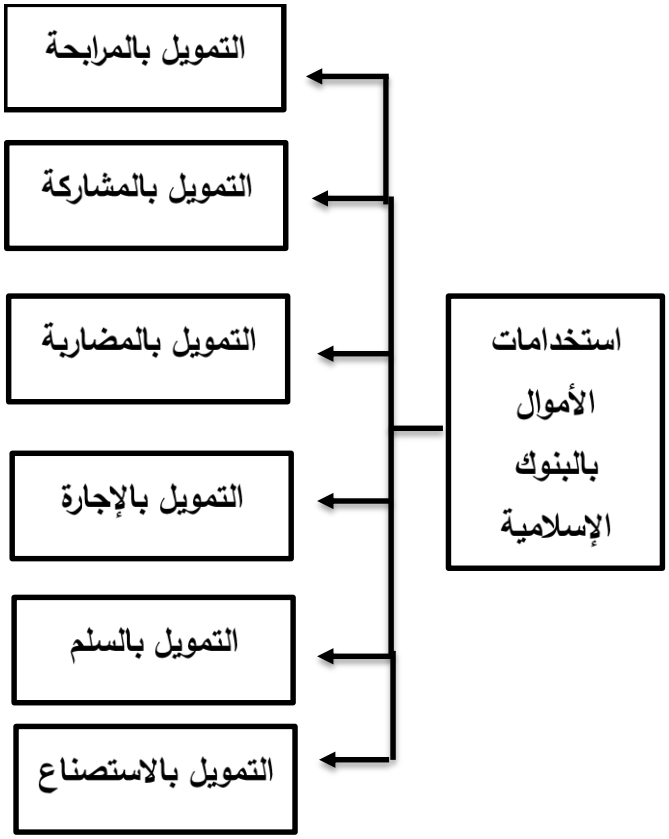

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المذكورة أعلاه

المبحث الثالث: المقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية ومميزات اللجوء للعمل المصرفي الإسلامي

سنقوم من خلال هذا المبحث بإجراء مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من خلال التطرق لأوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهما. وابراز مميزات اللجوء للعمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين البنوك التقليدية والإسلامية

رغم الاختلاف الكبير بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية إلا أنها توجد أوجه تشابه بينهما، وذلك:[1]

- **من حيث تحقيق الأرباح:** حيث تسعى كل من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية لتحقيق الأرباح وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- **من حيث الودائع:** يتعهد كل بنك بردها سواء كان تجاريا أو إسلاميا.
- **من حيث الخدمات:** هناك تشابه من حيث الخدمات المقدمة، خدمة بطاقات الائتمان، دفتر الشيكات الصيرفة الإلكترونية، تأجير الخزائن الحديدية، تحصيل الأوراق التجارية والديون.
- **من حيث رقابة البنك المركزي:** حيث تخضع كل من البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية لرقابة البنك المركزي.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية

الفرع الأول: الفروق الجوهرية بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية

الجدول الآتي يبين أهم الفروق الجوهرية بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية:

الجدول (1-1): أهم الفروق الجوهرية بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية

العنصر المقارن	البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية
الوظيفة الأساسية	الاقراض والاقتراض، فهي تقوم بجمع وتمويل المشروعات والأفراد مقابل فائدة محددة.	المضاربة الشرعية، المشاركة وبيع المرابحة للآمر بالشراء فهي تجمع الأموال وتستثمرها مقابل حصة محددة من ربح غير معروف مقداره.
الأهداف العامة	تعظيم حقوق المساهمين من خلال اقتراض المال من المدخرين وإقراضه بفارق يمثل ربح البنك مع التركيز على عاملي المخاطر الربحية في جميع تعاملاتها.	تعظيم حقوق المساهمين من خلال الربح والخسارة الناتجة عن الأعمال الشرعية وتطوير وسائل جذب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار وفقا للمبادئ الشرعية.

[1] –أبو بكر خوالد، **المحاضرة الثانية: الإطار العام للمصارف الإسلامية**، جامعة عنابة

الأنشطة المالية	علاقة مدين ودائن بين المودع والبنك من جهة وبين المقترض والبنك من جهة أخرى. وسعر فائدة يمثل سعر الدين فهو يعكس تكلفة الفرصة البديلة للنقود.	البنك الإسلامي يخاطر بعاملي الإنتاج (العمل ورأس المال معا) فلا يدفع لعنصر العمل إلا بعد القيام به ولا يقدم العائد لرأس المال إن لم يتعرض لنفس المخاطر فالعائد يمثل تكلفة الفرصة البديلة للاستثمار.
مصدر عائد المساهمين	المال الحلال لاعتماده على الربح الحلال وتعرضه للغنم والغرم أي الربح والخسارة	المال الحرام لاعتماده على الفائدة الربوية وهي كسب أكيد.
التعامل مع المصارف الأخرى	على أساس الفوائد الربوية	على أساس صيغ التمويل الإسلامية
الرقابة	عدم وجود هيئة رقابة شرعية	وجود هيئة رقابة شرعية
يركز البنك على	العملاء الأكثر ملاءة لضمان استرداد أمواله	المشاريع الأكثر ربحية وإنتاجية لأنه يسعى لنجاح المشاريع بكونه شريكا
الربح	يمثل الفرق بين الفوائد الربوية	يتحقق بوجود أسبابه الشرعية: المال، العمل والضمان وفقا للضوابط الشرعية
الخسارة	يتحملها المقترض لوحده لأن للمقرض ضمانات	إمكانية تقاسم الخسائر حسب طبيعة صيغة التمويل المتبعة
في حالة تأخر المعسر عن السداد	لا تراعي أية ظروف للمعسر وترتب عليه فوائد بسيطة أو مركبة	تراعي الظروف للمعسر وتنتظر يساره ولا ترتب عليه أية زيادة
علاقة البنك بزبائنه	علاقة مالية تنتهي بانتهاء الائتمان الذي بينهما	علاقة شراكة وتحكل للمخاطر والتي تجعل العلاقة بينهما أكثر التزام

المصدر: سامر مظهر قنطقجي، الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية ، شعاع للنشر والعلوم، جامعة القدس، 2007، ص10-13

الفرع الثاني: المقارنة من حيث الموارد والاستخدامات بين البنوك التقليدية والإسلامية

1. المقارنة من حيث الموارد:

يبين الجدول الآتي مقارنة لمصادر الأموال بين البنوك التقليدية والإسلامية:

الجدول (1-2): مقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث مصادر الأموال

المصادر الداخلية	رأس المال المدفوع الاحتياطات المخصصات الأرباح المحتجزة	رأس المال المدفوع الاحتياطات المخصصات الأرباح المحتجزة
المصادر الخارجية	الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) الودائع الادخارية الودائع الاستثمارية الاقتراض	الودائع الجارية (الودائع تحت الطلب) الودائع الادخارية الودائع الاستثمارية صكوك الاستثمار

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، 2006، ص 14

الفرق بين الودائع في البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية: يمثل الجدول التالي أهم الفروق في الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار بين البنوك التقليدية و المصارف الإسلامية:[1]

[1] - https://www.almaal.org/types-of-bank-accounts-and-the-difference-between-them (09/04/2023 à 21:19)

الجدول (1-3): الفروق بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث الحسابات الجارية وحسابات الاستثمار

العنصر المقارن	البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية
الحسابات الجارية	1. يجوز للعميل سحب ماله متى شاء، وعادة يسمح البنك التجاري للعميل أن يسحب مبلغ أكبر من المبلغ الي يملكه، معتبرا الزيادة قرض بفائدة 2. يحصل العميل على فوائد ربوية 3. يمكن للبنك التجاري بفتح حساب جاري دائن أو حساب جاري مدين، وذلك بفتح اعتماد مصرفي بسلفة للعميل أو على السحب على المكشوف	1. يجوز للعميل سحب مبلغه متى شاء 2. لا يحصل العميل على فوائد 3. الحساب الجاري لا يكون إلا بإنشاء العميل لحساب له وإيداع فيه مبلغ من المال
حسابات الاستثمار	1. يكون بمثابة مدين في هذه الحسابات، وذلك بدفع فوائد ربوية للعميل 2. خسارة العميل غير واردة	1. يكون بمثابة وكيل في تعامله بهذه الحسابات. حيث يقوم البنك الإسلامي باستثمارها وتشغيلها ومن ثم اقتسام الأرباح والخسائر 2. خسارة العميل واردة، فهو معر للربح والخسارة

2. المقارنه من حيث الاستخدامات:

يمثل الجدول الآتي مقارنة بين أهم الاستخدامات بالنسبة للبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية:

الجدول (1-4): المقارنة بين البنوك التقليدية والمصارف الإسلامية من حيث الاستخدامات

البنوك التقليدية	المصارف الإسلامية
القروض(قصيرة الأجل) قروض تجارية خصم الأوراق التجارية	**تمويلات قصيرة الأجل** تمويل تجاري(المرابحة) تمويل بيع السلم مشاركات قصيرة الأجل مضاربات قصيرة الأجل

استثمارات متوسطة وطويلة الأجل	**تمويلات متوسطة وطويلة الأجل**
استثمارات في الأسهم	المشاركة
استثمارات في السندات	المضاربة
استثمارات في العقارات	البيع بالتقسيط
عمليات التأجير	البيع التأجيري (الإجارة المنتهية بالتمليك)
	تمويل المشروعات

المصدر: قحطان رحيم وهيب، مرجع سابق، ص17،18

يمكن استنتاج العلاقة بين البنوك التجارية والمصارف الإسلامية أنها علاقة الدائنية والمديونية، بحيث لا يمكن للمصارف الإسلامية أن تقترض من المصارف التجارية بفوائد ربوية كما لا يمكن أن تقدم قروضا لها، وذلك لالتزام المصارف الإسلامية بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: مميزات اللجوء للعمل المصرفي الإسلامي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم الجوانب المميزة للجوء إلى العمل المصرفي الإسلامي، والتي تتمثل في:

1. جانب الضوابط والمبادئ التي يقوم عليها النظام الإسلامي:[1]

تتم المعاملات التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية وفقا لضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، تلتزم بها هذه البنوك نذكر منها:

- قاعدة الخراج بالضمان.
- قاعدة الغنم بالغرم.
- قاعدة الواقعية: أي قابلية النماء، وارتباط كل العمليات التمويلية بنتائج حقيقية.
- منع الربا والغرر لتفادي التعاملات الوهمية التي تمنع من حدوث تنمية اقتصادية حقيقية، وأيضا منع تمويل النشاطات المحرمة.
- تطبيق أسس الشريعة الإسلامية في عمليات فتح الحسابات البنكية للمودعين، وأيضا جذب أموال المودعين والتمويل من خلال السلع والخدمات عن طريق المشاركات، البيوع والإجارة، وذلك لتعزيز الرابط بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي.

[1] - رميلة فورة، محمد أمين أبو عبد الله، الملتقى الوطني بعنوان: **دور الاستقرار المالي في تحسين أداء المؤسسات**، مداخلة: **فعالية المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي**، جامعة الجزائر 3، إبراهيم سلطان شيبوط، 26 جوان 2021، ص11

2. جانب التعامل بالعقود وارتباط النشاط المالي الإسلامي بالاقتصاد الحقيقي:

1.2. من جانب العقود والصيغ التمويلية: تعتمد المصارف الإسلامية على صيغ تمويلية لتلبية مختلف احتياجاتها التمويلية، فنجد الصيغ التمويلية التي تعتمد على البيوع كالمرابحة، الاجارة، المساومة وبيع السلم، والصيغ المعتمدة على المشاركة في الربح والخسارة كالمشاركة، المضاربة، المزارعة، المغارسة والمساقاة.

فنجد أن صيغ التمويل الإسلامي تعتبر البديل في تمويل المشاريع الاستثمارية والحل الأمثل لتداعيات أي أزمة مالية أو اقتصادية، لكون المصارف الإسلامية تعمل ضمن نظام إسلامي خال من الربا والاستغلال واكل أموال الناس بالباطل.[1]

2.2. من جانب الارتباط بالاقتصاد الحقيقي: حيث تطرق البنك الإسلامي للتنمية في تقريره السنوي لجائحة كورونا والمالية الإسلامية إلى ضرورة ووجوب توجيه التمويل نحو الأنشطة الحقيقية، فالتمويل أو الإقراض القائم على الاستدانة قد يؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية، الأمر الذي يتطلب فيه دمج العمليات الائتمانية ضمن الأنشطة الحقيقية الإنتاجية كالتمويل الإسلامي.[2] حيث يساهم التمويل الإسلامي في استقرار الأسعار من جانبين:

1.2.2. جانب تكلفة التمويل: ذلك لأنه لا يعتمد على الفائدة، حيث تتم العمليات التمويلية اعتمادا على مبدأ تقاسم الربح والخسارة.

2.2.2. جانب توجيه التمويل: فمن قواعد المصارف الإسلامية ارتباط التمويل الإسلامي بالنشاط الاقتصادي الحقيقي، تجنبا لظاهرة التضخم، وذلك عن طريق توجيه التمويل نحو نشاطات استثمارية إنتاجية حقيقية.[3]

3.2. جانب قابلية إدارة المخاطر: ففي البنوك التقليدية نجد عمليات الائتمان التي تنطوي عنها مخاطر، حيث أن كل طرف من أطراف العملية التمويلية يحاول التخلص من المخاطر، وذلك بنقلها بالكامل للطرف الآخر من العملية، فالمودعين إلى البنك والبنك إلى المقرضين، أما في المصارف الإسلامية تسعى لتفادي تلك المخاطر وتسييرها بشكل يضمن الحقوق وذلك من خلال اقتسام الأرباح والخسارة بين البنك والعميل، استنادا على عقود وصيغ تمويلية ومبادئ الشريعة الإسلامية. [4]

---

[1]– سبع فاطمة الزهراء، قويدري أحمد، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 32(02)، ص 230–231

[2] -Islamic Development Bank, 2020 Annuel report, respond, restore, restart : post-covid resilence and prosperity for all

[3]– رميلة فورة، محمد أمين أبو عبد الله، مرجع سابق، ص 13

[4] - نفس المرجع، ص 14

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار المفاهيمي للبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية، نستخلص أن كلا البنكين يعدان الركيزة الأساسية التي يستند عليها الاقتصاد. إذ يعملان على تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية، بالإضافة إلى قبول الودائع من القطاعين العام والخاص والمساهمة في تمويل عمليات الاستثمار. فرغم الأهداف المشتركة بينهما إلا أنه توجد فروقات شاسعة بينهما، فمن خلال الفصل الذي تناولناه نجد أن:

- يتركز نشاط البنوك التقليدية على الإقراض بالفائدة، أما المصارف الإسلامية فترتكز على البيوع بمختلف أنواعه الشرعية.
- البنوك التقليدية لا تتحمل أي مخاطرة في الربح أو خسارة غير أن المصارف الإسلامية مصدر أرباحها العمل فهناك إمكانية ربح أو خسارة.

وفي السنوات الأخيرة شهدنا لجوء البنوك التقليدية إلى إدخال نشاط الصيرفة الإسلامية من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية تعمل وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي

للفروع والنوافذ

الإسلامية

مقدمة الفصل:

نظرا للنجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية في مختلف الجوانب والمجالات سارعت البنوك التقليدية إلى فتح فروع وشبابيك إسلامية من أجل جذب المودعين لمنافسة هذه المصارف اللاربوية.

تعبر نوافذ وشبابيك الصيرفة الإسلامية في المؤسسات المالية عن التحول الجزئي لممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في البنوك الربوية.

حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث والتي تتمثل في:

المبحث الأول: عموميات حول الفروع والنوافذ الإسلامية.

المبحث الثاني: مشروعية وآليات فتح الفروع والنوافذ الإسلامية

المبحث الثالث: النظام القانوني، العراقيل والآثار لفتح النوافذ الإسلامية والمقارنة بين فروع المعاملات الإسلامية والتقليدية.

المبحث الأول: عموميات حول النوافذ الإسلامية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى مفاهيم عامة حول الفروع والنوافذ الإسلامية من خلال النشأة، التعريف، أشكال الخدمات المصرفية الإسلامية وأخيرا خصائص وأهداف الفروع والنوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: نشأة، تعريف الفروع والنوافذ الإسلامية

1.نشأة النوافذ الإسلامية:

تعود فكرة إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية لفترة السبعينات، عند تحقيق المصارف الإسلامية لنجاحات كبيرة. بزيادة حجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية، الأمر الذي جعل البنوك التقليدية تفكر في فتح فروع وشبابيك إسلامية تابعة لها لمنافسة المصارف الإسلامية.

تم إنشاء أول فرع للخدمات المصرفية الإسلامية بالبنك الربوي في مصر عام 1980، وأطلق عليه اسم "فرع حسين للمعاملات الإسلامية"، حيث ارتفع عدد الفروع الإسلامية خلال سنتي 1980-1981 إلى 35 فرع، أما في السعودية فقد قام البنك الأهلي التجاري بخوض غمار التجربة وذلك بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية عام 1987.

ونظرا للانتشار السريع لهذه الفروع الإسلامية، قام المصرف الأهلي عام 1992 بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها 40 فرعا إسلاميا موزعة على مختلف مدن المملكة.[1]

2. مفهوم الفروع والنوافذ الإسلامية:

1.2. الفروع الإسلامية:

عرف بعض الباحثون بأن الفروع هي: التي تنتمي إلى بنوك تقليدية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية الإسلامية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.[2]

ويمكن تعريفه أيضا بأنه: كيان مالي مملوك لبنك ربوي، ونشاطه مستقل عن نشاطات البنك التقليدين يقوم بجذب الودائع واستثمارها وتقديم خدمات مصرفية وفقا للأحكام الشرعية وتشرف عليه هيئة رقابة شرعية.[3]

---

[1] – بونجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد07. العدد01 (2022)، ص09

[2] – مرباح مولود، **ضوابط إنشاء الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية وعوامل نجاحها**، التجربة السعودية نموذجا، المجلد 11، العدد 01 (2022)، ص 274

[3] – لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية– 2010

2.2. النوافذ الإسلامية:

عرفت النوافذ الإسلامية بأنها وحدات تنظيمية تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم خدمات مالية إسلامية، ويطلق عليها ظاهرة النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه البنك الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية. [1]

وهي عبارة عن جزء أو حيز يقوم البنك التقليدي بتخصيصه في مقره الرئيسي أو في إحدى فروعه، من أجل تقديم خدمات مصرفية لا تتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.[2] تقوم الهيئة الشرعية بمراجعة مشروعة للأنشطة التي تمارسها النوافذ والشبابيك الإسلامية ومدى توافقها مع أسس الشريعة.[3]

من التعريفين السابقين نستنتج أن النوافذ الإسلامية:

- تقوم معاملاتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية على خلاف المصارف الربوية التي تتعامل بالربا.
- تخضع لنظام رقابة من طرف هيئة شرعية التي تقوم بالرقابة على مختلف التعاملات المصرفية التي تقوم بها النوافذ والشبابيك الإسلامية والفصل في مختلف القضايا المطروحة عليها.
- عبارة عن نظام مزدوج أي أن البنك يقوم بتقديم خدمات مصرفية إلى جانب المعاملات الربوية.

المطلب الثاني: أشكال تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية

تعتمد البنوك التقليدية على عدة أشكال لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية والتي تتمثل في:

1. الفروع الإسلامية المتخصصة: يعتبر من أكثر الأشكال استعمالا من طرف البنك الربوي، ويتم تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وفقا لطريقتين:[4]

- إنشاء فروع جديدة مستقلة للمعاملات المصرفية الإسلامية، وتعتمد أغلب البنوك الربوية على هذه الطريقة باعتبارها أكثر مصداقية لجذب العملاء.
- تحويل أحد فروع البنوك الربوية إلى فرع متخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية وذلك بإجراء التغييرات اللازمة لهذا التحويل.

---

[1] – حازم أحمد فراونة، رمضان إبراهيم أبو جزر، **أثر النوافذ الإسلامية في استقطاب العميل من خلال المرابحات دون الفوائد في البنوك الربوية**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد17، العدد 2022– ص 238

[2] - H.ZAID, N.DERRARDJA et F.TALHAOUI, **Impact de la mise en place d'une fenêtre islamique au sein d'une banque classique : cas du CPA**, journal des études économiques et financières, 31-12-2022, p 533

[3] – كوديد سفيان، درويش عمار، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية**، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد11، العدد01، 2022، ص221

[4] - بنو جعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، المجلد7، العدد01، 2020، ص 07

2. النوافذ إسلامية: هي عبارة عن وحدات داخل البنوك التقليدية تقوم بتقديم خدمات مالية إسلامية ، بهدف تلبية احتياجات العملاء.[1]

3. تطوير المنتجات وأدوات التمويل والاستثمار: يقوم هذا الشكل باستبدال المنتجات المصرفية الإسلامية محل المنتجات التقليدية في فروع وإدارة البنك. وإجراء التعديلات اللازمة عليها لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وأيضا توفير أدوات وصيغ تمويل إسلامية كالمرابحة، **الا**ستصناع، الإجارة، المضاربة والمشاركة بهدف استقطاب العملاء، ويسمى هذا الأسلوب "بأسلوب الاستبدال".[2]

الشكل (2-1): الشكل التنظيمي لفتح شبابيك إسلامية بالبنوك التقليدية

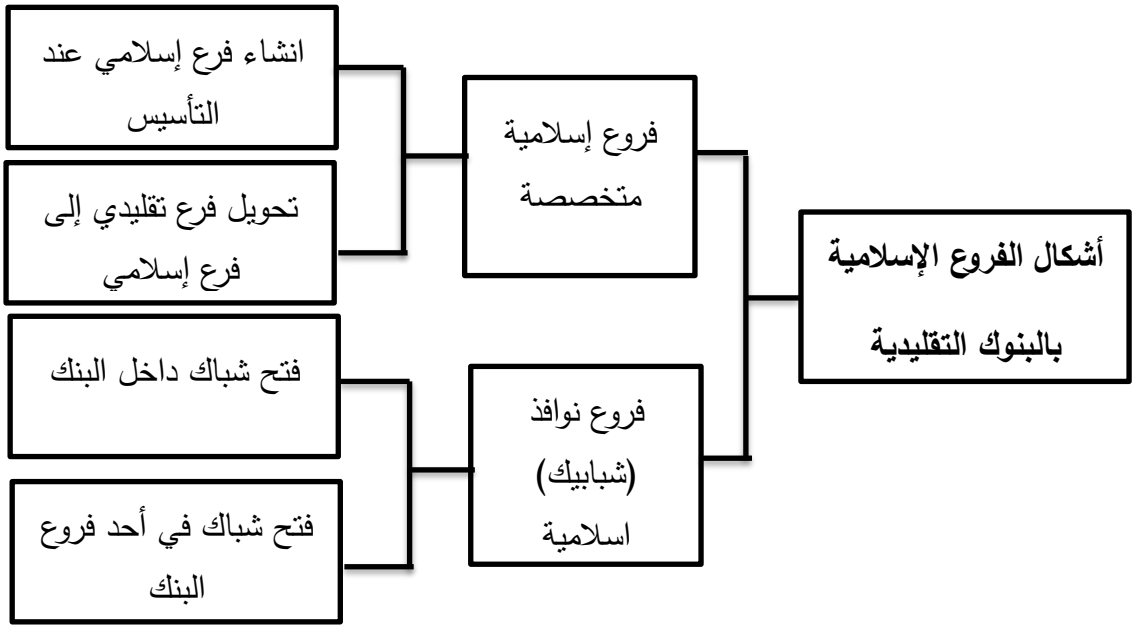

المصدر: عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 02، 31-03-2022، ص252

المطلب الثالث: خصائص وأهداف الفروع والنوافذ الإسلامية

1. خصائص الفروع والنوافذ الإسلامية: تتعدد خصائص النوافذ الإسلامية نذكر فيها ما يلي:[3]

- التبعية للبنوك التقليدية من حيث التكييف القانوني والملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للبنك التقليدي.

[1] - بن زراع حياة، **تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر**، العدد 11، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، 2021، ص 98

[2] - عائشة بنوجعفر، مرجع سابق، ص 08

[3] - عبير مزغيش، محمد عدنان بن ضيف، **النظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة الإجتهاد القضائي، المجلد 14، العدد29 ؛ مارس 2022، ص 49

- تخضع أعمال فروع المعاملات الإسلامية لرقابة شرعية مستقلة ومتخصصة تتولى مراجعة وتحليل مختلف الأعمال والأنشطة، وكذلك التحقق من مدى تنفيذ أحكام ومبادئ الشرعية.
- تسعى نوافذ وشبابيك الصيرفة الإسلامية إلى جذب واستقطاب الموارد المالية من عند أفراد المجتمع، وذلك من خلال توفير لهم نظم إيداع مختلفة ومتعددة الأنواع ما بين قصيرة وطويلة الأجل. ثم توجيه هذه الأموال إلى عدة مجالات ومشاريع، إما من أجل استثمارها وفقا للضوابط الشرعية أو استخدامها في السيولة.
- تقوم بالمعاملات مع المودعين وفقا لأسس ومبادئ شرعية واستخدام صيغ التمويل الإسلامي مثل كالمرابحة، المضاربة والمشاركة وغيرها من العقود.
- تعمل نوافذ الصيرفة الإسلامية على توجيه الأموال المتاحة لديها للاستثمار، من أجل تحقيق الربح لأصحاب رؤوس الأموال والمودعين والمستثمرين لدى تلك البنوك، ما يتيح لهذه المصارف من تحقيق النمو المستمر.

2. أهداف الفروع والنوافذ الإسلامية: تسعى الفروع والنوافذ الإسلامية لتحقيق أهداف كثيرة نذكر منها:[1]

- جذب شريحة من أصحاب المدخرات ورجال الأعمال الذين يرغبون في التعامل مع البنك وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.
- رفع الحرج عن المسلمين من المعاملات الربوية في المدن التي ليس فيها مصارف الإسلامية.
- المحافظة على عملاء البنك من التوجه نحو المصارف الإسلامية.
- رغبة البنوك التقليدية في منافسة المصارف الإسلامية بعد النجاحات التي حققتها هذه البنوك.
- الرغبة في التحول الكلي إلى مصارف إسلامية عن طريق التحول التدريجي.
- اختبار تجربة المصارف الإسلامية وتقويمها وذلك من خلال إنشاء فروع ونوافذ إسلامية في المصارف التقليدية.
- تبني فلسفة المصارف الشاملة عن طريق تنويع مصادر الإيرادات.

المبحث الثاني: مشروعية وآليات فتح الفروع والنوافذ الإسلامية

[1] – لعجاج فاطمة الزهراء، **النوافذ الإسلامية كآلية جديدة لجذب المودعين نحو البنوك التجارية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد02، ديسمبر 2022، ص1269

سنتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب والتي سنتناول فيها مشروعية فتح الفروع والنوافذ الإسلامية وذلك من خلال ذكر الآراء الاقتصادية والشرعية لفتح هذه الفروع والنوافذ الإسلامية، ودوافع ومتطلبات إنشاءها، بالإضافة إلى الضوابط الشرعية لإنشاء النوافذ الإسلامية.

المطلب الأول: مشروعية فتح الفروع والنوافذ الإسلامية

1. الفروع والنوافذ الإسلامية بين التأييد والمعارضة:

هناك خلاف بين من يرى إمكانية فتح فروع ونوافذ إسلامية في البنوك التقليدية وبين من يرى عدم جواز ذلك، فيوجد اتجاهين بين مؤيد ومعارض فنجد:[1]

1.1. وجهة النظر المؤيدة لإنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية: بين المؤيدون وجهة نظرهم على أساس أن قيام البنوك التجارية بافتتاح فروع ونوافذ إسلامية سيكون بمثابة اعترافاً منها بنجاح النظام المصرفي الإسلامي في الواقع العملي، وإتاحة الفرصة للاستفادة من خبرات هذه البنوك التجارية في تطوير منتجات إسلامية وكوادر بشرية ينتفع بها العمل المصرفي الإسلامي بصفة عامة.[2]

ويرى أصحاب هذا الرأي أنه يمكن التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية بشرط التزام تلك الفروع والنوافذ بأحكام الشريعة الإسلامية في كافة معاملاتها المالية، واستدلوا على ذلك بما يلي:

- أن الفروع والنوافذ الإسلامية تعمل على محاربة الربا الذي يعد الأساس الذي تتعامل به البنوك التقليدية.
- ما تحققه الفروع والنوافذ الإسلامية من أرباح يغري المصارف الربوية للتحول الكامل إلى المصارف الإسلامية.
- أن الفروع والنوافذ الإسلامية هي البديل الممكن حالياً في بعض الدول لصعوبة الحصول على تصاريح لإنشاء المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر.
- أن الفروع الإسلامية سوف تساهم في اكتساب أساليب التقنية المتقدمة والخبرات لدى المصارف التقليدية، مما يؤدي إلى تطوير العمل المصرفي الإسلامي ويزيد من فعاليته.

[1] – بنو جعفر عائشة، مرجع سابق، ص 12

[2] –سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، المكتبة الشاملة الذهبية،2009 ،مصرف البحرين الشامل، ورقة بحثية، ص15.

2.1. وجهة النظر المعارضة لإنشاء فروع ونوافذ إسلامية: يرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الفروع والنوافذ الإسلامية ليست إلا وسيلة لخداع المسلمين واستنزاف أموالهم وثرواتهم، وتعتبر هذه الفروع والنوافذ واجهة شكلية تستعملها البنوك التقليدية لاكتساح سوق العمل المصرفي الإسلامي والفوز بحصة منه. ودليلهم في ذلك:

- لقوله تعالى:" أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يفعل ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ". [1]

ووجه الاستدلال من الآية الكريمة أن على المسلم أن يأخذ الدين جملة بكامله، فهو كل لا يتجزأ، لذلك فلا يقبل من المسلم المعترف بحرمة التعامل بالربا الاستمرار فيه، وهذا ينطبق على المصارف الربوية، فلا يقبل منها أن تطبق حكم الله في جانب (وهو الفروع الإسلامية) وتتركه في جانب آخر (وهو الفروع التقليدية).

- أن الفرع الإسلامي هو في حقيقة الأمر تابع للبنك التقليدي، والقاعدة الفقهية تقول "التابع تابع". فيحكم على الفرع بما يحكم على الأصل.
- تواجد الأموال في بنك واحد يؤدي إلى اختلاط الأموال الحلال بالحرام، وذلك عندما يكون فائض في السيولة لدى الفروع الإسلامية فينتقل إلى البنوك التقليدية لتقوم باستثماره على أن تعيده إلى المصارف الإسلامية.
- أن الفروع الإسلامية ما هي إلا أداة تسعى بها المصارف الربوية لكسب فرص السوق وليس بدافع إيماني، والدليل على ذلك استمرار تلك المصارف في التعاملات الربوية بعد أن أثبتت الفروع الإسلامية نجاحها.

3.2. القائلون بالتعامل مع الفروع الإسلامية للضرورة: ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية قد يؤدي إلى دعم وإعانة هذه المصارف، وفي ذلك دعم وإعانة للباطل واستمرارا له، إلا أنه في حالة عدم وجود البديل الشرعي أي عدم وجود بنوك إسلامية فإن التعامل مع تلك الفروع والنوافذ يكون للضرورة، فإذا احتاج المسلم للخدمات المصرفية كإيداع الأموال حفاظا عليها من الضياع أو السرقة أو غير ذلك من الخدمات المصرفية ولم يجد مصرفاً إسلامياً يتعامل معه، فإنه يكون في حكم المضطر، وفي هذه الحالة يمكن له التعامل مع الفروع والنوافذ الإسلامية، واستدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

[1] –سورة البقرة، الآية 85

- **لقوله تعالى:** "فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عَلَيْه ". [1]

ووجه الدلالة أن المسلم إذا احتاج للخدمات المصرفية ولم يجد مصرفاً إسلامياً يتعامل معه فإنه ينطبق عليه حكم المضطر.

- إن التعامل مع فرع إسلامي، في حالة عدم وجود بنك الإسلامي، أفضل من التعامل مع بنك ربوي.

المطلب الثاني: دوافع ومتطلبات فتح النوافذ الإسلامية

1. دوافع فتح النوافذ الإسلامية: هناك أسباب متعددة لنشأة النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية، ويمكن حصرها في ما يلي:[2]

- رغبة المصارف الربوية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على أكبر حصة من سوق رأس المال.
- سعي البنوك التقليدية لاستقطاب رؤوس الأموال الإسلامية وذلك لتنويع فرص تمويل الاقتصاد الوطني، وأن الصيرفة الإسلامية فرضتها الظروف المالية فهي لم تأت عن قناعة سياسية، وهذا ما أكده محافظ بنك الجزائر حيث قال: "أن هذه الشبابيك ستساهم في استقطاب حصة معتبرة من الكتلة النقدية المتداولة خارج المصارف أو المكتنزة، من أجل تمويل توظيفات منتجة، ودعم الجهود الجارية لمواجهة صعوبات التمويل بالطرق الكلاسيكية."[3] وهذا من أجل تمكين البنوك التجارية من جلب واستقطاب الزبائن، وتحقيق هدف احتواء الأموال الراكدة خارج السوق الرسمية.[4]
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية، إذ أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتفادى التعامل مع المصارف الربوية.
- المحافظة على عملاء المصارف الربوية من النزوح إلى المصارف الإسلامية.
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك عن الميدان المصرفي.
- رغبة بعض المصارف الربوية في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي، وذلك بدءا بإنشاء فروع ونوافذ إسلامية.

---

[1] – سورة البقرة الآية 175

[2] - العجاج فاطمة الزهراء، **مرجع سابق**،ص 1267

[3] – تطور الصيرفة البديلة في الجزائر، تدخل السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم البرلماني، 04 أفريل 2018

[4] – دحاك عبد النور، **إشكالية انشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022، ص207

- التزايد المستمر في أعداد المسلمين في الدول الغربية، جعل الغرب يفكر بفتح فروع ونوافذ إسلامية في البنوك الربوية للاستفادة من أموال المسلمين.[1]

2. متطلبات فتح النوافذ الإسلامية: يمكن تلخيص متطلبات فتح نواف إسلامية في ما يلي:[2]

1.2. متطلبات قانونية: تتمثل في الإجراءات التشريعية التي ينبغي على البنك الالتزام والمتمثلة في:

- صدور قرار الترخيص من الجمعية العمومية للبنك التقليدي والذي يتضمن الموافقة على فتح النافذة الإسلامية.
- مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث أن:

✓ أن ينص العقد صراحة في عدم التعامل بالربا وعدم مخالفة أحكام ومبادئ الشريعة في جميع المعاملات المالية.
✓ الفصل بين عمل البنك التقليدي والنافذة الإسلامية في النشاطات، الأهداف والمنتجات.
✓ الحصول على الموافقة الرسمية من طرف البنك المركزي. وذلك بعد قيام البنك بتقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية.[3]

2.2. متطلبات شرعية: يجب على البنك التقليدي الاعتماد على المبادئ الشرعية لفتح نوافذ إسلامية ونذكر منها:

- تكوين هيئة رقابة شرعية، وهيئة رقابة شرعية داخلية وفق ما جاء في معايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.
- اتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات الصادرة عن هيئة المحاسبة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.[4]
- تعيين مدققين شرعيين داخليين للتأكد من مدى تطبيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية.
- القيام بالمعاملات المصرفية الإسلامية وفقا للأحكام الشرعية الإسلامية.

---

[1] –محمد الأمين مناد بن كابو، مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد 02، 2022، ص 543

[2] – عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، **ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية**، ص106–107

[3] – بنك الجزائر، **النظام رقم 20–02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، المادة 16، أنظمة عام 2020

[4] -المعايير الشرعية، **النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية**، المعيار الشرعي رقم (06)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ص157

3.2. متطلبات إدارية: تتمثل المتطلبات الإدارية فتح نافذة إسلامية في:

- تعيين لجنة لإدارة عملية التحول ويكون ارتباطها وثيقا بمجلس إدارة المصرف.
- تعديل النظام الأساسي للمصرف وتعديل صيغة عقد المصرف حتى يكون مشروعا.
- توعية العاملين والموظفين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء.
- توفير الاحتياجات التدريبية لتكوين العاملين بعد فتح نافذة المعاملات الإسلامية.
- عقد ندوات ومؤتمرات تساهم في نشر المعرفة حول الصيرفة الإسلامية.
- القيام بتحضير برامج تدريبية متخصصة في العقود والضوابط الشرعية فيما يخص المعاملات البنكية الإسلامية.

4.2. متطلبات مالية ومحاسبية: وتتمثل في:[1]

- اعتماد الفرع أو النافذة الإسلامية في مسك وإعداد حساباته على معايير المحاسبة والمراجعة التي تنتهجها المؤسسات المالية الإسلامية.
- الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك التقليدي، وذلك بتخصيص:[2]

✓ قسم محاسبة ونظام محاسبي مستقل.

✓ حساب موارد واستخدامات مستقلة وعدم خلطها بالحسابات الأخرى للمصرف الربوي.

- خضوع البنك الربوي الذي يمتلك نافذة إسلامية لجميع متطلبات السيولة، الاحتياطي القانوني، ولجميع النسب القانونية والمعيارية.
- التزام البنك الربوي بإعداد بياناته المجمعة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وكذلك الإفصاح عن الأنشطة والخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها النافذة الإسلامية كما ونوعا.
- يتم توظيف الأموال في النوافذ الإسلامية وفقا لإحدى صيغ التمويل الإسلامي كالمرابحة أو المضاربة أو المشاركة أو السلم أو الاستصناع أو الإجارة.
- الفصل المحاسبي بين النافذة والبنك بإيجاد قسم محاسبة وسجلات ونظام محاسبي مستقل يستخرج منه حسابات الإيرادات والاستخدامات.
- لا يجوز لنوافذ المعاملات الإسلامية خصم الكمبيالات، والشيكات المؤجلة لأنها من المعاملات المحرمة شرعا.

---

[1] – رمضاني لعلا، البرود أم الخير، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 159

[2] – صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد34-35، مارس 2014، ص154

- يحكم توزيع الأرباح والخسائر بين المودعين وبين النافذة والفرع الإسلامي مبدأ: الغنم بالغرم والكسب بالخسارة والأخذ بالعطاء، والخراج بالضمان.
- يجب على الفروع والنوافذ الإسلامية الالتزام بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها ملزمة وليست اختيارية.

المطلب الثالث: الضوابط الشرعية لإنشاء النوافذ الإسلامية

الضوابط الشرعية لإنشاء النوافذ الإسلامية: تخضع البنوك التقليدية عند فتح النوافذ الإسلامية إلى ضوابط شرعية والتي تتمثل في:

- **فيما يخص استقطاب الأموال:**

✓ اجتناب الطريقة الكلاسيكية لتلقي الأموال، والتي تتمثل في الودائع بفائدة واستبدالها بعقدي المضاربة أو المشاركة، أو العمل وكيلا للاستثمار.[1] واستنادا لقوله تعالى:" وذروا ما بقي من الربا."[2]

✓ الفصل بين الموارد المالية المشروعة والموارد الغير مشروعة.

- **فيما يخص توظيف الأموال:**[3]

✓ اجتناب استثمار الأموال بالإقراض بفائدة، واستبدالها بالبدائل المشروعة للاستثمار.[4]

✓ يحكم حسابات الاستثمار عقد المضاربة الشرعية، حيث تعتبر النافذة الإسلامية رب العمل والمستثمر رب المال، ويتشاركان معا في نتيجة المشروع.

✓ يحكم توظيف الأموال في النوافذ الإسلامية عقود إسلامية.

✓ إذا اختلطت أرباح النافذة الإسلامية بمال حرام فيجب تجنبه وعدم توزيعه على أصحاب الحسابات الاستثمارية.

---

[1] - المعايير الشرعية، **النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية**، المعيار الشرعي رقم (06)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة البحرين، ص169

[2] - سورة البقرة، الآية 278

[3] - حسين شحاتة، **الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية**، كلية التجارة، جامعة الأزهر

[4] - المعايير الشرعية، **النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية**، المعيار الشرعي رقم (06)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين، ص169

المبحث الثالث: النظام القانوني، العراقيل والآثار لفتح النوافذ الإسلامية والمقارنة بين فروع المعاملات الإسلامية والتقليدية.

سنتناول من خلال هذا المبحث ثلاث مطالب، والتي تتضمن النظام القانوني، العراقيل والآثار لفتح هذه النوافذ الإسلامية وأخيرا المقارنة بين فروع المعاملات الإسلامية والتقليدية.

المطلب الأول: النظام القانوني للنوافذ الإسلامية

النظام القانوني للنوافذ الإسلامية:

1. مضمون و قراءة في النظام:[1]

في 15 مارس 2020، أصدر بنك الجزائر النظام رقم 20-02 الصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعدها ممارستها من طرف البنوك المؤسسات المالية.

حدد النظام في مادته الثانية مفهوم العملية البنكية ،التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية في كل عملية لا يترتب عنها تحصيل او تسديد فوائد .وعرف أيضا شباك الصيرفة الإسلامية بأنه هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية .كما رخص للمصارف ان تقدم ثمانية منتجات بنكية إسلامية ،والتي تتمثل في: المرابحة ،المضاربة ،المشاركة ، الإجارة ،السلم، الاستصناع وحسابات الودائع وودائع الاستثمار وقد قام هذا النظام بتعريف كل منتج مالي إسلامي على حدى في مواده من 5 الى 12 ،وكان من مواد هذا النظام انشاء هيئتين شرعيتين :هيئة رقابة شرعية خاصة بالبنك والهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

2. تقييم نظام بنك الجزائر رقم 20-02: يمكننا معرفة ما مدى تنظيم النظام 20- 02 لنشاط الصيرفة الإسلامية، وذلك بدراسة أهم النقاط الإيجابية التي جاء بها والنقاط السلبية فيما يلي:

1.2. إيجابيات نظام 20-02: تكمن أهم إيجابيات هذا النظام في:[2]

- يشكل هذا النظام إضافة تشريعية جيدة للساحة المالية الجزائرية وذلك بإقراره مجموعة من المنتجات المالية الإسلامية، مما يساعد على تعبئة الادخارات من جهة وتنويع التمويلات من جهة أخرى.

---

[1] العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد06، العدد02، ديسمبر 2022، ص256

[2] -طهراوي أسماء، **تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات**، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2022، ص650

- إن فتح الشبابيك والنوافذ الإسلامية في المصارف الربوية، من شأنه المساهمة في تطوير الصيرفة الإسلامية. وهذه خطوة تمثل مرحلة انطلاق للتحول التدريجي والكامل نحو العمل المصرفي الإسلامي.
- حصر النظام السابق الملغى 18-02 العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المرابحة، المشاركة، الإجارة، الاستصناع، السلم، حسابات الاستثمار بينما أضاف النظام الجديد من مادته الرابعة حسابات الودائع. [1]
- اجبار البنوك والنوافذ الإسلامية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية على الحصول على شهادة مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية للمنتوج من طرف الهيئة المختصة، بينما النظام السابق لم يجعله اجباريا .[2]

2.2. سلبيات نظام 20-02: تتمثل سلبيات هذا النظام في:[3]

- من المعروف أنه ليس من خصائص النظام القانوني التفصيل في مواده القانونية، لكن هناك بعض العناصر الأساسية في هذا النظام بحاجة إلى تفصيل وتوضيح أكثر. والبعض الآخر بحاجة إلى تعليمات من قبل الجهات المعنية وخاصة ما يتعلق بمنتجات الصيرفة الإسلامية.
- في المادة الثانية قدم هذا النظام مفهوم ناقص للعملية البنكية التي تدخل ضمن الصيرفة الإسلامية، بحيث عرفها بأنها كل عملية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وهذا ضابط شرعي مهم في المعاملات المالية. ولكن لا يقتصر عليه لوحده لإضفاء الشرعية على المعاملة. أيضا بان تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية
- جاء في المادة 19 تعريفا للمضاربة:" بأنها عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال "رب المال"، رأس المال اللازم للمقاول "المضارب"، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق الربح".

والحقيقة أن المضاربة ليست قرضا، وليس صحيحا أن رب المال يسمى "مقرض للأموال"، فالإقراض يكون متبوعا بضمان رأس المال، أما المضاربة فلا يضمن فيها المضارب رأس المال إلا بالتعدي أو التقصير.[4]

---

[1]- ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد01، جوان 2020، ص87

[2]- سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة تقييمية عامة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الطبعة الأولى 2022، ص 334

[3]- طهراوي أسماء، مرجع سابق، ص650

[4] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 339

لم يتضمن النظام تعريفا دقيقا لهيئة الرقابة الشرعية فقد اكتفت المادة 15 منه إلى للإشارة إلى تكوينها وحصر مهامها في رقابة نشاطات البنوك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. وعدم ذكر المشرع الجزائري الشروط الواجب توفرها في أعضاء الهيئة الشرعية فقد اشترط فقط الحد الأدنى لها والمتمثل في ثلاث أعضاء. [1]

- لم يشر النظام إلى التدقيق الشرعي الخارجي كآلية للرقابة، تساهم بالتدقيق في أعمال المصارف والمؤسسات المالية.

المطلب الثاني: العراقيل وآثار التي تواجهها النوافذ الإسلامية

1. المعيقات التي تواجهها النوافذ الإسلامية: تواجه الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك الربوية جملة من المعيقات والتي تتمثل في:

1.1. البيئة القانونية: تتمثل العراقيل التي تواجهها الفروع والنوافذ الإسلامية فيما يلي: [2]

1.1.1. استعمال نسبة الاحتياطي القانوني: تعمل نسبة الاحتياطي القانوني على تقليص قدرات النوافذ الإسلامية على الاستثمار، وبالتالي التأثير على إراداتها وأرباحها.

2.1.1. استعمال سعر إعادة الخصم: تسمح سياسة سعر إعادة الخصم للمصارف الربوية بالحصول على القروض من البنك المركزي، وذلك عندما تحتاج إلى السيولة، أما بالنسبة للنوافذ الإسلامية فلا يمكنها الاستفادة منها لأن ذلك يتعارض مع أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية.

2.1. التحديات الشرعية: والتي تتمثل في التبعية للبنك التقليدي وعدم الاستقلال التام، رغم تأكيد النظام 20 –02 ضرورة الاستقلالية، وما يحدث من اختلاط الفروع والنوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي وذلك عن طريق تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية للبنك الرئيسي والذي بدوره يقوم باستخدامه في المعاملات الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه.[3]

---

[1]- زوطاط نصيرة، بوكايس سمية، **الرقابة على بنوك وشبابيك الصيرفة الإسلامية وفقا للنظام رقم 20-02**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد02، ديسمبر 2022، ص675

[2]- يمينة ختروسي، **النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد02، العدد02، 2022، ص72

[3]- توفيق خذري، آسيا بوعكة، **واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 والتعليمة 20-03**، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد01، جوان 2022، ص84

3.1. نقص كفاءة الموارد البشرية: حيث أن معظم العاملين في الفروع والنوافذ الإسلامية يتم جلبهم واستقطابهم من البنوك الربوية، غير أنهم يواجهون صعوبات في التأقلم مع فلسفة العمل المصرفي الإسلامي، وأيضا عدم معرفتهم بمبادئ، أسس وصيغ التمويل الإسلامي، وذلك لافتقارهم للمؤهلات حول المعاملات المصرفية الإسلامية، مما يجعلهم عرضة للأخطاء الشرعية.[1]

4.1. معيقات ذات صلة بالنظم والسياسات: وذلك بعدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي. والتباطؤ في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم وإجراءات.[2]

2. آثار فتح النوافذ الإسلامية: يترتب على إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك الربوية العديد من الآثار الإيجابية والسلبية، والتي تتمثل في :[3]

1.2. الآثار الإيجابية:

- إقدام البنوك الربوية على افتتاح فروع ونوافذ إسلامية هو اعتراف عملي بنجاح الصيرفة الإسلامية.
- الإقبال المتزايد على الخدمات المصرفية الإسلامية ونجاحها سيؤدي في المدى الطويل على إعادة توزيع الودائع بين المصارف الربوية والمصارف الإسلامية بحيث يتوسع الثاني على الأول.
- تعتبر النوافذ الإسلامية محفز قوي لتحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية.
- مساهمة كل من الفروع والنوافذ الإسلامية في تطوير المنتجات المالية الإسلامية، حيث تتنافس كل من النوافذ الإسلامية والمصارف الإسلامية إلى بذل المزيد من الجهود لابتكار صيغ مالية إسلامية تتمتع بالمصداقية الشرعية وتشبع رغبات العملاء.
- إن إيداع أموال كبيرة على مستوى النوافذ الإسلامية يزيد من فرص الربحية الدى المصارف الربوية، ذلك أن هذه الأرباح تذهب في النهاية إلى الفرع ثم للمقر الرئيسي للمصرف الربوي.

---

[1]- توفيق خذري، آسيا بوعكة، مرجع سابق، ص84

[2] -عبد الرحمان روان، **واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات**، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 09، أفريل 2021، ص208

[3]- مفيدة نادي، صبرينة مغتات، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، 2021، ص 412

- استثمار الأموال على مستوى النوافذ الإسلامية يساهم في التقليل من ظاهرة البطالة، وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي.

2.2. الآثار السلبية: نذكر منها:[1]

- تقديم الخدمات المالية الإسلامية بالبنوك الربوية يؤدي إلى تشويه العمل المصرفي الإسلامي، وكذلك عدم وضوع للموقف الشرعي من قضية الربا.
- عملية فتح الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك الربوية يترتب عليها استمرارية عمل تلك البنوك وإطالة عمرها، وبالتالي استمرار أكل أموال الناس بالباطل الناتج عن الربا.
- أظهرت تجربة فتح الفروع والنوافذ الإسلامية تقاعس أصحاب البنوك التقليدية عن قيامهم بالواجب الرئيسي، وهو تحويل تلك البنوك إلى الالتزام الكامل بأحكام الشريعة الإسلامية، بالتحول الكامل لبنك إسلامي.[2]

المطلب الثالث: العلاقة بين البنوك التقليدية والفروع والنوافذ الإسلامية

تحديد طبيعة العلاقة بين البنوك التقليدية والفروع والنوافذ الإسلامية: ان اختلاف طبيعة نشاط كل من البنوك التقليدية والفروع والنوافذ التابعة لها يستدعي الوقوف على طبيعة العلاقة بينهما من حيث :[3]

1. العلاقة من حيث الملكية والتكييف القانوني: تعتبر الفروع الإسلامية تابعة للبنوك الربوية من حيث الملكية والتكييف القانوني، إذ انها ليس لها شخصية اعتبارية مستقلة، والمالك لها واحد ولهذا تظهر ضمن اطار الخريطة التنظيمية للبنك الربوي الذي يمتلك بدوره فروعا تعمل على أساس الربا. لذلك فالعمل المصرفي الذي يتم من خلال الإدارة الإسلامية في الفرع لا يتمتع باي صفة مستقلة من وجهة نظر البنك المركزي الذي يتعامل مع البنك الربوي ككل وليس كإدارات مستقلة .[4]

2. طبيعة العلاقة من حيث تمويل رأس المال :إن تبعية الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية وعدم استقلالها عنها يبين انه ليس لتلك الفروع راس مال خاص بها تستخدمه في عملية البدء في نشاطها، كما انه يعتبر افتقاد الفروع الإسلامية للشخصية الاعتبارية المستقلة من وجهة النظر القانونية يسلبها القدرة على طرح

[1] - مفيدة نادي، صبرينة مغتات، مرجع سابق، ص413

[2]– فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، المكتبة الشاملة الذهبية، 2019، ص44

[3] – نفس المرجع، ص14، ص16

[4]– احمد شحدة أبو سرحان، **الفروع المصرفية الإسلامية للمصارف الربوية**، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 30 ،العدد 05 ،2015 ،ص 47

أسهمها للاكتتاب العام من أجل توفير راس المال اللازم لإنشائها وبداية نشاطها بعيدا عن أموال البنك الرئيسي الذي يسوده الربا .لذلك فان راس المال الفروع الإسلامية هو جزء من رأس المال البنك الرئيسي.

يقوم البنك الرئيسي بتمويل رأس المال اللازم للفروع الإسلامية بأحد ثلاث الصور التالية:

- تمويل رأس المال في صورة قرض حسن يحصل عليه الفرع الإسلامي من البنك الرئيسي، حيث يتم استرجاعه بعد فترة محددة، وفي هذه الحالة يحصل البنك الرئيسي على عائد لقرضه بصفة غير مباشرة، وذلك عندما يحول إليه نصيب الفرع الإسلامي من أرباح الاستثمارات التي قام بها.

- تمويل رأس المال في صورة وديعة استثمارية: وذلك عن طريق إيداع مبلغ معين لدى الفرع على شكل وديعة يتم استردادها دفعة واحدة أو على دفعات مقابل حصول المصرف الرئيسي على نصيبه من العائد في ضوء أرباح الاستثمارات التي يقوم بها الفرع، ويعامل المصرف الرئيسي في هه الحالة معاملة أصحاب الودائع الاستثمارية من عملاء الفرع الإسلامي.
- تمويل رأس المال وذلك بتخصيص مبلغ معين من أموال المصرف تحت مسمى رأس مال الفرع الإسلامي.

نلاحظ من خلال صور التمويل السابقة لرأس مال الفروع الإسلامية وإن اختلفت إلا أن مصدرها واحد وهو أموال المصرف الرئيسي الذي يسوده الربا.

3. طبيعة العلاقة من حيث الإدارة: نجد أن معظم الفروع الإسلامية غير مستقلة، إداريا فتكون تابعة للمصرف الرئيسي، حيث يقوم هذا الأخير باختيار مديري الفرع وموظفيه.[1] وكذلك التدخل في القرارات التي تتخذها الفروع الإسلامية .

إن تبعية الفروع الإسلامية إداريا وعدم الاستقلال التام عن البنك الرئيسي قد تؤدي الى محدودية دور إدارة الفروع الإسلامية في اتخاذ القرارات للأنشطة والمعاملات التي تقوم بها، حيث ان توظيف موارد هذه الفروع يتطلب نوعا ما من الاستقلال الإداري والمالي عن المصرف الرئيسي.

4. طبيعة العلاقة من حيث الميزانية: بما ان الفروع الإسلامية ليس لها استقلال قانوني عن المصرف

الرئيسي، فان النتائج الفعلية لها لا تظهر منفصلة عن الميزانية العمومية للمصرف الرئيسي، لذلك تعتبر ميزانية الفروع الإسلامية قوائم مالية غير رسمية الهدف منها فقط تحديد قياس النتائج الفعلية لتلك الفروع،

[1]–سعيد محمود عرفة، **تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية، المجلة المصرية للدراسات التجارية** كلية التجارة ،جامعة القاهرة، 1987، ص 239

وبالتالي يعاد دمجها في الميزانية العمومية. وفي حالة وجود سيولة عالية لدى الفروع الإسلامية يتم تحويلها للمصرف الرئيسي، وبالتالي سوف تختلط أموال هذه الفروع بأموال البنك الرئيسي الذي يتعامل بالربا.

خاتمة الفصل:

إن توجه شريحة كبيرة من الأفراد إلى التعامل مع المصارف الإسلامية، فرض على البنوك الربوية إنشاء فروع ونوافذ إسلامية على مستواها، وذلك من أجل جذب واستقطاب الزبائن.

من خلال دراستنا لهذا الفصل، ومن خلال تطرقنا للإطار النظري للفروع والنوافذ الإسلامية بتعريفها ومشروعيتها بالإضافة للنظام القانوني والعراقيل التي تواجه هذه الفروع والنوافذ الإسلامية. توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية تجربة ناجحة، إلا أنها تواجهها بعض العراقيل والمشاكل.
- الخلط بين التمويل الربوي والتمويل الإسلامي في مؤسسة مالية واحدة يؤدي إلى اهتزاز ثقة الزبائن بالمنتجات المصرفية المعروضة عليهم.
- يعتبر توفر الكوادر البشرية المؤهلة من أهم المتطلبات لنجاح نشاط النوافذ الإسلامية بالبنك التقليدي.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

مقدمة الفصل:

بعد دراسة الجانب النظري، واستكمالا للإجابة على الاشكالية المطروحة، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة بعض البنوك لولاية الجزائر، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دراسة حالة بنك التنمية المحلية

المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر

المبحث الأول: دراسة حالة بنك التنمية المحلية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم بنك التنمية المحلية، فتح النافذة الإسلامية في البنك ومناقشة وتحليل نتائج دراسة حالة مديرية بنك التنمية المحلية.

المطلب الأول: تقديم بنك التنمية المحلية.

1. تعريف بنك التنمية المحلية:[1]

بنك التنمية المحلية هو مؤسسة عمومية اقتصادية، انبثق عن القرض الشعبي الوطني بموجب المرسوم رقم 84 /85 بتاريخ 30. 06. 1985 الصادر في الجريدة الرسمية رقم 19. تأسس برأس مال قدره 36 800 000 000 دج.

ويوجد مقره الرئيسي خارج العاصمة بسطاوالي في 05 طريق قاسي عمار ولاية الجزائر.

تم تحويل بنك التنمية المحلية الى شركة ذات أسهم بموجب عقد رسمي سنة 1989 بناءا على المرسوم 88 الصادر بتاريخ 1988. وبتاريخ 06افريل 1994 صدر قرار من طرف الجمعية العامة للشركاء برفع راس مال البنك ب220 مليون دينار موزعة على حصص، قيمة كل حصة مساهمة 01 مليون دينار.

يعتبر بنك التنمية المحلية بنك ودائع مملوكة للدولة وخاضع للقانون التجاري، ويقوم بعمليات مختلفة كتقديم القروض، جمع الودائع، التعامل بالشيكات، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعمليات التصدير والاستيراد.

يحتوي حاليا:

- 20 مديرية مركزية.
- 06 وكالات مختصة في منح قروض على الرهن.
- 162 وكالة منتشرة على مستوى التراب الوطني.

واجه بنك التنمية المحلية عند بداية نشاطه عدة صعوبات نذكر منها:

- الهياكل القديمة والقليلة الموروثة عن القرض الشعبي الجزائري.
- غياب الوسائل المستعملة في الاعلام على مستوى الوكالات.
- نقص الموارد البشرية وقلة خبرتها من جهة أخرى.

1. وظائف البنك :تتمثل وظائف ومهام البنك في :[2]

---

[1] – وثائق مقدمة من بنك التنمية المحلية، المديرية المركزية– سطاوالي–الجزائر

[2]– نفس مرجع

- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.
- منح القروض العقارية والقروض بالحيازة الخاصة.
- تمويل النشاطات المتعلقة بالصناعة والتجارة.
- تجميع المدخرات من مصادر مختلفة.
- تقوم بدور وسيط للعمليات المالية كإصدار وتقديم القروض وتمويل المشتريات.
- جمع الأموال واستثمارها في أنشطة مختلفة.

2. أهداف البنك: يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها: [1]

- المساهمة في تحقيق التنمية المحلية وهذا عن طريق تمويل وترقية المؤسسات العمومية والخاصة المحلية سواءا كانت صغيرة او متوسطة.
- تحقيق الربحية.
- استقطاب أكبر عدد ممكن من العملاء (أفراد، مؤسسات، أصحاب، المهن الحرة ...إلخ) وذلك من أجل الحصول على عمولات أكبر نظير الأعمال والخدمات المصرفية المقدمة.
- تنفيذ المخططات والبرامج المسطرة لتحقيق الأهداف المرسومة على مستوى إدارات الهيكل التنظيمي للبنك.

3. الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية:

[1] – وثائق مقدمة من بنك التنمية المحلية، المديرية المركزية– سطاوالي–الجزائر

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لبنك التنمية المحلية

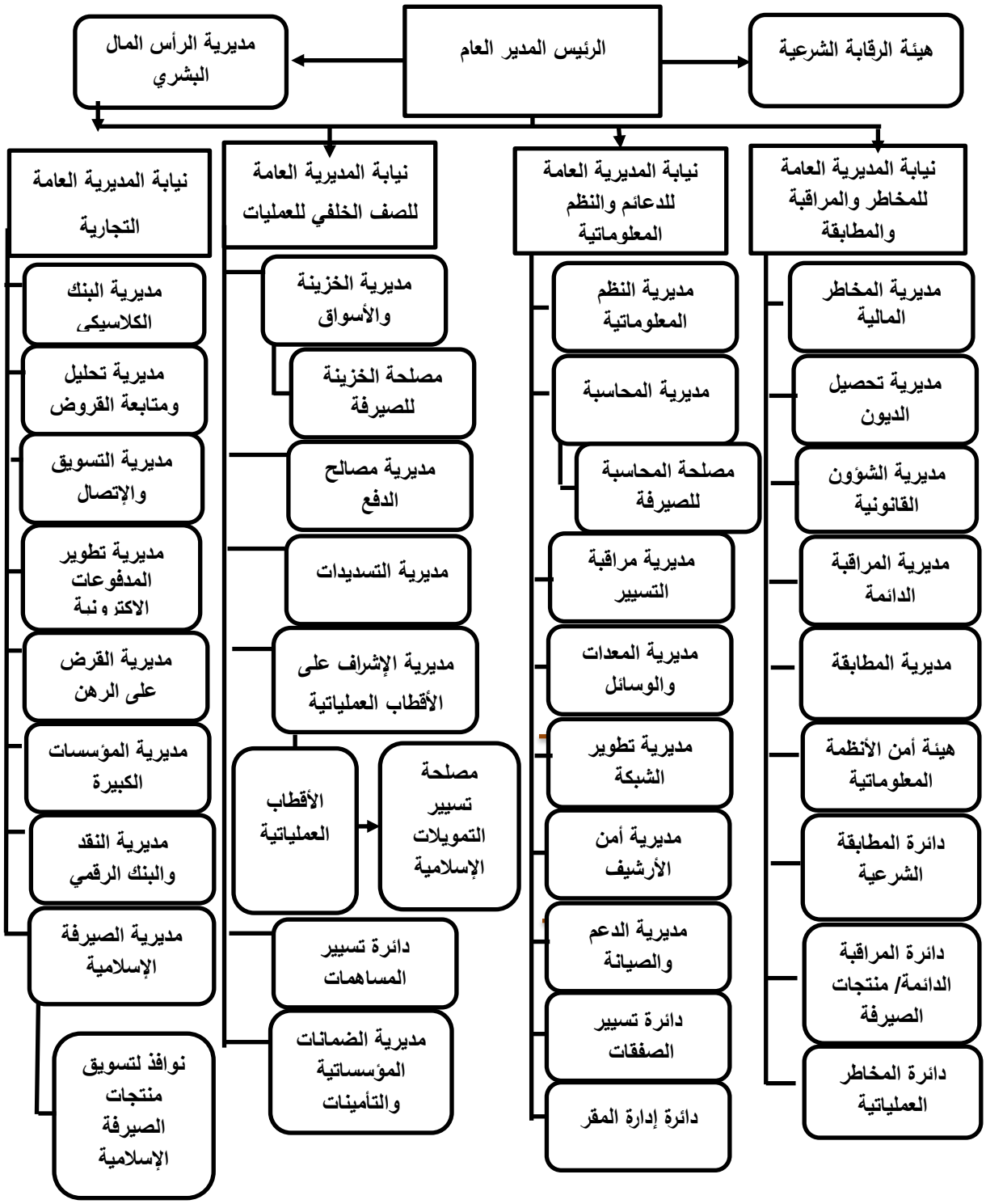

المصدر: وثائق داخلية من البنك

4. أرقام بارزة عن البنك:

الجدول(3-1): أرقام بارزة لنشاط بنك التنمية المحلية خلال الفترة (2015-2018)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	2015	2016	2017	2018
رأس المال	36 800	36 800	36 800	36 800
مجموع الأصول	808 203	846 926	902 382	1 048 882
نتيجة السنة المالية	6 990	16 751	13 802	16 310

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على تقرير بنك التنمية المحلية لسنة 2018، ص 26-27

✓ **مجموع الأصول:**

الشكل (3-2): تطور أصول بنك التنمية المحلية- سطاوالي- خلال الفترة (2015-2018)

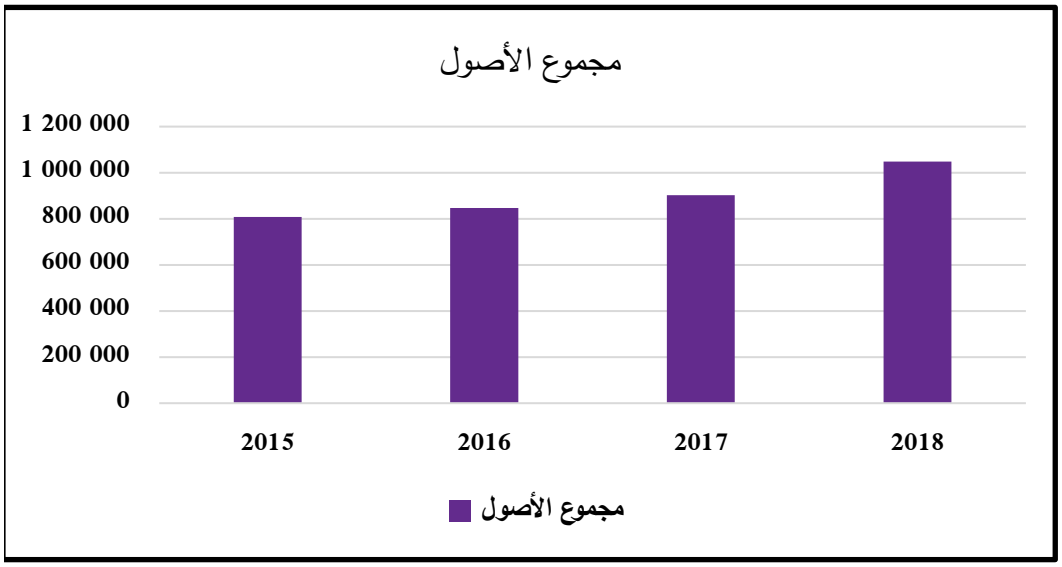

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول المذكورة أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أن أصول البنك في تزايد مستمر ولكن بمعدل نمو بطيء ما بين الفترة (2015-2017)، إلا أنه عرف زيادة في سنة 2018 بحوالي 499 146 مليون دينار جزائري وبمعدل نمو 16% مقارنة بسنة 2017.

✓ **نتيجة السنة المالية للبنك:**

الشكل (3-3): تطور نتيجة السنة المالية لبنك التنمية المحلية- سطاوالي- خلال الفترة (2015-2018)

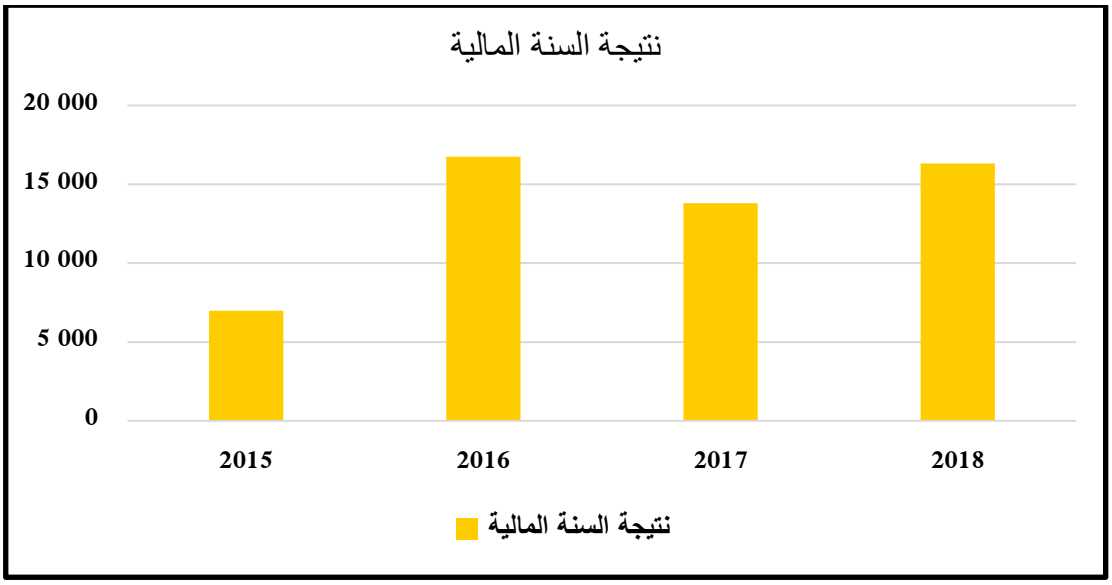

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول المذكورة أعلاه

حقق البنك ارتفاعا في نتيجة السنة المالية لعام 2016 بزيادة قدرها 140% مقارنة بسنة 2015، إلا أنها انخفضت قيمتها إلى 802 13 مليون دينار جزائري في سنة 2017 بسبب زيادة التكاليف المصرفية وتكاليف الموظفين وذلك بسبب ادخال نظام معلومات جديد SI-NASR.

المطلب الثاني: فتح النافذة الإسلامية في بنك التنمية المحلية

1. تقديم النافذة الإسلامية بالبنك:

النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية هي وحدة متخصصة بتقديم منتجات وخدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

قام بنك التنمية المحلية بإطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في 10 جانفي 2022 تحت اسم "البديل"، سعيا منه لتقديم منتجات بنكية جديدة تتلاءم مع متطلبات واحتياجات المواطنين، وادرجت ضمن الهيكل التنظيمي للبنك.

2. **أهداف النافذة الإسلامية بالبنك** : يهدف البنك من خلال فتح نافذة إسلامية إلى:

- استقطاب العملاء وذلك من خلال المنتجات والخدمات المصرفية المقدمة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- محاربة الاكتناز وذلك عن طريق إيجاد فرص عدة للاستثمار وصيغ تتناسب مع الأفراد والشركات.
- السعي لتحقيق الأرباح.

3. **المنتجات المقدمة من طرف النافذة الإسلامية:** يقوم بنك التنمية المحلية من خلال شباكه الإسلامي تحت اسم "البديل" بعرض 09 منتجات مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية والمصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية للبنك، وتتمثل هذه المنتجات في:[1]

1.3. منتجات الودائع:

- الحساب الجاري الإسلامي، حساب الشيك الإسلامي.
- حساب الادخار الإسلامي، حساب الاستثمار "مضاربة".

2.3. منتجات التمويل:

- مرابحة الاستهلاك للأفراد، مرابحة السيارات للأفراد .
- مرابحة الاستثمار للمؤسسات، مرابحة الاستغلال للمؤسسات.
- الاجارة العقارية المنتهية بالتمليك للأفراد .

المطلب الثالث: مناقشة وتحليل نتائج دراسة حالة مديرية بنك التنمية المحلية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض استمارة المقابلة مع النافذة الإسلامية التابعة لبنك التنمية المحلية مع تحليل نتائج هذه المقابلة، وأيضا مناقشة وتحليل حجم ودائع العملاء قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية بالبنك.

1. عرض استمارة المقابلة: (انظر الملحق رقم 01)

تكونت استمارة المقابلة من ثلاث أسئلة تم التركيز عليها، والتي تمثلت في:

- ماهي المنتجات الإسلامية المقدمة والتي تم تسويقها من طرف النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية ؟.
-

[1]- www.bdl.dz (18/04/2023 à14:12)

- هل توفر الصبغة الشرعية للمنتج تكفي لقبول العميل بتوظيف أمواله لدى النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية؟
- هل النافذة الإسلامية ببنك التنمية مستقلة إداريا ومحاسبيا؟

2. تحليل نتائج المقابلة مع النافذة الإسلامية التابعة لبنك التنمية المحلية:

من خلال المقابلة التي تم اجراءها مع إطارات النافذة الإسلامية على مستوى بنك التنمية المحلية توصلنا إلى ما يلي:

قام بنك التنمية المحلية بطرح 09 منتجات مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، بعد حصوله على الترخيص من طرف بنك الجزائر والمصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية للبنك، حيث قام البنك بتسويق 04 المنتجات المصرفية الإسلامية الخاصة بالودائع والمتمثلة في الحساب الجاري الإسلامي، حساب الشيك الإسلامي، حساب الادخار الإسلامي وحساب الاستثمار "مضاربة"، أما بالنسبة للمنتجات المصرفية الإسلامية الخاصة بالتمويلات والمتمثلة في مرابحة الاستهلاك للأفراد، مرابحة السيارات للأفراد، مرابحة الاستثمار للمؤسسات، مرابحة الاستغلال للمؤسسات و الاجارة العقارية المنتهية بالتمليك للأفراد فانه لم يتم التعامل بها لحد الآن.

عند طرح النافذة الإسلامية المنتج المصرفي للعميل مع تقديم شهادة المطابقة الشرعية للمنتج. هذا لا يكفي لإقناع العميل بتوظيف أمواله لدى النافذة الإسلامية إذا كان هذا المنتج من منتجات الودائع. فالعميل عند تأكده بتوفر الصبغة الدينية للمنتج المصرفي يهتم بالجانب التجاري للمنتج والذي يتمثل في الربح الذي سيحققه عند توظيف أمواله، فهو يبحث عن كيفية توزيع الأرباح من خلال مفتاح التوزيع وأيضا معرفة المشاريع التي ستستثمر فيها النافذة الإسلامية أمواله هل هي ذات مردودية أم لا.

النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية غير مستقلة إداريا فهي تابعة للهيكل التنظيمي للبنك، وهي مستقلة محاسبيا عن البنك اذ لديها:

- نظام معلوماتي خاص(SI Ethiques) ، مستقل عن النظام المعلوماتي الخاص بالبنك الكلاسيكي.
- طبيعة العملاء المتعاملين مع النافذة الإسلامية ليس لهم صلة مع البنك الكلاسيكي.
- لديها قوائم مالية خاصة بها (الميزانية، حساب النتائج).

3. **مناقشة وتحليل الموارد الداخلية للبنك قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية:** من أجل معرفة مدى استقطاب النوافذ الإسلامية للودائع لبنك التنمية المحلية، تم التوجه إلى البنك على مستوى المديرية وطلب المعلومات اللازمة، والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول (3-2): ودائع العملاء في البنك - مديرية بنك التنمية المحلية - خلال الفترة (2020- 2022):

الوحدة: ألف دينار جزائري

	المبالغ		
طبيعة الحساب	**سنة 2020**	**سنة2021**	**سنة 2022**
الحسابات العادية الجارية	**34 000 000**	**35 000 000**	**34 000 000**
الحسابات الجارية	**39 000 000**	**32 000 000**	**35 000 000**
حساب التوفير	**34 000 000**	**30 000 000**	**31 400 000**
مجموع الموارد الجارية	**107 000 000**	**97 000 000**	**100 400 000**
شهادات ايداع	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 600 000**
ودائع لأجل	**16 000 000**	**16 000 000**	**17 000 000**
مجموع الموارد لأجل	**23 000 000**	**23 000 000**	**24 600 000**
مجموع الموارد	**130 000 000**	**120 000 000**	**125 000 000**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات المقدمة من طرف البنك

الجدول (3-3): ودائع العملاء في النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية

الوحدة: ألف دينار جزائري

	المبالغ
طبيعة الحسابات	**سنة 2022**
حساب الودائع تحت الطلب	/
الحساب الجاري	/
حساب التوفير "البديل"	587 997
مجموع الموارد الجارية	**587 997**
حساب الاستثمار الإسلامي	/
مجموع الموارد لأجل	/
مجموع الموارد	**587 997**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات المقدمة من

طرف البنك

يمكن اختصار النتائج أعلاه في الجدول التالي:

الوحدة: ألف دينار جزائري

السنة	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم الودائع (بدون ودائع النافذة الإسلامية)	معدل النمو %	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم الودائع الإجمالي (بودائع النافذة الإسلامية سنة 2022)	معدل النمو %
2020	130 000 000	/	130 000 000	/
2021	120 000 000	**-7,69**	120 000 000	**-7,69**
2022	**125 000 000**	**4,17**	**125 587 997**	**4,65**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات المذكورة أعلاه

يمكن تمثيل إجمالي حجم الودائع لدى البنك بالشكل الآتي:

الشكل (3-4): تطور حجم الودائع في بنك التنمية المحلية (2020-2022)

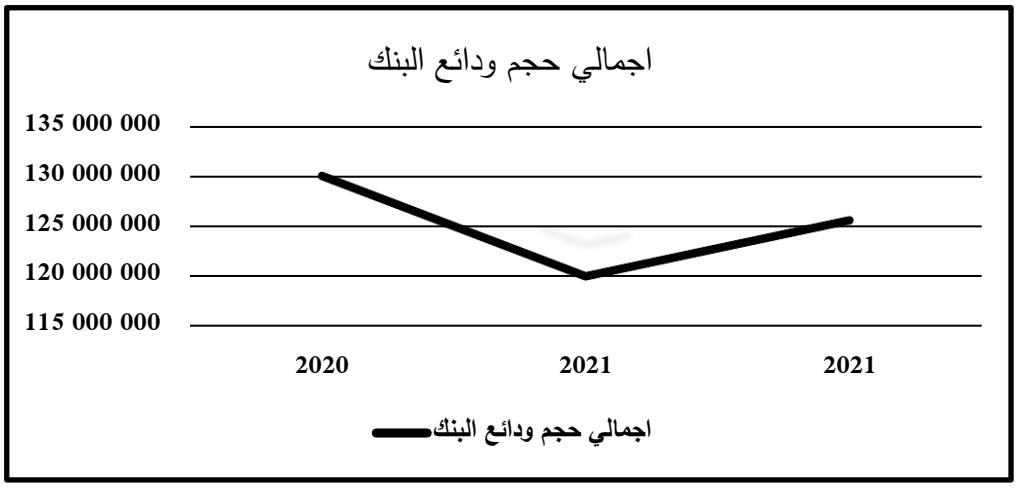

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات المذكورة في الجدول أعلاه

نلاحظ من خلال الشكل أن إجمالي ودائع مديرية بنك التنمية المحلية - سطاوالي - (قبل فتح النافذة الإسلامية) لسنة 2020 قدرت ب 000 000 130 ألف دج لتنخفض سنة 2022 إلى 000 000 120 ألف دج أي بحوالي 000 000 10 ألف دج وذلك بنسبة 7,69% ، أما بالنسبة لسنة 2022 فقد ارتفع حجم ودائع البنك إلى 000 000 125 ألف دج وبمعدل نمو 4،17% أما ودائع النافذة الإسلامية فقد قدرت ب 997 587 5 ألف دج تمثلت في حسابات توفير ليرتفع حجم الودائع الإجمالي للبنك إلى 997 587 125 ألف دج وبمعدل نمو 4,65% حيث شاركت النافذة

الإسلامية في استقطاب الودائع ولو بنسبة ضئيلة تقدر ب 0,48% وذلك لحداثة نشأة النافذة الإسلامية بالبنك.

ومن أجل دراسة نجاعة سياسة البنك والتي هدفها استقطاب الأموال المكتنزة خارج الدائرة الرسمية حاولت الحصول على المعطيات الخاصة بعدد العملاء المحولين من البنك الكلاسيكي إلى للنافذة الإسلامية إلا أنه لم يتم الإفصاح لهذه المعلومة من طرف البنك.

المبحث الثاني: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فتح النافذة الإسلامية في البنك وأعمال البنك قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية.

المطلب الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1. التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية. تم إنشاءه في إطار سياسة إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب مرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف المساهمة في تنمية القطاع الفلاحي ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي عام 1988 تم تحويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة برأس مال قدره 22 مليار دج، مقسم إلى 2200 سهم بقيمة 000 000 1 دج للسهم الواحد. مقره الاجتماعي 17 شارع العقيد عميروش بالجزائر العاصمة.[1]

ويحتوي البنك على 321 وكالة موزعة على التراب الوطني، أكثر من 7000 موظف مع فيق يتكون من 1200 مكلف بالزبائن للإصغاء إلى انشغالاتهم.[2]

يمكن تقسيم مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى المراحل التالية:[3]

[1]- محمد زيدان، **أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 15، أكتوبر 2008، ص 54

[2]- https://badrbanque.dz (29/04/2023 à 17 :15)

[3]- بن واضح هاشمي، لعذور صورية، **القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية المحلية**، 2009، ص 02

- **المرحلة الأولى ما بين 1982-1990:** خلال هذه الفترة سعى البنك على فرض وجوده في السوق المصرفي، والعمل على ترقية القطاع الريفي حيث تم فتح العديد من الوكالات المصرفية في المناطق الفلاحية. حيث اكتسب البنك مكانة وسمعة جيدة في مجال تمويل القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة الغذائية، وهذا الاختصاص جاء وفقا لآلية الاقتصاد المخطط حيث إختص كل بنك عمومي في تمويل إحدى القطاعات الحيوية العامة.
- **المرحلة الثانية ما بين 1991-1999:** بعد صدور قانون النقد والقرض في 14-04-1990 الذي تم من خلاله إلغاء نظام التخصص ومنح إستقلالية أكثر للبنوك، فتوسع نشاط بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمارس جميع الوظائف التي تقوم بها باقي البنوك التجارية كمنح القروض وتشجيع عمليات الإدخار بالفائدة وبدون فائدة ، وشهدت هذه المرحلة أيضا بإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي في مختلف البنوك.
- **المرحلة الثالثة ما بين 2000-2004:** تميزت هذه المرحلة في مساهمة البنك في تمويل مختلف الاستثمارات، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي، والمساهمة في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وضع البنك خطة عمل لخمسة سنوات فحقق هذا البرنامج نتائج هامة نذكرها فيما يلي:

✓ **عام 2000:** القيام بفحص لنقاط القوة والضعف في سياسته، مع وضع استراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي.

✓ **عام 2001:** قام البنك بعملية التطهير المالي والمحاسبي لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها، بهدف تحديد مركزه المالي ولمواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة.

✓ **عام 2002:** عمل على تعميم مشروع البنك الجالس على مستوى جميع وكالات البنك.

✓ **عام 2004:** تم في هذا العام إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية والتي تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان وقت استغراق تحصيل شيكات البنك لمدة 15 يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل الشيكات في وقت وجيز، والذي يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي الجزائري.

- **المرحلة الرابعة من 2005 إلى يومنا هذا:** تميزت المرحلة المعاصرة ب:

✓ القيام البنك بتقديم خدمات بنكية الكترونية او ما يعرف بـ**E-Banking**، ومن اهم خدماته معرفة الزبون لرصيده وحركية حسابه البنكي، بالإضافة الى تحميل كشوف الحسابات عن طريق فتحه لموقع رسمي لذلك.

✓ القيام بفتح مركز اتصال بين العملاء الحاليين والمحتملين للإجابة على جميع تساؤلاتهم وانشغالاتهم.

- ✓ قامت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بوضع قروض جديدة غير التي كانت موجودة سابقا من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي، حيث فتحت هذه القروض على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية والتي تمثلت في القرض الرفيق وقرض التحدي.

1. وظائف البنك: تتعدد أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية. نذكر منها:[1]

- فتح الحسابات البنكية لكل شخص طالب لها واستقبال الودائع.
- معالجة جميع العمليات الخاصة بالقروض.
- تقديم القروض بمختلف أنواعها لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المساهمة في تطوير القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.
- المشاركة في تجميع المدخرات.
- زيادة الموارد والاستخدامات وذلك عن طريق ترقية عمليتي الادخار والاستثمار.
- تطوير الشبكة ومعاملاتها النقدية.
- الاستفادة من التطورات العالمية في مجال العمل المصرفي.

2. أهداف البنك: تتمثل أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية في:[2]

- العمل على الزيادة في الموارد بتكاليف أقل وربحية أكبر بواسطة القروض الإنتاجية.
- العمل على كسب رضا الزبائن وذلك عن طريق توفير المنتجات والخدمات لتلبية إحتياجاتهم.
- تطوير العمل البنكي وإدراج منتجات جديدة.
- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات.
- التسيير الشديد والصارم لخزينة البنك.
- الحصول على أكبر حصة في السوق المصرفية.

2. الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:[3]

يعتبر الهيكل التنظيمي الركيزة الأساسية في أي مؤسسة ما، وينقسم إلى:

1. الهياكل المركزية: والتي تشمل المديرية العامة والقسم الدولي:

---

[1]- https://badrbanque.dz op.cit (03/05/2023 à 9 :31)

[2] -https://badrbanque.dz , (03/05/2023 à 9 :31)

[3] – بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2015–2016 ، ص 384

1.1. المديرية العامة: وتعتبر أعلى مسير في البنك، يتم تعيينها من طرف مجلس الإدارة. ويتفرع عن رئاسة المديرية العامة 04 مديريات وهي:

1.1.1. نيابة المديرية العامة للموارد والقروض وإعادة التغطية: وتنقسم هذه المديرية بدورها إلى 05 مديريات التي تتمثل في:

- **مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة:** تقوم بتمويل المؤسسات الخاصة، الناشطة في مجال التجارة، الصناعة والخدمات.
- **مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة والكبيرة:** تهتم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تختص بالنشاطات التجارية، الصناعية والخدمات.
- **مديرية النشاطات الفلاحية:** والتي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي، وأيضا تمويل تصدير المنتجات الزراعية.
- **مديرية التسويق والمنتجات:** مكلفة بدراسة حالة السوق وإحتياجات الزبائن من حيث نوعية الخدمات والمنتجات المالية.
- **مديرية المتابعة وإعادة التغطية:** والتي تهتم بمتابعة النقص في الموارد والإستخدامات.

2.1.1. نيابة المديرية العامة للإعلام الآلي، المحاسبة والخزينة: وتندرج تحت إدراتها:

- **مديرية الإعلام الآلي المركزية:** تتمثل مهمتها في تطوير وتحديث أنظمة الإعلام الآلي.
- **مديرية الإعلام لشبكة الإستغلال:** وهي مكلفة بالتسيير الإلكتروني للملفات وتأمين الصيانة لمجال البرمجة.
- **مديرية الإرسال الإلكتروني وصيانة الإعلام الآلي:** من مهامها السهر على حماية وصيانة المعدات.
- **مديرية الخزينة:** ومن مهامها:

✓ المتابعة المستمرة والشديدة لخزينة البنك.
✓ ضمان التسيير للخزينة بطريقة ديناميكية وسريعة.
✓ تأمين تسيير للأرصدة المركزية المفتوحة لدى البنك الجزائري.

- **مديرية المحاسبة العامة:** تكمن مهمتها بوضع التقرير المحاسبي للبنك.

3.1.1. نيابة المديرية العامة للإدارة والوسائل: وهي مسؤولية عن المديريات التالية:

- **مديرية الموظفين:** تقوم بتحديد الموارد البشرية للمنشآت وتقييم النتائج المحققة من طرف الموظفين.

- **مديرية إعادة تقسيم الموارد البشرية:** تتمثل مهمتها في القيام بعمليات التكوين من أجل تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء وتقوية صورة وعلامة البنك.
- **مديرية الوسائل العامة:** تقوم بالتأمين على صيانة الأثاث ومنشأ البنك.

- **مديرية التنظيم، الدراسات والنزاعات:** تسهر على تطبيق نصوص القانون في التنظيم الداخلي للبنك.
- **مديرية التقدير ومراقبة التسيير:** تعمل على تحديث أدوات التقدير ومراقبة التسيير.

2.1. القسم الدولي: يعمل على تحقيق سياسة البنك فيما يخص العلاقات الدولية والقروض الخارجية، ويندرج تحت مسؤوليته المديريات التالية:

- **مديرية العلاقات التقنية مع الخارج:** من مهامها متابعة عمليات القروض الموجهة للاسترداد والتصدير.
- **مديرية العلاقات الدولية.**
- **مديرية المراقبة والإحصاءات:** تقوم بمراقبة محاسبة الفروع التابعة للقسم الدولي، وهذا بالاعتماد على المستندات والوثائق المحاسبية.

2. الهياكل اللامركزية: وتشمل:

- **الفروع:** تعتبر وحدة إدارية لا مركزية، تقوم بتنفيذ المهام المستندة إليها من طرف المديرية العامة. ومن مهامها التنسيق، المراقبة ومتابعة الوكالات والمكاتب الدائمة لها.
- **الوكالات:** لها نفس المهام المتعلقة بالفروع بالإضافة إلى المهام المتعلقة بعمليات الصندوق والتجارة الخارجية.

الشكل (3-5): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

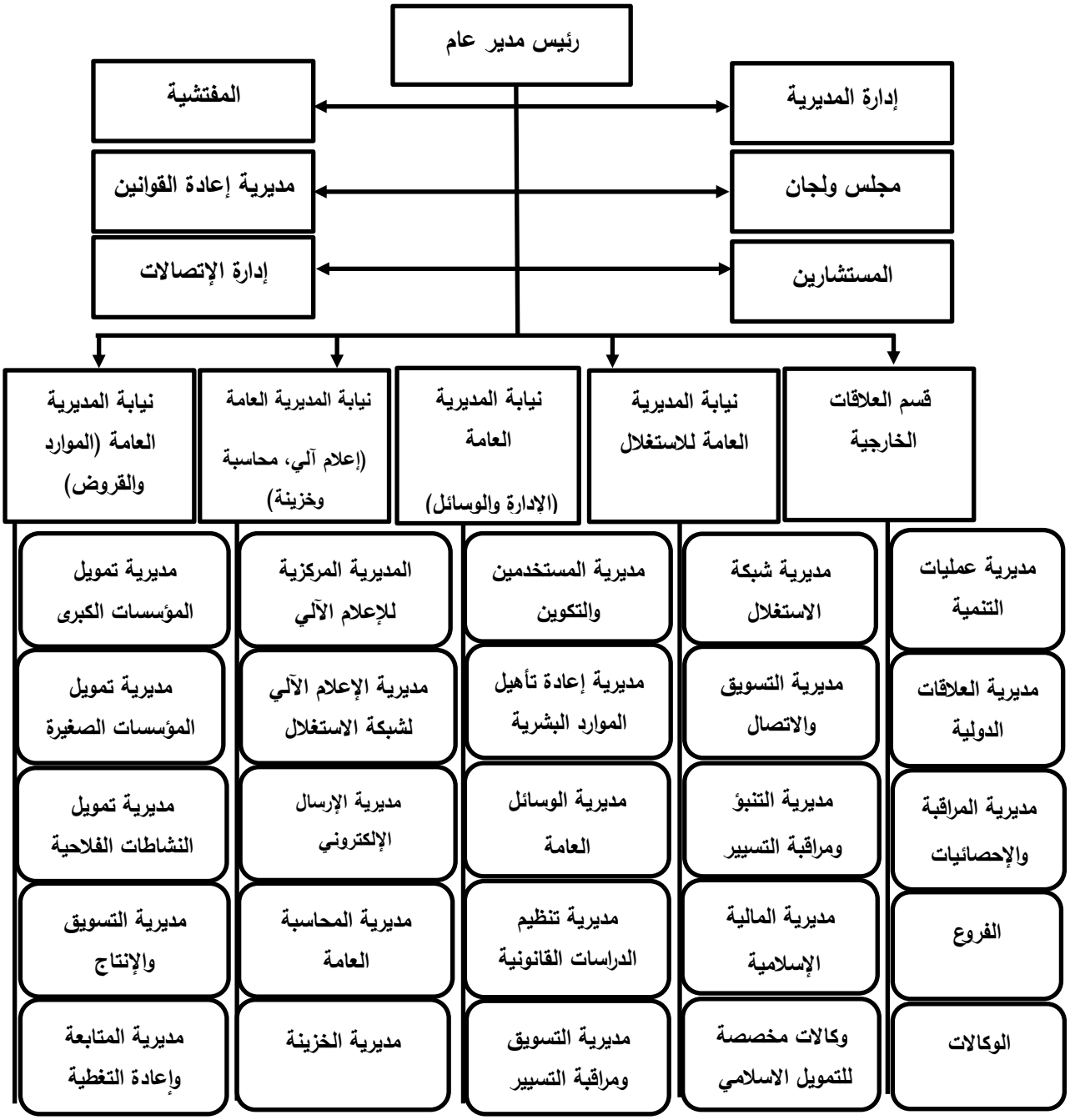

المصدر: وثائق من مقدمة من البنك

المطلب الثاني: فتح النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

1. تقديم النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

النافذة الإسلامية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هي وحدة متخصصة بتقديم منتجات وخدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

في 04 ماي 2021 تم فتح النافذة الأولى لتسويق خدمات الصيرفة الإسلامية بوكالة بنك البدر في البليدة أدرجت ضمن الهيكل التنظيمي للبنك.

2. أهداف النافذة الإسلامية:

- تقديم المنتجات والخدمات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- العمل على إرضاء أكبر عدد من العملاء من خلال الخدمات والمنتجات الإسلامية المقدمة.
- جذب النقد المكتنز والمتداول في السوق الموازية من خلال زيادة الشمول المالي وتحسين الخدمات.

3. المنتجات التمويلية المقدمة من طرف المديرية:

تقوم المديرية المالية الإسلامية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم تمويلات تتراوح مدتها ما بين سنة إلى 06 سنوات ويتم التمويل من خلال عقد المرابحة والتي تتمثل في:

1.3. مرابحة للمواد الأولية: هو عقد بيع المواد الأولية إلى العميل وبناءا على طلبه، بسعر مساوي لثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معلوم ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وذلك وقت إبرام عقد المرابحة.

- هامش الربح هو نسبة تحسب على سعر شراء الأصول موضوع عقد المرابحة.
- يتم دفع ثمن البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة.
- **مدة التمويل:** 12 شهرا كأقصى حد.

2.3. مرابحة لوسائل النقل: هو عبارة عن عقد بيع وسائل نقل للعميل وبناءا على طلبه، بسعر مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معلوم متفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.

- هامش الربح هو نسبة تحسب على سعر شراء الأصول موضوع عقد المرابحة.
- يتم دفع ثمن البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة.
- **مدة التمويل:** 06 سنوات حد أقصى.

3.3. مرابحة للصفقات العمومية: هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة وموجهة لشركات انجاز الصفقات العمومية، وذلك من أجل السماح لها بتمويل شراء المواد واللوازم أو أي سلعة أخرى.

- **مدة التمويل:** 12 شهرا أقصى حد.

4.3. مرابحة غلتي: مرابحة غلتي هو حل تمويلي يتكيف مع احتياجات الفلاحين، وذلك من خلال تمكينهم من تمويل حملاتهم الزراعية (منتجات الصحة النباتية، الأسمدة والبذور وغيرها). فهي عقد بيع المدخولات الزراعية إلى العميل وذلك بناءا على طلبه، بثمن بيع مساوي لثمن الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.

- **مدة التمويل:** 24 شهرا كحد أقصى.

5.3. مرابحة للإنتاج الفلاحي: هو حل تمويلي يتماشى مع احتياجات الفلاحين، وذلك بالسماح لهم بتحديث معداتهم الفلاحية (الآلات الفلاحية ومعدات الري وغيرها).

6.3. المرابحة للإنتاج الفلاحي: عبارة عن عقد بيع للأصول الملموسة للعميل وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك بناءا على طلبه بسعر بيع مساوي لسعر الشراء مضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.

- هامش الربح هو نسب تحسب على سعر شراء الأصول موضوع عقد المرابحة.
- يتم دفع ثمن البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة.
- **مدة التمويل:** 06 سنوات كأقصى حد.

7.3. مرابحة للأشغال: هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة الموجهة للمؤسسات والأفراد الذين يرغبون في انجاز أعمال التهيئة، الهندسة المدنية، بناء مستودعات ومناطق التخزين وغيرها. فهي عقد بيع للأصول لحساب العميل بثمن بيع مساوي لثمن الشراء زائد هامش ربح معروف متفق عليه من قبل البنك أو النافذة الإسلامية والعميل وقت إبرام عقد المرابحة.

- هامش الربح هو نسب تحسب على سعر شراء الأصول موضوع عقد المرابحة.
- يتم دفع ثمن البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة.
- **مدة التمويل:** 06 سنوات كأقصى حد.

8.3. مرابحة للصادرات: هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة الموجهة للمؤسسات المصدرة التي تملك عقد تصدير أو سند الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع.

المرابحة للصادرات هو عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصول.

- هامش الربح هو نسب تحسب على سعر شراء الأصول موضوع عقد المرابحة.
- يتم دفع ثمن البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة.
- **مدة التمويل:** 12 شهرا كحد أقصى.

المطلب الثالث: مناقشة وتحليل نتائج دراسة حالة مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض استمارة المقابلة مع المديرية المالية الإسلامية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مع تحليل نتائج هذه المقابلة، وأيضا مناقشة وتحليل حجم ودائع العملاء قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية بالبنك.

1. عرض استمارة المقابلة (انظر الملحق رقم 09)

تكونت استمارة المقابلة من ثلاث أسئلة تم التركيز عليها، والتي تمثلت في:

- ماهي المنتجات الإسلامية المقدمة والتي تم تسويقها من طرف النافذة ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؟.
- هل توفر الصبغة الشرعية للمنتج تكفي لقبول العميل بتوظيف أمواله لدى النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية؟.
- هل النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية مستقلة إداريا ومحاسبيا؟.

2. تحليل نتائج المقابلة مع المديرية المالية الإسلامية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

من خلال المقابلة التي تم اجراءها مع إطارات المديرية المالية الإسلامية التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية توصلنا إلى ما يلي:

قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بطرح 14 منتج مطابق لأحكام الشريعة الإسلامية، بعد حصوله على الترخيص من طرف بنك الجزائر والمصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية للبنك، قام البنك بتسويق المنتجات المصرفية الإسلامية ستة منها خاصة بالحسابات الجارية وحسابات الادخار والتي تتمثل في: حساب شيك الإسلامي، الحساب الجاري الإسلامي، دفتر التوفير الإسلامي، دفتر التوفير الإسلامي للشباب (القصر)، دفتر الادخار الإسلامي الاستثماري، دفتر الادخار الإسلامي الاستثماري الفلاح.

إن توفر الصبغة الشرعية للمنتج المصرفي أي أنه يكون خالي من المعاملات الربوية، لا يكفي لقبول العميل إيداع واستثمار أمواله لدى شباك الصيرفة الإسلامية بالبنك اذا كان المنتج المصرفي من منتجات

الودائع. فالعميل يبحث عن الربح الذي هو أساس قيامه باستثمار أمواله فعلى النافذة الإسلامية بالبنك اقناع العميل بأن أمواله لا تستثمر في مشاريع تكون فيها احتمال الخسارة أكبر من الربح.

النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية غير مستقلة من الجانب الإداري، المالي والمحاسبي فهي تابعة لمديرية البنك.

3. **مناقشة وتحليل الموارد الداخلية للبنك قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية:** من أجل معرفة مدى استقطاب النوافذ الإسلامية للودائع في النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، تم التوجه على مستوى المديرية وطلب المعلومات اللازمة، والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول (3-4): ودائع العملاء في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (2019- 2022):

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم الودائع (بدون ودائع النافذة الإسلامية)	حجم ودائع النافذة الإسلامية	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم الودائع الإجمالي (بودائع النافذة الإسلامية لسنتي 2021-2022)	معدل النمو %
2019	1 376 797	/	1 376 797	/
2020	1 119 506	/	1 119 506	-18,67
2021	1 216 831	4,7	1 216 835,7	8,7
2022	1 288 339	13,2	1 288 352,2	5,88

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات المقدمة من طرف البنك

يمكن تمثيل إجمالي حجم الودائع لدى البنك بالشكل الآتي:

الشكل (3-6): تطور حجم الودائع الإجمالي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (2019-2022)

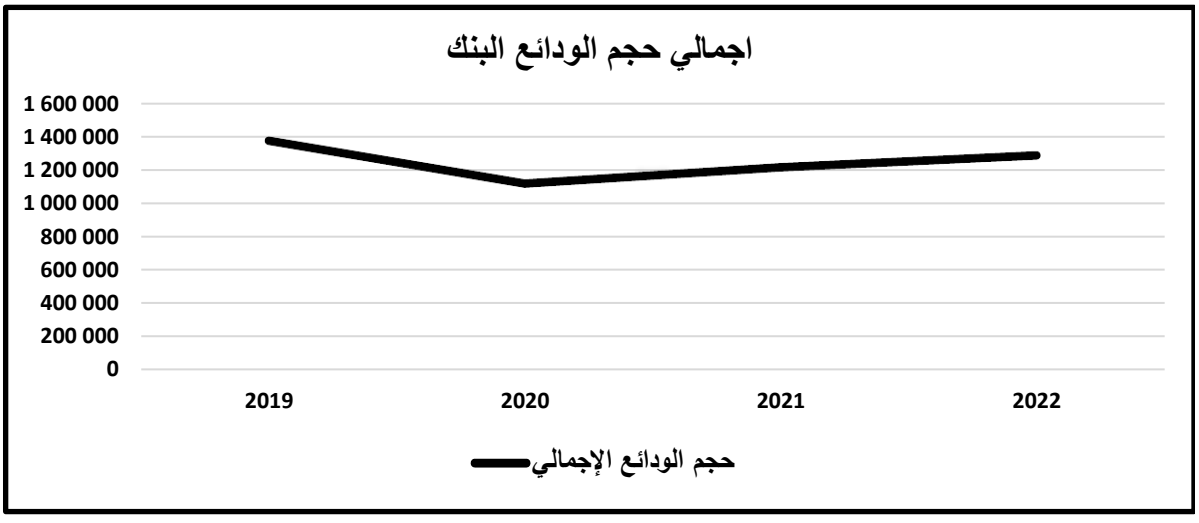

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول المذكورة أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم ودائع مديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر العاصمة (قبل قيام البنك بفتح النافذة الإسلامية) لسنة 2019 بلغ 797 376 1 مليار دج لينخفض سنة 2020 إلى 506 119 1 مليار دج بمعدل 18,67% وذلك راجع لآثار جائحة كورونا (كوفيد 19)، غير أنه في عام 2021 نلاحظ ارتفاع حجم الودائع إلى 831 216 1 دج وبمعدل نمو 8,69%، ومع بدأ نشاط النافذة الإسلامية بالبنك قدر حجم ودائعها لسنة 2021 ب 4,7 مليار دج حيث ارتفع حجم الودائع الإجمالي للبنك إلى 835,7 216 1 مليار دج ، أما بالنسبة لسنة 2022 شهد البنك ارتفاعا في حجم الودائع إلى 339 288 1 مليار دج وبمعدل نمو 5,87 % مقارنة بسنة 2021، وبالنسبة للنافذة الإسلامية نلاحظ ارتفاعا في حجم ودائعها إلى 13,2 مليار دج لسنة 2022 أي زيادة بحوالي 8,5 مليار دج وبمعدل نمو كبير يفوق 180% مقارنة بسنة 2021 مما يدل على الاقبال المتزايد من طرف العملاء على منتجات المصرفية الإسلامية المقدمة من طرف النافذة الإسلامية ونجاحها في استقطاب الأموال.

ولدراسة نجاعة سياسة البنك والتي هدفها استقطاب الأموال المكتنزة خارج الدائرة الرسمية حاولت الحصول على المعطيات الخاصة بعدد العملاء المحولين من البنك الكلاسيكي إلى للنافذة الإسلامية إلا أنه لم يتم الإفصاح لهذه المعلومة من طرف البنك.

المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تقديم بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر، فتح النافذة الإسلامية في البنك وأعمال البنك قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية.

المطلب الأول: تقديم بنك الإسكان/ الجزائر.

1. تعريف بنك الإسكان للتجارة والتمويل:[1]

تأسس بنك الإسكان سنة 1973، كشركة مساهمة أردنية، وبدأ البنك عمله كبنك متخصص في مجال التمويل الإسكاني برأس مال قدره نصف مليون دينار. وبعد مرور 24 عاما على تأسيسه بدأت مرحلة عمل جديدة في مسيرة البنك عندما تحول إلى بنك تجاري شامل عام 1997، حيث تمت زيادة رأس ماله أكثر من مرة خلال الأعوام الماضية كان آخرها عام 2006 حيث أصبح 252 مليون دينار أردني، أي ما يعادل

[1] – وثائق مقدمة من طرف مديرية الخدمات المالية الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

355 مليون دينار، وقد حرصت الإدارات المتعاقبة للبنك على تعزيز احتياطاته المختلفة إلى أن أصبح مجموع حقوق الملكية 1048 مليون دينار، أي ما يعادل 1.5 مليار دولار كما هو في نهاية سنة 2011.

بنك الإسكان/ الجزائر هو فرع جزائري لبنك الإسكان للتجارة والتمويل في الأردن، وقد تمت الموافقة على تأسيسه من طرف مجلس النقد والقرض الجزائري وذلك في أكتوبر عام 2003، برأس مال قدره 20مليار دينار جزائري. ويتواجد مقره اجتماعي بـ61 شارع احمد واكد دالي إبراهيم الجزائر.

ويتركب رأس ماله كالتالي:

- الأردن 85%.
- الجزائر وليبيا 15%.

الشكل (3-7): التوزيع النسبي لرأس مال بنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

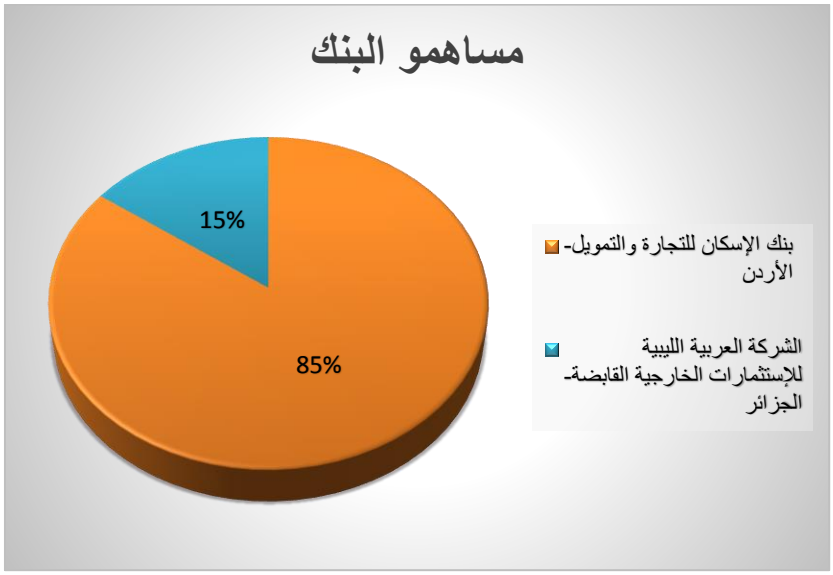

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على موقع البنك

2. شبكة البنك: هناك 7 وكالات متواجدة بالجزائر وهي:

- فرع البليدة (102):61 شارع العربي تبسي - البليدة - الجزائر.
- فرع وهران (103): تعاونية الباهية. حي السلام - وهران- الجزائر.
- فرع الدار البيضاء (105): 95 شارع محمد خميستي - دار البيضاء- الجزائر.
- فرع سطيف (104): 20 شارع أول نوفمبر 1954 - سطيف - الجزائر.
- فرع بجاية (106): شارع كريم بلقاسم - بجاية - الجزائر.
- فرع قسنطينة (107): شارع للوش، حمو بلحاج مصطفى. سيدي مبروك - قسنطينة - الجزائر.

- فرع الرويبة (174): مجمع العقار 206 - الرويبة - الجزائر.

3. الهيكل التنظيمي للبنك: يتكون من:

1. الإدارة العامة والتي يترأسها المدير العام.

2. الإدارات المساعدة والتي تتفرع إلى دوائر. والتي تتمثل في:

1.2. إدارة الائتمان: وهي كملفة بالمهام التالية:

- التأكد من التنفيذ الصحيح للسياسة الائتمانية.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بالعمليات الائتمانية.
- تقديم اقتراحات للاستراتيجية الائتمانية ولخطط العمل السنوية.
- تحديد النشاطات الاقتصادية المستهدفة وأيضا نسب توزيع الائتمان عليها.
- القيام بتكوين فريق من أخصائي الائتمان والتأكد من أهليتهم.
- اقتراح فوائد وأسعار العمولات.
- التكفل بمتابعة وتحصيل أقساط القروض.

2.2. إدارة الشؤون القانونية: تختص بالوظائف التالية:

- مكلفة بحل جميع المسائل المتعلقة بالنظام القانوني الخاص بالبنك.
- تقديم المساعدة الدائمة لمختلف مصالح ودوائر البنك في مجال القوانين والنصوص القانونية.

3.2. إدارة أمن الأنظمة المعلوماتية:

حيث تتكفل باستغلال الإعلام الآلي اللازم للسير الحسن للخدمات البنكية.

4.2. إدارة الموارد البشرية: تتمثل مهمتها في:

التكفل بسياسة الموارد البشرية للبنك في شكل 3 مراحل: الاكتساب، التطوير والحفاظ على الموارد البشرية للتسيير الحسن للهيكل التنظيمي للبنك.

5.2. إدارة عمليات التجارة الخارجية:

فهي مكلفة بجميع العلاقات المرتبطة بالخارج، فهي تعمل على تنفيذ مختلف العمليات البنكية، واحترام القوانين وقواعد التجارة الخارجية. حيث تتضمن هذه الإدارة خدمات منها: التكفل بالاستثمارات، وبالخزينة وعمليات التجارة الخارجية.

حيث يبين الهيكل التنظيمي التالي باقي إدارات البنك:

الشكل (3-8): الهيكل التنظيمي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

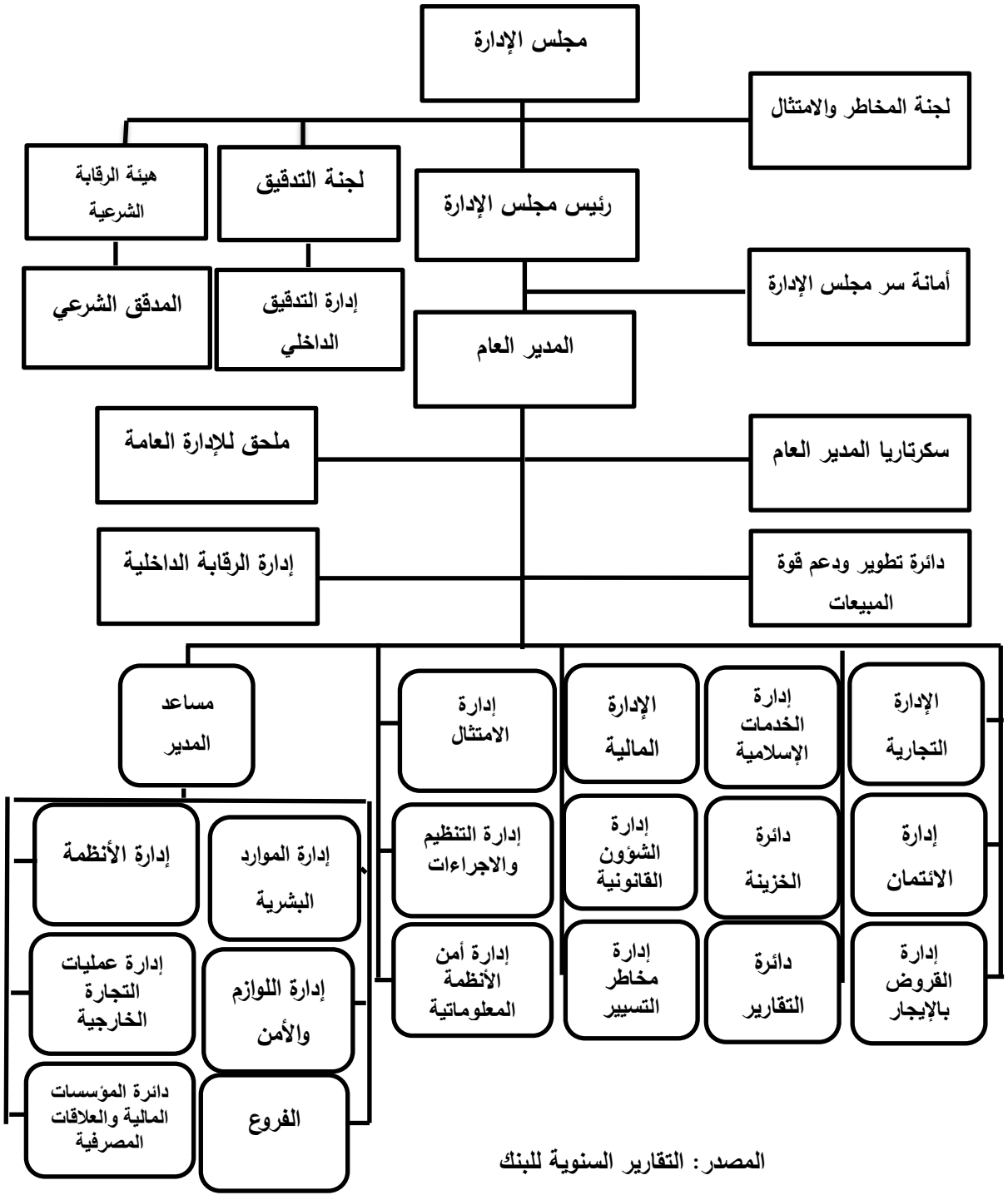

المصدر: التقارير السنوية للبنك

المطلب الثاني: فتح النافذة الإسلامية ببنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

1. تقديم النافذة الإسلامية بالبنك:

النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل هي وحدة متخصصة بتقديم منتجات وخدمات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

قام البنك بإنشاء شباك مالي تشاركي سنة 2015، والذي أطلق عليها اسم " إدارة الخدمات المصرفية"، وفي سنة 2018 أطلق قانون المالية التشاركية ليعدل في مارس 2020 بقانون المصرفية الإسلامية، والذي حدد فيه شروط فتح وتنظيم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية وقواعد ممارستها. ومقرها متواجد بالمديرية العامة للبنك.

2. أهداف النافذة الإسلامية: يهدف البنك من خلال عملية إنشاء النافذة الإسلامية إلى:

- توفير المنتجات المالية والخدمات المقدمة في المصارف الإسلامية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية كبديل للمنتجات والخدمات التقليدية.
- السعي نحو إرضاء وكسب ثقة الزبائن وذلك من خلال المنتجات والخدمات الإسلامية المقدمة.
- العمل على توفير المنتجات المالية والخدمات الإسلامية، وجعلها تتماشى مع احتياجات العملاء.
- السعي نحو تحقيق الربح وذلك بعيدا عن الربا. [1]

3. الهيكل التنظيمي لإدارة الخدمات الإسلامية ببنك الإسكان:

تعتبر النافذة الإسلامية ببنك الإسكان للتجارة والتمويل إدارة تابعة للمديرية العامة للبنك وسميت بإدارة الخدمات الإسلامية والتي تحتوي على ثلاث دوائر رئيسية، المتمثلة في:

- رئيس دائرة المحاسبة والخزينة.
- رئيس دائرة المنتجات البنكية.

كما هو مبين في الشكل التالي:

[1]- خليفي جمال، عبد الرحمان عبد القادر، **دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 368

الشكل (3-9): الهيكل التنظيمي للنافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

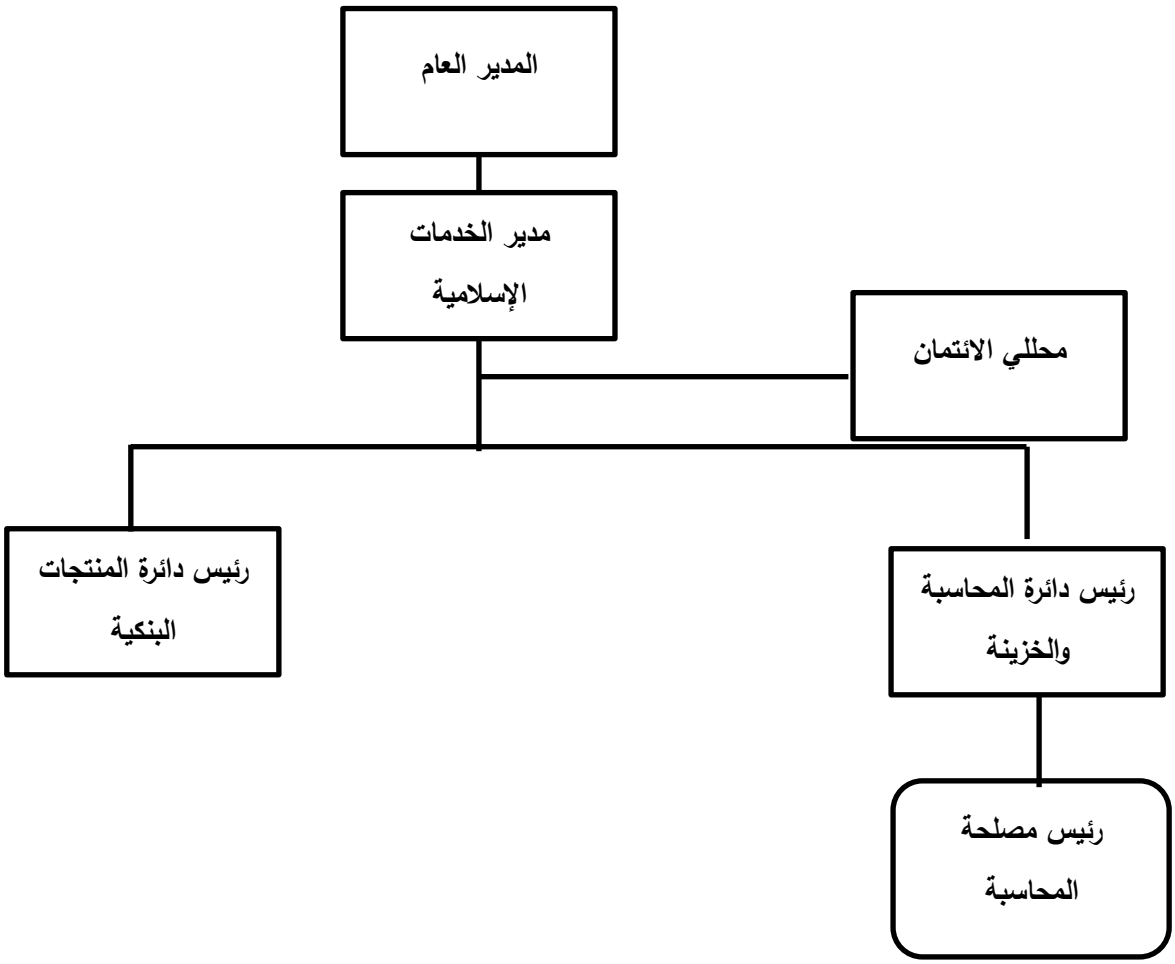

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف إدارة الخدمات المالية الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل

4. المنتجات التمويلية المقدمة من طرف النافذة الإسلامية:

حاليا تقوم إدارة الخدمات المالية الإسلامية التابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل بتقديم تمويلات تتراوح مدتها ما بين شهر إلى 04 أشهر، حيث تقدم هذه التمويلات عن طريق: التمويل بالمرابحة والتمويل بالسلم.

كما تقدم النافذة صيغة التمويل بالاستصناع إلا أنه لم يطبق فعليا لحد الآن نظرا أن الطلبات التمويلية كلها تتمثل في صيغتي المرابحة والسلم.

4.1. التمويل بالمرابحة: تقوم إدارة الخدمات المالية الإسلامية بعملية المرابحة مع الأشخاص المعنويين فقط (شركات تجارية)، حيث يقوم عقد التمويل بصيغة المرابحة بين البنك والعميل على البنود التالية:

- **موضوع العقد:** يتمثل في قبول العميل شراء البضاعة والذي يبين نوعها، مقدارها وأوصافها في طلب الشراء مع الوعد المقدم منه لشرائها.
- ثمن البيع وطريقة الدفع.
- تعهدات العميل.
- تعهدات البنك.
- التأخير في السداد.

2.4. التمويل بالسلم: تقوم إدارة الخدمات المالية الإسلامية بعملية التمويل بالسلم مع الأشخاص المعنويين فقط (شركات تجارية)، حيث يقوم عقد التمويل عن طريق السلم بين البنك والعميل على البنود التالية:

- **موضوع العقد:** يتمثل في التزام العميل بالبيع سلما للبنك للسلع المبينة في الفاتورة أو القائمة المرفقة بالعقد.
- **رأس المال:** والذي يسمى برأس مال السلم حيث يلتزم البنك بدفع ثمن السلع المبينة في الفاتورة للعميل.
- تسليم السلع.
- مكان التسليم.
- تاريخ التسليم.
- غرامات التأخير.
- التوكيل والعمولة.

3.4. التمويل بالاستصناع: تتم عملية التمويل بالاستصناع بين إدارة الخدمات المالية الإسلامية والأشخاص المعنويين فقط، حيث يقوم عقد التمويل بالاستصناع على البنود التالية:

- **موضوع العقد:** يتمثل في قيام الصانع بصنع المصنوعات المبينة في القائمة المرفقة بالعقد وبيعها للطرف الثاني بناءا على طلب التمويل المقدم من طرف المستصنع.

- **المواد الأساسية لعقد التمويل بالاستصناع:** حيث تشمل هذه المواد حقوق والتزامات طرفي العقد.

المطلب الثالث: مناقشة وتحليل نتائج دراسة حالة مديرية الخدمات الإسلامية ببنك الإسكان للتجارة والتمويل– الجزائر–

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض استمارة المقابلة مع إطارات مديرية الخدمات الإسلامية التابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل مع تحليل نتائج هذه المقابلة، وتحديد طبيعة الزبائن المودعين في الشباك الإسلامي على مستوى البنك، وأيضا مناقشة وتحليل حجم ودائع العملاء قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية بالبنك.

1. عرض استمارة المقابلة (انظر الملحق رقم18)

تكونت استمارة المقابلة من ثلاث أسئلة تم التركيز عليها، والتي تمثلت في:

- ماهي المنتجات الإسلامية المقدمة والتي تم تسويقها من طرف النافذة ببنك الاسكان للتجارة والتمويل/الجزائر؟.
- هل توفر الصبغة الشرعية للمنتج تكفي لقبول العميل بتوظيف أمواله لدى النافذة الإسلامية ببنك الاسكان للتجارة والتمويل/الجزائر ؟.
- هل النافذة الإسلامية ببنك الاسكان للتجارة والتمويل/الجزائر مستقلة إداريا ومحاسبيا؟.

2. تحليل نتائج المقابلة مع مديرية الخدمات الإسلامية التابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل:

من خلال المقابلة التي تم اجراءها مع إطارات إدارة الخدمات الإسلامية التابعة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل توصلنا إلى ما يلي:

يقوم بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر بطرح منتجاته التمويلية: التمويل بالمرابحة، بيع السلم، والاستصناع، بالإضافة إلى منتجات الودائع والتي تتمثل في: سندات الاستثمار، الودائع لأجل وحسابات الادخار والمتوافقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تقوم النافذة بتسويق جميع المنتجات الإسلامية المقدمة إلا منتج التمويل بالاستصناع لم يتم التعامل به.

عند قيام النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل / الجزائر بتقديم المنتج المصرفي للزبون مع شهادة المطابقة الشرعية للمنتج هذا لا يكفي لإقناع العميل بتوظيف أمواله لدى النافذة الإسلامية اذا كان المنتج المصرفي من منتجات الودائع. فالعميل عند تأكده بتوفر الصبغة الدينية للمنتج المصرفي يبحث عن آليات العمل لذلك المنتج أي يهتم بالجانب التجاري للمنتج والذي يتمثل في الربح الذي سيحققه عند توظيف

أمواله، فيقوم بسؤال النافذة الإسلامية بالبنك عن كيفية توزيع الأرباح في الأعوام السابقة وأيضا معرفة المشاريع التي ستستثمر فيها النافذة الإسلامية أمواله هل هي ذات مردودية أم لا وأيضا.

يتمتع الشباك المالي التشاركي في بنك الإسكان/الجزائر بالاستقلال الإداري وذلك من خلال منحه الاستقلالية في التسيير من طرف البنك، وتكمل هذه الاستقلالية في تخصيص البنك في هيكله التنظيمي دائرتين رئيسيتين يكون على رأسها مدير إدارة الخدمات الإسلامية. ويتمتع أيضا بالاستقلال المحاسبي والمالي فقد تم ادخال نظام معلوماتي تحت اسم "فيناكل" وتم تخصيص وحدة فيه للخدمات المالية الإسلامية الأمر الذي سهل في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء مما أدى الى رفع مستوى الإفصاح المحاسبي.

3.طبيعة حسابات والزبائن المودعين في الشباك المالي التشاركي لبنك الإسكان لسنة 2022 : لمعرفة مدى نجاعة السياسة البنكية المطبقة من طرف النافذة الإسلامية في استقطاب الأموال، تم التوجه إلى إدارة الخدمات الإسلامية التابعة لبنك الإسكان الجزائر وطلب المعلومات والمتمثلة في الجدول التالي:

الجدول (3-5): طبيعة الزبائن طبيعة الزبائن المتعاملين مع إدارة الخدمات المالية الإسلامية

طبيعة الحساب	عدد الحسابات	نوع العميل	طبيعة العميل
حسابات جارية	**168**	شركات تجارية	**1** محول من البنك الكلاسيكي إلى الشباك الإسلامي **167** مستقطبين جدد
حسابات ادخارية	**87**	أفراد	**19** محول من البنك الكلاسيكي إلى الشباك الإسلامي **68** مستقطبين جدد
حسابات استثمارية	**56**	**7** أفراد و**49** شركات تجارية	**56** مستقطبين جدد

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على البيانات المقدمة من طرف مديرية الخدمات الإسلامية

حيث يمكن تمثيل طبيعة العملاء المتعاملين مع النافذة الإسلامية بالشكل التالي:

الشكل (3-10): طبيعة العملاء المتعاملين مع النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/الجزائر

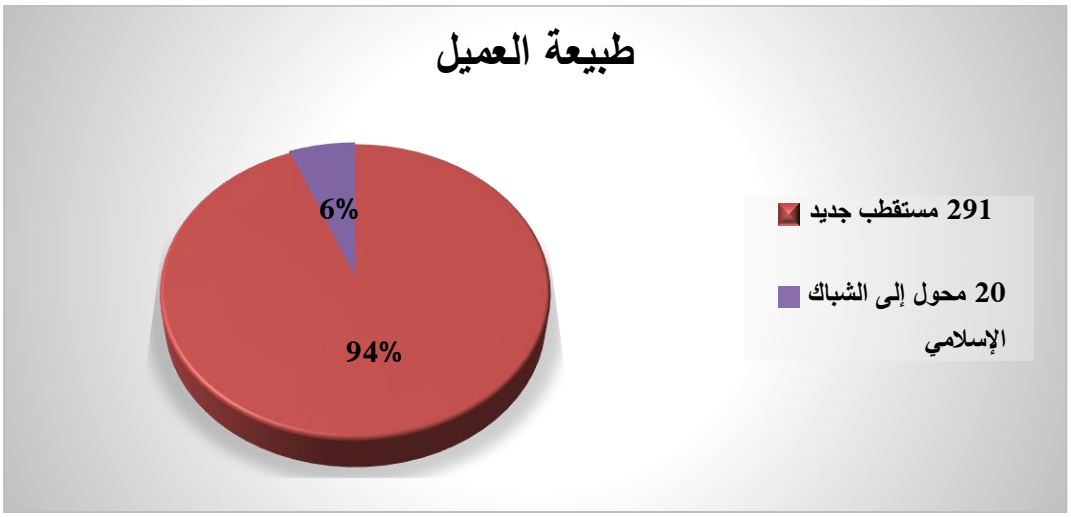

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول أعلاه

نلاحظ من الشكل أن عدد العملاء المحولين للشباك الإسلامي تقدر 20 عميل ويشكل 06% من عدد العملاء الاجمالي وهي نسبة ضئيلة. حيث بلغ عدد العملاء المستقطبين الجدد ب291 حيث تشكل أعلى نسبة ب 94% من حجم العملاء الاجمالي، وهذا ما يدل على نجاعة السياسة المصرفية للشباك في تطبيق سياساته ودرجة الإقناع العالية لجذب واستقطاب مودعين جدد.

4. مناقشة وتحليل الموارد الداخلية للبنك قبل وبعد فتح النافذة الإسلامية: من أجل معرفة مدى استقطاب الشباك المالي التشاركي للودائع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر، تم التوجه إلى البنك على مستوى مديرية الخدمات الإسلامية وطلب المعلومات اللازمة، والمتمثلة في الجدول التالي:

الوحدة: دينار جزائري

	المبالغ				
طبيعة الحساب	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020	سنة2021	سنة 2022
الحسابات العادية الجارية بالدينار للعملاء	1 464 472 775	1 311 807 805	1 249 980 533	5 175 465 936	1 398 426 007
حسابات الرواتب/موظفي البنك	82 976 081	64 185 244	87 990 240	139 977 091	100 717 868

الحسابات الجارية/التجار	19 211 836 357	13 419 144 156	11 003 464 938	16 095 271 400	17 971 909 636
حسابات داخلية لغير المقيمين	99 380 994	47 118 884	8 307 04	3 603 289	3 737 095
حسابات جارية بالعملة الجزائرية قابلة للتحويل للأشخاص الاجانب/سفارات	221 854 785	191 202 569	49 882 417	27 700 922	29 615 288
مجموع الحسابات الجارية	21 080 520 992	15 033 458 659	12 399 625 175	21 442 018 638	19 504 405 894
حسابات التوفير	745 695 695	923 650 414	901 658 679	944 496 797	960 615 929
حسابات التوفير للسكن	1 751 681	14 095 904	14 405 007	14 391 519	13 380 040
مجموع حسابات التوفير	747 447 377	937 746 318	916 063 686	958 888 316	973 995 969
حسابات ودائع عملاء لأجل	2 120 000 000	5 818 000 000	5 770 000 000	2 230 000 000	1 495 000 000
مجموع حسابات لأجل	2 120 000 000	5 818 000 000	5 770 000 000	2 230 000 000	1 495 000 000
شهادات ايداع بالدينار / سندات لحاملها	5 433 075 206	4 096 000 000	3 623 570 192	2 808 651 610	4 809 080 000
شهادات ايداع بالدينار	1 581 000 000	1 793 000 000	1 857 800 000	1 644 800 000	1 406 000 000
شهادات ايداع	7 014 075 206	5 889 000 000	5 481 370 192	4 453 451 610	6 215 080 000
مجموع الودائع	30 962 043 575	27 678 204 977	24 567 059 053	29 084 358 564	28 188 481 863

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات مقدمة من طرف مديرية الخدمات الإسلامية

الجدول (3-7): ودائع العملاء في النافذة الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل (2018-2022)

الوحدة: دينار جزائري

طبيعة الحسابات	عدد العملاء	المبالغ		
		سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022
الحسابات الجارية الاسلامية/التجار		1 180 504 531	1 162 968 782	1 670 594 004
مجموع الحسابات الجارية		1 180 504 531	1 162 968 783	1 670 594 004
حسابات التوفير الاسلامي		17 404 362	190 802 932	246 352 758
ودائع لأجل استثمارية إسلامية		100 000 000	103 000 000	113 000 000
حسابات لأجل		100 000 000	103 000 000	113 000 000
شهادات إيداع اسلامية بالدينار		/	/	100 000 000
شهادات ايداع بالدينار / سندات إسلامية لحاملها		500 000 000	747 000 000	1 431 000 000
شهادات ايداع		500 000 000	747 000 000	1531000000
مجموع الودائع	311	1 797 908 894	2 203 771 714	3 560 946 762

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول المذكورة أعلاه

يمكن اختصار النتائج أعلاه في الجدول التالي:

الوحدة: دينار جزائري

السنة	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم الودائع (بدون ودائع النافذة الإسلامية)	معدل النمو %	الرصيد القائم في نهاية السنة من حجم الودائع الإجمالي (بودائع النافذة الإسلامية من 2020 إلى 2022)	معدل النمو %
2018	30 962 043 575	/	30 962 043 575	/
2019	27 678 204 977	-10,61	27 678 204 977	-10,61
2020	24 567 059 053	-11,24	26 364 967 947	-4,74
2021	29 084 358 564	18,39	31 288 130 278	18,67
2022	28 188 481 863	-3,08	31 749 428 625	1,47

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على البيانات المذكورة أعلاه

حيث يمكن تمثيل إجمالي حجم الودائع لدى البنك بالشكل الآتي:

الشكل(3-11): تطور حجم الودائع الإجمالي لبنك الإسكان للتجارة والتمويل (2018-2022)

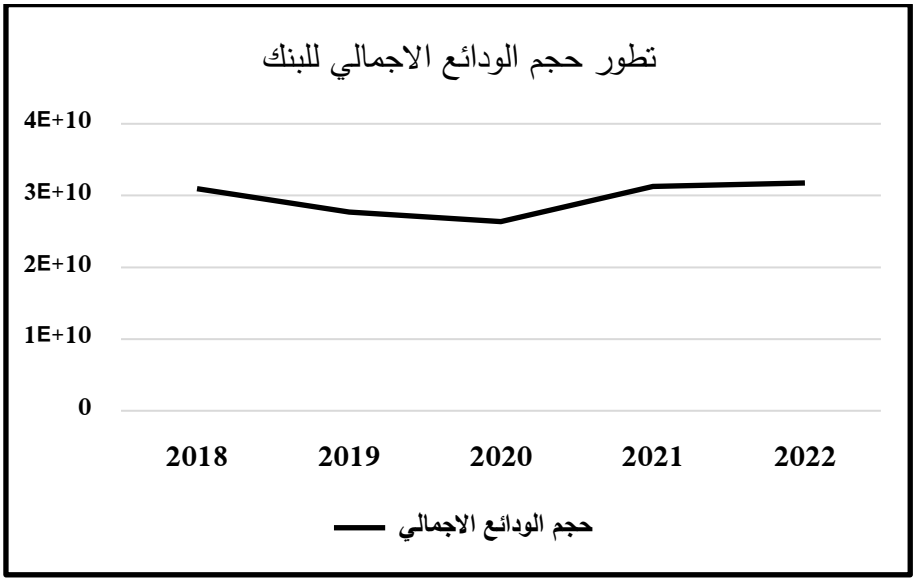

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول المذكورة أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ أن حجم الودائع الإجمالي لبنك الاسكان للتجارة والتمويل (قبل فتح الشباك الإسلامي بالبنك) لسنة 2018 بلغ 575 043 962 30 دج لينخفض سنة 2019 إلى 977 204 678 27 دج بمعدل 10,61 % ، أما في سنة 2020 فقد انخفض حجم ودائع البنك إلى

053 059 567 24 دج وبنسبة 11,24 % وذلك بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19)، ومع قيام البنك بفتح شباك إسلامي لهذا العام ارتفع حجم الودائع الإجمالي ب 894 908 797 1 دج ليصبح اجمالي حجم الودائع إلى 947 967 364 26 دج وبنسبة انخفاض 4,74 % بدلا من 11,24 % مقارنة بسنة 2019 وذلك بمساهمة الشباك الإسلامي بحجم ودائع قدره 894 908 797 1 دج، وفي سنة 2021 شهد البنك ارتفاعا في قيمة الودائع بحوالي 511 299 517 4 دج مقارنة بسنة 2020 وبنسبة نمو 18,39%، وبإضافة قيمة ودائع الشباك الإسلامي للبنك لسنة 2021 والتي تقدر ب 714 771 203 2 دج وبمعدل نمو 22,57 % مقارنة بحجم ودائع الشباك لسنة 2020 ليرتفع معدل نمو ودائع البنك إلى 18,67%، حيث أنه في سنة 2022 شهد البنك انخفاضا في قيمة ودائعه إلى 863 481 188 28 دج وبمعدل 3,08% مقارنة بسنة 2021، غير أنه شهدت ودائع الشباك الإسلامي ارتفاعا بمعدل 61,58 % مقارنة بسنة 2021 وبإضافة قيمة ودائعها والتي قدرت ب762 946 560 3 دج إلى حجم الودائع البنك نلاحظ ارتفاع معدل نمو اجمالي الودائع إلى 1,47%.

من خلال تحليل نتائج الدراسة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل نجد أن إدارة الخدمات الإسلامية "الشباك الإسلامي" ساهمت في رفع حجم الودائع الإجمالي بالبنك وذلك نظرا لسياستها الفعالة في استقطاب العملاء حيث بلغ حجم عملاء الشباك الإسلامي بالبنك 311 عميل منهم 294 مستقطب جديد، وأيضا هذا ما يدل على قبول ورضا العملاء بمنتجات المقدمة من طرف الشباك الإسلامي. غير أنه نلاحظ أن حجم العملاء المحولين من البنك الكلاسيكي إلى الشباك الإسلامي قدر ب 20 عميل رغم أنه يمثل ضئيلة من اجمالي العملاء المستقطبين الجدد الا أننا نتوقع زيادة عدد العملاء المحولين إلى الشباك الإسلامي في السنوات القادمة وهذا ما يخلق جدلا حول سياسة البنك والتي هدفها الرئيسي استقطاب عملاء جدد خارج الدائرة الرسمية غير أنه نلاحظ العكس.

يلخص الجدول التالي مؤشرات نشاط الصيرفة الإسلامية ل 2022/10/31 والمتحصل عليها من طرف جمعية البنوك والمؤسسات المالية بحيدرة –الجزائر:

الجدول (3-8): مؤشرات نشاط شبابيك الصيرفة الإسلامية لعام 2022

الوحدة: مليون دينار جزائري

عدد النوافذ الإسلامية	عدد الحسابات	الحجم الإجمالي للودائع (مليون دينار جزائري)	حجم التمويلات (مليون دينار جزائري)	
			المؤسسات	الأفراد
469	624 439	507 510	377 211	46 055

المصدر: بيانات متحصل عليها من طرف جمعية البنوك والمؤسسات المالية بحيدرة-الجزائر-

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد النوافذ الإسلامية على المستوى الوطني بلغت 469 نافذة، أما بالنسبة للأموال المستقطبة فقد قدرت ب 510 507 مليون دج فيعتبر هذا الرقم مشجع في تعزيز تعبئة المدخرات والمساهمة في دفع النشاط الاقتصادي الوطني.

خاتمة الفصل:

من خلال دراستنا التطبيقية لعينة من البنوك الجزائرية (بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الإسكان للتجارة والتمويل) توصلنا إلى النتائج التالية لكل بنك:

- **بالنسبة لبنك التنمية المحلية:**

✓ ساهمت النافذة الإسلامية بالبنك في استقطاب الأموال لسنة 2022 واقبال معتبر للعملاء وهذا لحداثتها.

✓ تتمتع النافذة الإسلامية في بنك التنمية المحلية بالاستقلال المحاسبي، وتخصيص نظام معلومات تحت اسم "اثيكس" مستقل عن البنك التقليدي. ولكنها غير مستقلة اداريا فهي تابعة لمديرية بنك التنمية المحلية على مستوى الهيكل التنظيمي.

- **بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:**

✓ ساهمت النافذة الإسلامية بالبنك في استقطاب الأموال لسنتي 2021 و2022 حيث ارتفعت الودائع من 4,7 مليار دج إلى 13,2 مليار دج هذا ما يدل على تقبل العملاء الجزائريين لفكرة وجود نوافذ وشبابيك إسلامية بالبنوك الجزائرية.

✓ معدل نمو ودائع النافذة الإسلامية أكبر من معدل نمو ودائع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا ما يدل على استعمالها لأساليب ناجعة ساهمت في استقطاب العميل.

✓ النافذة الإسلامية بالبنك غير مستقلة إداريا.

- **بالنسبة لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر:**

✓ ساهمت النافذة الإسلامية بالبنك في استقطاب الأموال خلال الفترة (2020-2022)، واقبال العملاء على المنتجات المصرفية الإسلامية الخاصة بالودائع المطروحة من طرف البنك، حيث بلغ عدد العملاء 311 عميل.

✓ النافذة الإسلامية بالبنك تتمتع بالاستقلال الإداري وذلك من خلال منحها من طرف البنك الاستقلالية في التسيير، وتكمل هذه الاستقلالية في تخصيص البنك في هيكله التنظيمي دائرتين رئيسيتين يكون على رأسها مدير إدارة الخدمات الإسلامية.

الخاتمة العامة

تعتبر تجربة فتح النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية الجزائرية خطوة مشجعة للنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث لاقت استجابة من طرف أفراد المجتمع الجزائري وذلك من خلال النتائج التي حققتها في استقطاب الأموال (510 507 مليون دج) لكنها غير كافية مقارنة بالأموال الكبيرة التي هي خارج الدائرة الرسمية حيث قدرت ب 90 مليار دولار (تصريح رئيس الجمهورية) ما يمثل 50 % من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

ومن خلال التطرق إلى جوانب الموضوع الذي انطلق من الاشكالية التالية:

هل ساهمت النوافذ الإسلامية في استقطاب الأموال بالبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2020-2022) ؟ تم التوصل إلى ما يلي:

اختبار الفرضيات:

يعتبر النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية خطوة إيجابية ومشجعة لتطوير نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، غير أنه تتخلله نقائص كون أن مضمونه يكمن في تعريف الصيغ التمويلية فقط إلى جانب تعريفه لهيئة الرقابة الشرعية من خلال حصر مهامها في رقابة نشاطات البنوك المتعلقة بالصيرفة الإسلامية. وعدم ذكره للشروط الواجب توفرها في أعضاء الهيئة الشرعية فقد اشترط فقط الحد الأدنى لها والمتمثل في ثلاث أعضاء، حيث لم يتضمن مواد خاصة تتعلق بتنظيم عمل الصيرفة الإسلامية. فأحكامه تعتبر غير كافية.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

عند طرح المنتج المصرفي مع شهادة المطابقة الشرعية لهذا المنتج لاقناع العميل بتوظيف أمواله على مستوى النافذة لا يكتفي العميل بالصبغة الشرعية لهذا المنتج اذ يكون هدفه الربحية. أي هدفه هدف تجاري، فيقوم بسؤال النافذة الإسلامية بالبنك عن كيفية توزيع الأرباح في الأعوام السابقة وكيف سيتم توزيعها بينه (رب المال) وبين النافذة الاسلامية(المضارب)، وأيضا معرفة المشاريع التي ستستثمر فيها أمواله هل هي مشاريع ذات مردودية أم لا. اذ أن توفر الصبغة الشرعية للمنتج المصرفي لا تكون كافية لاقناع الزبون بتوظيف أمواله.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

قام بنك التنمية المحلية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك الاسكان للتجارة والتمويل بفتح نوافذ إسلامية تقدم منتجات مصرفية إسلامية للمجتمع الجزائري لتلبية احتياجاتهم، وهذا ما أثبتته دراسة الحالة التي تم اجراءها على مستوى النوافذ الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية التي تم ذكرها سابقا، حيث لاقت منتجات الودائع المقدمة اقبالا واسعا من طرف العملاء الجزائريين حيث أنها تلبي رغباتهم في توظيف فائض أموالهم بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتظهر النتيجة في حجم الودائع المحصلة من طرف النوافذ الإسلامية التي تمت دراستها في الجانب التطبيقي.

وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

حيث تمكنا من الخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

نتائج البحث:

- يتركز نشاط البنوك التقليدية على الإقراض بالفائدة، أما المصارف الإسلامية فيرتكز نشاطها على البيوع بمختلف أنواعه الشرعية.
- البنوك التقليدية لا تتحمل أي مخاطرة في الربح أو خسارة غير أن المصارف الإسلامية مصدر أرباحها العمل فهناك إمكانية ربح أو خسارة.
- تعتبر تجربة فتح فروع ونوافذ إسلامية تجربة ناجحة، إلا أنها تواجهها بعض العراقيل والمشاكل.
- يعتبر توفر الكوادر البشرية المؤهلة من أهم المتطلبات لنجاح نشاط النوافذ الإسلامية بالبنك التقليدي.
- تعتبر أحكام القانون 20-02 والمحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف المؤسسات المالية والبنوك غير كافية من ناحية الاقتصاد الإسلامي.
- تحول البنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامي يساهم بشكل كبير في تطوير أساليب استقطاب الأموال وتوظيفها.
- ساهمت النوافذ الإسلامية في زيادة حجم ودائع البنك الإجمالي مما يدل على تقبل العملاء الجزائريين لفكرة وجود نوافذ وشبابيك إسلامية في البنوك التقليدية واقبالهم نحو منتجاتها المصرفية المعروضة.

التوصيات:

- ضرورة نشر فكر الصيرفة الإسلامية من خلال المؤتمرات والندوات العلمية وذلك بتوعية عن أهمية ما تقدمه المصارف الإسلامية من خدمات ومنتجات مصرفية تهدف من خلالها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والنهوض بالاقتصاد الوطني.
- ضرورة ابتكار منتجات مصرفية إسلامية جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تدعم من خلالها استقطاب الودائع وتزيد من قدراتها التمويلية.
- وجوب تشكيل هيئة رقابة شرعية على مستوى البنك المركزي. للإشراف ومراقبة عمل النوافذ الإسلامية، وللقيام بوضع الأسس المالية الإسلامية لإعطاء مصداقية أكبر لنشاط النوافذ الإسلامية.
- ضرورة الفصل المحاسبي والإداري بين أنشطة النوافذ الإسلامية وأنشطة البنك التقليدي وذلك من أجل كسب ثقة الزبائن.
- وجوب سن نظام يسهل معاملات المصارف الإسلامية فيما يخص علاقتها مع البنك المركزي.
- ضرورة ادخال تعديلات على النظام 20-02 خاصة من خلال توسيع مهام الرقابة الشرعية في تطوير وابتكار منتجات مصرفية جديدة.
- ضرورة اثراء السوق المصرفي بالكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على تنفيذ متطلبات العمل المصرفي الإسلامي وذلك من خلال القيام ببرامج تدريبية متخصصة في تكوين العاملين بالنوافذ الإسلامية.
- تشجيع البنوك التقليدية على فتح فروع إسلامية مستقلة.

آفاق البحث:

حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع البحث في إطار الإشكالية المطروحة وحسب المعلومات والبيانات التي تم الوصول اليها والمقدمة من طرف البنوك المدروسة في هذا البحث، ونظرا لحداثة هذا الموضوع وأهميته نفتح آفاق ودراسات مستقبلية أكثر تفصيلا وتعمقا نذكر منها:

- أثر استقطاب الأموال بالبنوك التقليدية على المصارف الإسلامية.
- طرق تسويق المنتجات المالية الإسلامية عن طريق النوافذ الإسلامية: إشكاليات وتحديات.
- إجراءات تحول النوافذ الإسلامية إلى بنوك إسلامية مستقلة.
- دور الصيرفة الإسلامية في استقرار النظام المصرفي.

المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. القرآن الكريم.

2. أسامة عبد الخالق الأنصاري، **إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية**، كلية التجارة، جامعة القاهرة،2006.

3. اسماعيل إبراهيم عبد الباقي، **إدارة البنوك التجارية**، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان،2015.

4. الغريب ناصر، **أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل**، توزيع دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى 1992.

5. بن واضح هاشمي، لعذور صورية، **القرارات التسويقية المتعلقة بالمزيج التسويقي المطبق في بنك الفلاحة والتنمية المحلية، 2009**.

6. سامي بن إبراهيم السويلم، **الأزمات المالية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، دراسة مدعومة من برنامج المنح البحثية في كرسي سابك لدراسات الأسواق المالية الإسلامية، 2012.

7. سامر مظهر قنطقجي، **الفروق الجوهرية بين المصارف الإسلامية والمصارف الربوية**، شعاع للنشر والعلوم، جامعة القدس، 2007.

8. سراج الدين عثمان مصطفى، **أسس وخصوصيات العمل المصرفي الإسلامي**، اتحاد المصارف السوداني،2008.

9. سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة تقييمية عامة**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الطبعة الأولى، 2022.

10. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر، كلية التجارة جامعة المنصورة، 2004.

11. لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، المعهد الوطني للبحوث والتدريب، المملكة المغربية، 1990.

12. محمود حسن الصوان، **أساسيات العمل المصرفي الإسلامي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2008.

13. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

البحوث:

1. بن زراع حياة، **تحديات النوافذ الإسلامية في الجزائر**، العدد 11، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2021.

4. سمير رمضان الشيخ، **المصرفية الإسلامية الميلاد والنشأة والتطور**، ورقة تشغيلية،2011.

6. فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، المكتبة الذهبية الشاملة،2019.

7. لطفي محمد السرحي، **الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية ضوابط التأسيس وعوامل النجاح**، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية اليمنية– 2010

8. مريم خليفة المخمري، **البنوك التجارية والإسلامية**، وثيقة عامة، حكومة دبي.

9. موسى رحماني، الغالي بن إبراهيم، **البنوك الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمتطلبات الواقعية في مواجهة الأزمات المالية الحديثة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 08، 2010

10. هادي. خليل، **البنوك التجارية، وظائفها، خلق الائتمان**، جامعة المنارة.

المقالات والمجلات:

1. احمد شحدة أبو سرحان، **الفروع المصرفية الإسلامية للمصارف الربوية**، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 30، **العدد** 05، 2011.

2. العرابي مصطفى، طروبيا نذير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (02-20)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد02، ديسمبر 2022.

3. إلهام يحياوي، لعلى بوكميش، ليلى بوحديد، **المصارف الإسلامية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقيقة، العدد 38، 2016.

4. بن حليمة هوارية، طاهر علي، **البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسوق المالية الإسلامية التجربة الماليزية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 26.

5. بن غريب رابح، **أحكام الغبن في القانون الوضعي والفقه الإسلامي**، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.

6. بونجعفر عائشة، **الفروع الإسلامية كمدخل لتحول البنوك التقليدية نحو الصيرفة الإسلامية**، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمنت، العدد 01(2022).

7. توفيق خذري، آسيا بوعكة، **واقع توطين الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 والتعليمة 20-03**، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد01، جوان 2022.

8. جمال العسالي، سويسي طه عبد الرحمان، **البنوك الإسلامية قراءة في المبادئ وأساليب التمويل، مجلة دفاتر اقتصادية**، جامعة زيان العاشور الجلفة.

9. حازم أحمد فراونة، رمضان إبراهيم أبو جزر، **أثر النوافذ الإسلامية في استقطاب العميل من خلال المرابحات دون الفوائد في البنوك الربوية**، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد17 ،2022.

10. حمزة بلغالم، بعزوز بن علي، **العوامل المؤثرة على درجة الأمان المصرفي الجزائري**، دراسة قياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد01.

11. حمزة فيشوش، **مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.

12. حنيش أحمد، عباسي إبراهيم، **دور المصارف الإسلامية في تعبئة الموارد المالية وتمويل التنمية**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 02.

13. خليفي جمال، عبد الرحمان عبد القادر، **دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 01، 2022.

14. خالد محمد الجابري، **البنوك الإسلامية مقابل البنوك التجارية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، حماه سوريا، العدد53، 2016.

15. دحاك عبد النور، **إشكالية انشاء شبابيك الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: بين الوضعية البنكية والمعيارية الشرعية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 28، 2022.

16. رشيد درغال، **ملخص محاضرات مقياس المؤسسات المالية والبنوك**، جامعة باتنة، (2020-2021).

17. رمضاني لعلا، البرود أم الخير، **تحديات فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 01، العدد 02، ديسمبر 2017.

18. رميلة فورة، محمد أمين أبو عبد الله، الملتقى الوطني بعنوان: **دور الاستقرار المالي في تحسين أداء المؤسسات**، مداخلة: **فعالية المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي**، جامعة الجزائر 3، إبراهيم سلطان شيبوط، 26 جوان 2021.

19. زوطاط نصيرة، بوكايس سمية، **الرقابة على بنوك وشبابيك الصيرفة الإسلامية وفقا للنظام رقم 20-02**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 07، العدد02، ديسمبر 2022.

20. زيد أيمن، قرومي حميد، **إدارة مصادر التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية**، دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية **والتسيير** والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 03، 2020.

21. سبع فاطمة الزهراء، قويدري أحمد، **أساسيات صيغ التمويل الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، العدد 32.

22. سعيد محمود عرفة، **تحليل مصادر واستخدامات الأموال في فروع المعاملات الإسلامية للبنوك التقليدية**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1987.

22. صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد34-35، مارس 2014.

23. طهراوي أسماء، **تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية الجزائرية واقع وتحديات**، مجلة الدراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد02، ديسمبر 2022.

24. عادل مبروك محمد، نجلاء عبد المنعم إبراهيم، **ضوابط التأسيس وإشكاليات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية.**

25. عبد الرحمان روان، **واقع الفروع والنوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين التحديات والتطلعات**، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد 09، أفريل 2021.

26. عبد القادر كموم، **تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية**، دراسات اقتصادية، جامعة الجزائر3، العدد29.

27. عبد الله يوسف سعادة، **العلاقة بين مصادر الأموال واستخداماتها**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، 2017.

28. عبير مزغيش، محمد عدنان بن ضيف، **النظام القانوني لشبابيك الصيرفة الإسلامية في القطاع المصرفي الجزائري**، مجلة الإجتهاد القضائي، المجلد 14، العدد29، مارس 2022.

29. علام عثمان، صالح سنوساوي، **الإدارة الاستراتيجية في المنظمات الإسلامية، مجلة التنمية الاقتصادية**، العدد 02، 2016.

30. قحطان رحيم وهيب، **مصادر الأموال واستخداماتها في العمل المصرفي الإسلامي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العراق، 2006.

30. قوادري خديجة، قاضي عبد الرزاق، راجف نصيرة، **دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية**، مجلة التحولات الاقتصادية، 2020.

31. كوديد سفيان، درويش عمار، **النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية كمرحلة انتقالية للصيرفة الإسلامية**، مجلة دفاتر بوداكس، المجلد11، العدد01، 2022.

32. لعجاج فاطمة الزهراء، **النوافذ الإسلامية كآلية جديدة لجذب المودعين نحو البنوك التجارية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد02، ديسمبر 2022.

33. محمد الأمين مناد بن كابو، مناد خديجة، **تحديات النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، حالة الجزائر**، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد05، العدد 02، 2022.

34. محمد رأفت عثمان، **التعسف في استعمال الحقوق في الشريعة والقانون**، العدد 01، مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة.

35. محمد زيدان، **أهمية العنصر البشري ضمن مكونات المزيج التسويقي الموسع في البنوك بالتطبيق على بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد 15، أكتوبر 2008.

36. مرباح مولود، **ضوابط إنشاء الفروع الإسلامية في المصارف التقليدية وعوامل نجاحها، التجربة السعودية نموذجا**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 11، العدد 01 (2022).

37. مفيدة نادي، صبرينة مغتات، **النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بين النظري والتطبيق**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 05، العدد02، 2021.

38. ميلود بن حوحو، **قراءة في أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020**، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد01، جوان 2020.

39. يمينة ختروسي، **النوافذ الإسلامية بين الواقع العملي في البنوك التقليدية الجزائرية والرؤية الشرعية**، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد02، العدد02، 2022.

المذكرات والرسائل:

1. الهادي صالح محمد صالح، **كفاية رأس المال في البنوك التجارية السودانية**، بحث لنيل درجة الماجستير، 1998.

2. بوطورة فضيلة، دور نظام الرقابة الداخلية في الرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2015-2016 .

3. عبد الله بن محمد بن أحمد الطيار، **البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، رسالة دكتوراه.

المحاضرات المنشورة:

1. أبو بكر خوالد، **المحاضرة الثانية: الإطار العام للمصارف الإسلامية**، جامعة عنابة.

التقارير:

1. المعايير الشرعية، النص الكامل للمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (06)، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، البحرين.

2. اتفاقية انشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية 1977، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر الجديدة القاهرة، 10.

3. بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق ل 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، المادة 16.

4. تطور الصيرفة البديلة في الجزائر، تدخل السيد محافظ بنك الجزائر، اليوم البرلماني، 04 أفريل 2018.

الوثائق:

1. وثائق مقدمة من بنك التنمية المحلية، المديرية المركزية "سطاوالي".

وثائق مقدمة من طرف مديرية الخدمات المالية الإسلامية لبنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Les ouvrages :

1. Islamic Development Bank, 2020 Annuel report, respond, restore, restart : post-covid resilence and prosperity for all.
2. H.ZAID, N.DERRARDJA et F.TALHAOUI, **Impact de la mise en place d'une fenêtre islamique au sein d'une banque classique : cas du CPA**, journal des études économiques et financières

ثالثا: المواقع الالكترونية:

- https://www.arabank.com consulter le 16/02/2023 à 15 :04
- https://ketabonline consulter le 20/02/2023 à11 :39
- bank-of-algeria.dz consulter le 24/02/2023 à 13 :54
- https://www.almaal.org/types-of-bank-accounts-and-the-difference-between-them consulter le 09/04/2023 à 21:19
- http://www.bdl.dz consulter le 18/04/2023 à14:12
- https://badrbanque.dz consulter le 29/04/2023 à 17 :15
- www.scholarvox.com consulter le 30/04/2023 à 09:57
- www.sndl.cerist.dz consulter le 30/04/2023 à 22 :29
- http://www.housingbankdz.com consulter le 03/05/2023 à 10 :31

الملاحق

الملحق (01): مقابلة مع بنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر

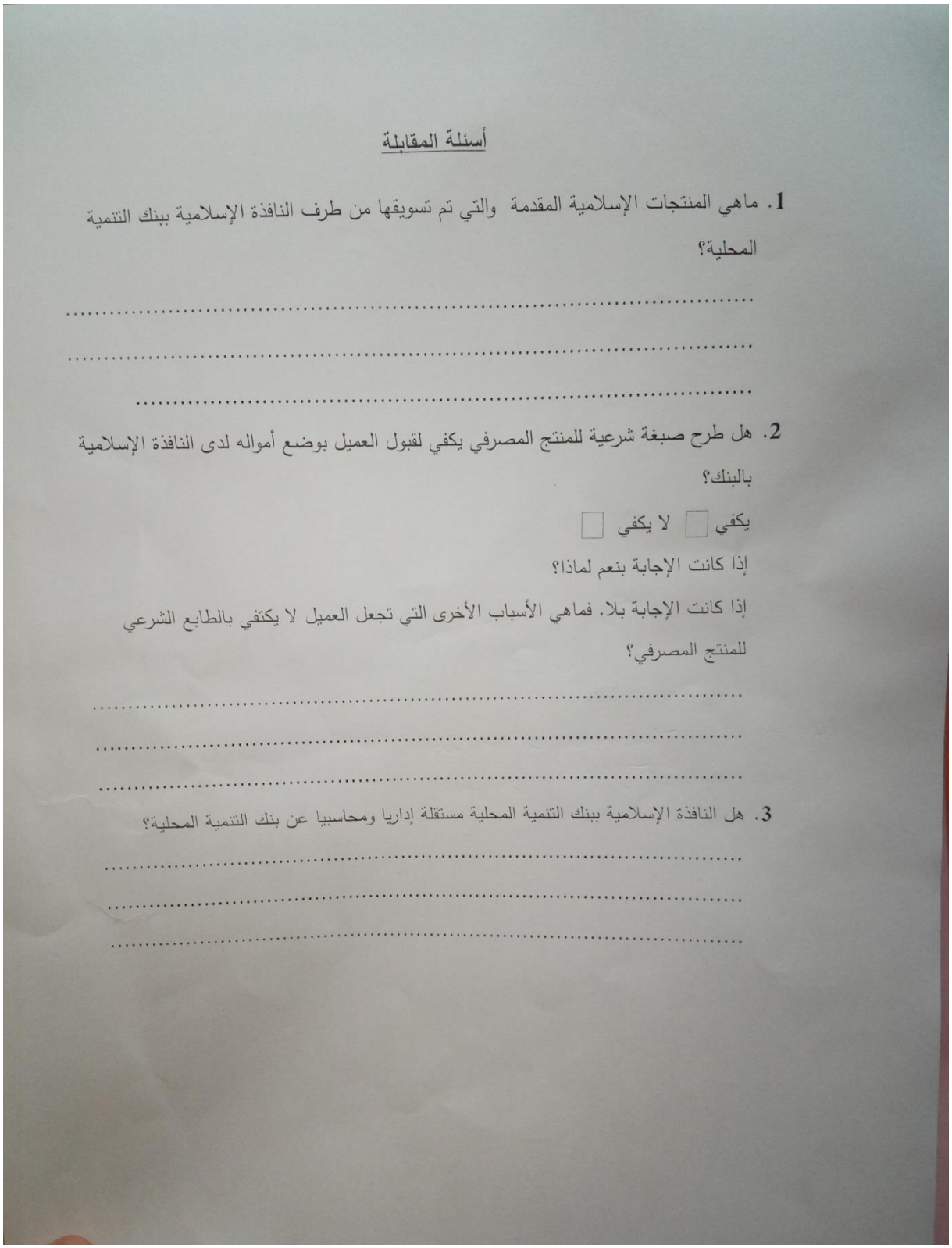

أسئلة المقابلة

1. ماهي المنتجات الإسلامية المقدمة والتي تم تسويقها من طرف النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية؟

.....

.....

.....

2. هل طرح صبغة شرعية للمنتج المصرفي يكفي لقبول العميل بوضع أمواله لدى النافذة الإسلامية بالبنك؟

يكفي ☐ لا يكفي ☐

إذا كانت الإجابة بنعم لماذا؟

إذا كانت الإجابة بلا. فماهي الأسباب الأخرى التي تجعل العميل لا يكتفي بالطابع الشرعي للمنتج المصرفي؟

.....

.....

.....

3. هل النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية مستقلة إداريا ومحاسبيا عن بنك التنمية المحلية؟

.....

.....

.....

الملحق رقم (02): ودائع العملاء لدى النافذة الإسلامية ببنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

Sachant que les réalisations de l'activité islamique, concerne uniquement 08 guichets et juste le Produit Compte Epargne islamique pour l'année 2022

Ressources Clientèle Dinars : U: KDA

Réalisation de l'Activités Classique			Réalisation de l'Activités Islamique	
Nature des Ressources	2020	2021	2022	Nature des Ressources	2022
Comptes chèques	34 000 000	35 000 000	34 000 000	Comptes chèques	-
Comptes Courants	39 000 000	32 000 000	35 000 000	Comptes Courants	-
Livret d'Epargne	13 000 000	10 000 000	10 400 000	Livrets d'épargne	587 997
Livrets d'épargne	5 000 000	5 000 000	6 000 000	/	
Livret d'Epargne « plus »	16 000 000	15 000 000	15 000 000	/	
Sous total : Ressources à Vue	**107 000 000**	**97 000 000**	**100 400 000**	**Sous total : Ressources à Vue**	**587 997**
Bons de Caisse	7 000 000	7 000 000	7 600 000	Compte d'investissement	-
Dépôts à terme	16 000 000	16 000 000	17 000 000	/	
Sous total : Ressources à Terme (*)	**23 000 000**	**23 000 000**	**24 600 000**	**Sous total : Ressources à Terme**	-
Total Ressources	**130 000 000**	**120 000 000**	**125 000 000**	**Total Ressources**	**587 997**

LES CHIFFRES CLÉS DE LA BDL

En millions de dinars

Indicateurs	Année 2016	Année 2017	Année 2018	Évolution 2018/2017 en Valeur	Évolution 2018/2017 en %
ACTIVITÉ					
Capital Social	36 800	36 800	36 800	-	-
Total bilan	846 926	902 282	1 048 882	146 599	16%
Fonds propres réglementaires «prudentiels»	93 359	96 481	108 646	12 165	12,61%
Dépôts clientèle en Dinars	669 307	676 637	815 744	139 107	21%
Dépôts clientèle en Devises	28 683	40 966	58 335	17 369	42%
Total Dépôts clientèle dinars/devises	**697 990**	**717 603**	**874 079**	**156 476**	**21,80%**
Crédits à la clientèle (crédits directs bruts)	648 460	752 151	826 604	75 755	10%
Total des engagements par signature donnés	125 874	251 999	348 871	96 872	38%

Les fonds propres règlementaires de la BDL passent de **96 481 millions** de DA à **108 646 millions** de DA, soit une évolution de **12,61%.** Le total crédit à la clientèle enregistre, en 2018, une évolution de **10%**.

En millions de dinars

Indicateurs	Année 2016	Année 2017	Année 2018	Évolution 2018/2017 en Valeur	Évolution 2018/2017 en %
COMPTE DE RÉSULTATS					
Produits **bancaires**	50 126	52 658	60 911	8 253	16%
Charges **bancaires**	10 550	12 294	13 472	1 179	9,6%
Produit Net Bancaire	39 576	40 365	47 439	7 074	18%
Frais généraux *(hors dotations aux amortissements)*	11 361	11 898	13 223	1 325	11%
Dont frais du personnel	5 863	6 143	6 681	538	9%
Dont frais de formation	150	204	291	87	43%
Résultat brut d'exploitation (net dotations aux amortissements)	27 542	27 587	33 070	5 423	20%
Résultat de l'exercice	16 751	13 802	16 310	2 508	18%

Au 31/12/2018, la BDL a enregistré une croissance du Produit Net Bancaire 'PNB' de **18%** , un résultat brut d'exploitation de **20%** et un résultat net bénéficiaire de **18%** pour un montant total de **16 310 millions** de DA.

الملحق رقم (04): شهادة المطابقة الشرعية للحساب الجاري الإسلامي وحساب الادخار الإسلامي

لبنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والسيما المادة 14 منه،
و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لشباك الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **حساب الإدخار الإسلامي**

05 AVR. 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصيدة أبو القاسم

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والسيما المادة 14 منه،
و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لشباك الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **الحساب الجاري الإسلامي**

05 AVR. 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصيدة أبو القاسم

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (05): شهادة المطابقة الشرعية لحساب الشيك الإسلامي، حساب الاستثمار "مضاربة" لبنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه،
و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لنشاك الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **حساب الشيك الإسلامي**

05 AVR. 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصيدات فلاح ابه

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه،
و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لنشاك الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **منتج ودائع في حساب الإستثمار بالمضاربة**

24 JAN 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصيدات فلاح ابه

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (06): شهادة المطابقة الشرعية لمرابحة الاستهلاك للأفراد ومرابحة السيارات للأفراد

لبنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيغة الإسلامية والسيما المادة 14 منه،

و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيغة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، والسيما في مادتها الثانية،

- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لنشاط الصيغة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **منتج مرابحة إستهلاكية**

24 JAN 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصيدة فلاح ابن

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيغة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيغة الإسلامية والسيما المادة 14 منه،

و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيغة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، والسيما في مادتها الثانية،

- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لنشاط الصيغة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **منتج مرابحة السيارات**

24 JAN 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
بوعصيدة فلاح ابن

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيغة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (07): شهادة المطابقة الشرعية لمرابحة الاستثمار للمؤسسات، مرابحة الاستغلال للمؤسسات لبنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والسيما المادة 14 منه،
- و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **منتج مرابحة الإستثمار**

24 JAN 2021

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 ه الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 ه الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والسيما المادة 14 منه،
- و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442ه/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **منتج مرابحة الإستغلال**

24 JAN 2021

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (08): شهادة المطابقة الشرعية للإجارة العقارية المنتهية بالتمليك للأفراد

لبنك التنمية المحلية - سطاوالي - الجزائر

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20-01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020 م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020 م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والسيما المادة 14 منه،
و عملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف :

بنك التنمية المحلية

- وبعد مراجعة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 05 جمادى الثانية 1442هـ/19 جانفي 2021م وهو ملف يتضمن إتفاقيات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية لنشاط الصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ: **منتج الإجارة المنتهية بالتمليك للخواص**

24 JAN 2021

رئيس المجلس الإسلامي الأعلى
أبو عبد الله نور الدين

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (09): مقابلة مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

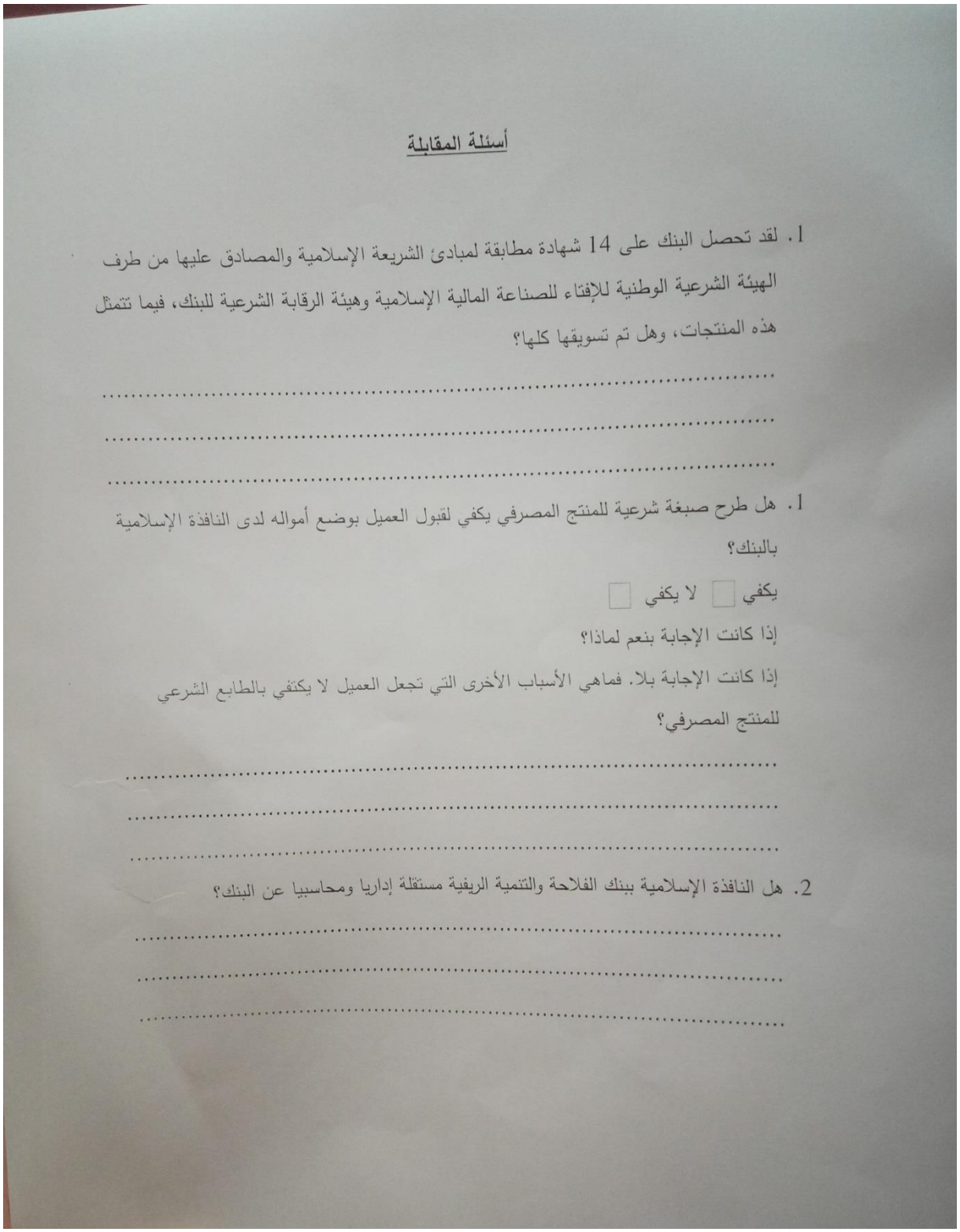

أسئلة المقابلة

1. لقد تحصل البنك على 14 شهادة مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية والمصادق عليها من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية وهيئة الرقابة الشرعية للبنك، فيما تتمثل هذه المنتجات، وهل تم تسويقها كلها؟

.....

.....

.....

1. هل طرح صبغة شرعية للمنتج المصرفي يكفي لقبول العميل بوضع أمواله لدى النافذة الإسلامية بالبنك؟

يكفي ☐ لا يكفي ☐

إذا كانت الإجابة بنعم لماذا؟

إذا كانت الإجابة بلا. فماهي الأسباب الأخرى التي تجعل العميل لا يكتفي بالطابع الشرعي للمنتج المصرفي؟

.....

.....

.....

2. هل النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية مستقلة إداريا ومحاسبيا عن البنك؟

.....

.....

.....

الملحق رقم (10): شهادة المطابقة الشرعية لفتح النافذة الإسلامية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية
المجلس الإسلامي الأعلى
الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

79 :رقم

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق ل 01 أفريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية،
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 **وهو** ملف يتضمن التعاليات العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للنافذة الإسلامية،

فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

النافذة الإسلامية

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذا قرارات الهيئات المرجعية المعتمدة.

الملحق رقم (11): شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج للحساب الجاري الإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من القرار رقم 20 – 01 المؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وبعد اجتماع لجنة المراجعة والمعايير الشرعية للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية المنعقد بتاريخ 02 أفريل 2023 المبرمجة لهذا الغرض والمخصص لدراسة الوثائق والعقود المتعلقة بالمنتجات المالية الإسلامية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتحديدا في ملحق الفتوى.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المشكل، تلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020م وهو ملف يتضمن العقد المالية والتنظيمية المتعلقة بالمنتج الإسلامي، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

حساب جاري إسلامي

رئيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

أبو عبد الله الطاهر آيت

ملاحظة: يمكن الهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قرارات مجلس الهيئة الشرعية الوطنية المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر

حساب جاري إسلامي

فئة العملاء: المتعاملون المهنيون – التجار و الحرفيون

المنتج المعني: أشخاص طبيعية واعتبارية

تعريف: هو حساب تحت الطلب يفتح لكل شخص طبيعي أو معنوي يتعامل مع مؤسسة بنك الصيرفة الإسلامية على عملاته في إطار عمليات الصيرفة الإسلامية وفقا لأحكام نظام بنك الجزائر رقم 20-02. يقدم المنتج على أساس الصيغة الشرعية (قرض حسن) حيث يعتبر قرضا أو تسليف يقدمه العميل إلى بنك الصيرفة الإسلامية في شكل وديعة تحت الطلب لا يتقاضى بموجبها أي مكافأة.

الوثائق المطلوبة: • حسب طبيعة النشاط

الشروط المالية: المبلغ: أدنى 5.000 د.ج – أقصى غير محدد
العائد: لاشيء
مضاربة مشتركة لحساب: حسب التوزيع المعروفة
غير معفى بالاقتطاعات : AGIOS اقتطاع

العمليات المرخصة: السحب: الإيداع، التحويلات وعمليات الصرف الآلي.
حساب جاري إسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير....)

دورية دفع الأرباح: لاشيء

تغيير الدفتر: • عند انتهاء الدفتر الأول.
• عند الضياع، السرقة للمعارضة على الدفتر .....

غلق الحساب: • عند طلب صاحب الحساب
• من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بمجال محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
• عند وفاة العميل

بطاقة المنتج

المصيرفة الإسلامية

الملحق رقم (12): شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لحساب الشيك الإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

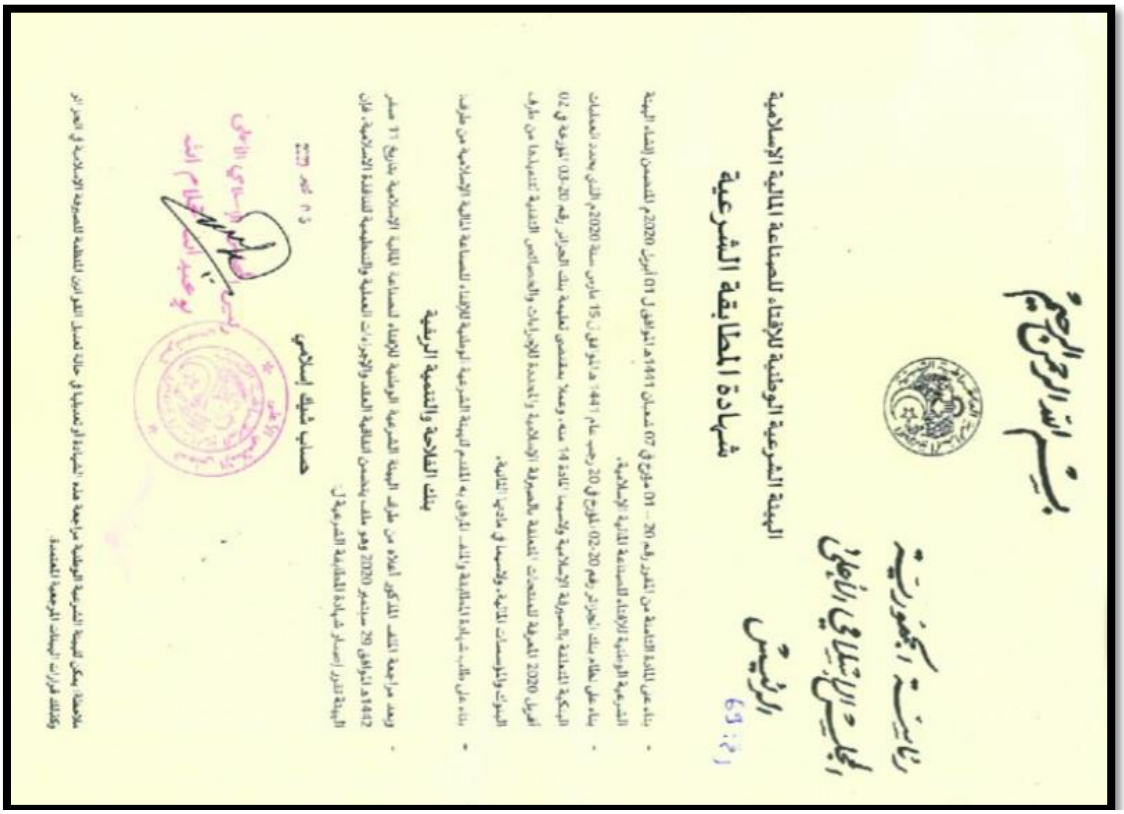

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من الأمر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م، الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وكيفيات ممارستها، المادة 14 منه، وبعد معاينة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 للصيغ المقدمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والخدمة الإلكترونية والخصائص التقنية المتعلقة بالمنتوج المالي المسمى "حساب شيك إسلامي" والمسمى في طلب الفتوى،

بناء على طلب شهادة المطابقة والذي تتقدم به القسم الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 21 صفر 1442 هـ الموافق 09 سبتمبر 2020م وهو ملف يتضمن الملفات العقدية والإجراءات المحاسبية والتنظيمية للصيغة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

حساب شيك إسلامي

ع م ك رقم: 2020/02

رئيس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

أ.د. يوسف بن عبد الله الشبيلي

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها أو حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية أو تعديل وكذلك قرارات الهيئات الرجعية المختصة.

حساب شيك إسلامي

فئة العميل: الأفراد

المجتمع المعني: أهداف طبيعية

لصيرفة إسلامية

تمهيد: هو حساب تحت الطلب يفتحه الشيك أو لدى المصرفة الإسلامية لفائدة العميل الذي يمكنه الاستفادة من رصيد الحساب بتصرفاته في تعاملاته، غير أنه يخصم، فعلى طلب صاحب الحساب استرداد أمواله، القرض شرائك المصرفة الإسلامية مرد مبلغ مماثل الرصيد عند الطلب، فلا يستحق صاحب الحساب أي فائدة كما لا يتحمل أي مخاطر، و يجوز للشيك أن يتقاضى مقابل الخدمات المصرفية المقدمة للعميل صاحب الحساب الشيك عمولات أو أجورا وفقا لما يتم الإعلان عنه في الشروط المصرفية المقدمة الخاصة بعمليات الشيك.

الوثائق المطلوبة:
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة أو جواز السفر للمواطنين الأجانب.
- 03 صور شمسية حديثة.
- شهادة الميلاد.
- شهادة عمل أو أي وثيقة أخرى مثبتة للدخل.
- شهادة الإقامة.
- 02 صورة شخصية.

الشروط المالية:
المبلغ: أدنى 1.000 دج – أقصى غير محدد
العملة: دينار جزائري
ممارسات ممكنة للحساب: حسب الشروط المصرفية
غير معني بالاقتطاعات : AGIOS اقتطاع

العمليات المرخصة:
السحب بالإيداع و التحويلات، عمليات الصرف الآلي.
حساب الشيك الإسلامي يمكن أن يتعرض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...)

دورية دفع الأرباح: لاشيء

تعثير الدفتر:
- عند انتهاء دفتر الأوراق.
- عند الضياع، السرقة، المعارضة .....

غلق الحساب:
- عند طلب صاحب الحساب
- من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- عند وفاة العميل

بطاقة المنتج

الصيرفة الإسلامية

الملحق رقم (13): شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لحساب التوفير الإسلامي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

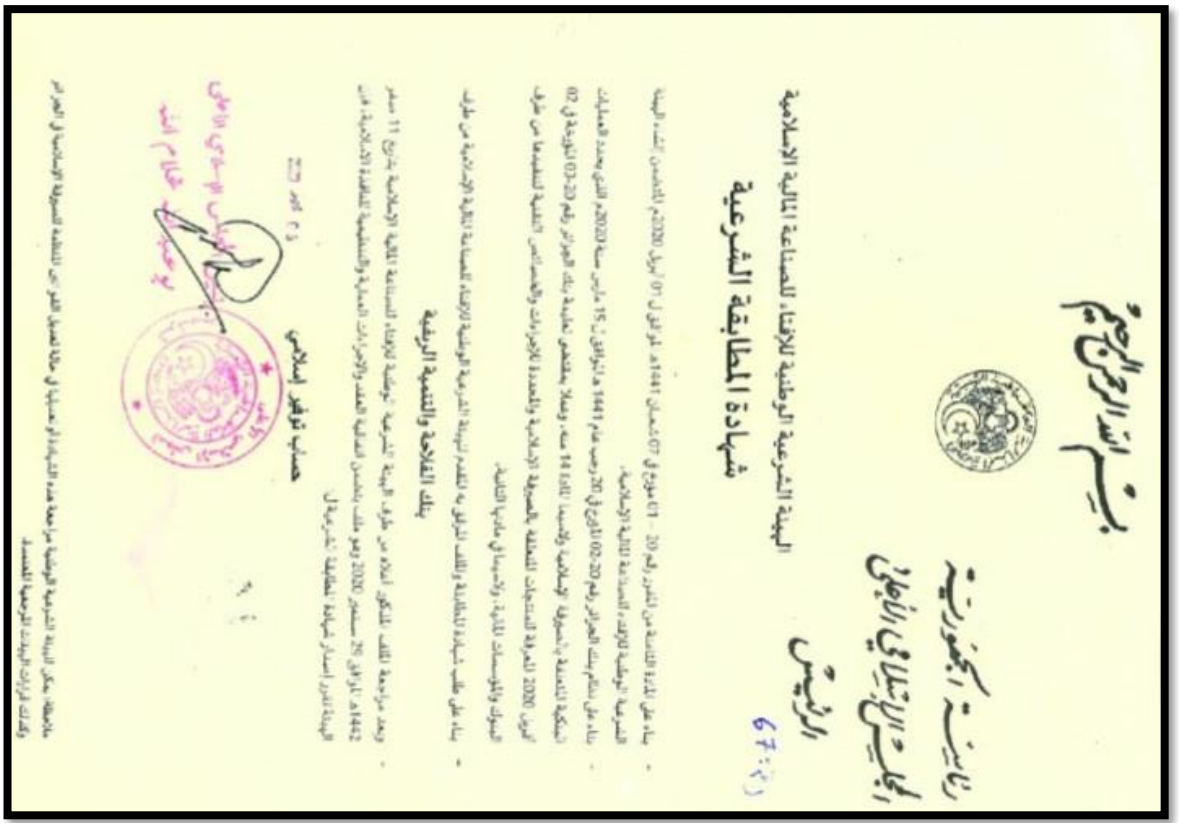

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

67

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المرسوم رقم 20 - 67 المؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء، المصادقة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 21 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات المنكة المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وتنظيمها وسيرها، لاسيما المادة 94 منه، وبعلاً بمقتضى نظامة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخ في 02 أبريل 2020 المحدد للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمتعددة للإجارات والصكوك التقنية لتنظيمها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في ملحقه الثامنة.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 سبتمبر 2020م الموافق لـ 26 محرم 1442هـ وبعد طلب توضيحات تكميلية بتاريخ 15 سبتمبر 2020م الموافق لـ 30 محرم 1442هـ،

الهيئة تقرر إصدار شهادة مطابقة شرعية لـ

حساب توفير إسلامي

تقرر في 29 محرم 1442هـ الموافق لـ 17 سبتمبر 2020م

ملاحظة: يمكن الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية أن تعدل عن المطابقة الممنوحة لأي منتج في حالة تعديل القرار من المنظمة المسؤولة الإشراف أو القرار

وكذلك قرارات الهيئة اللاحقة.

بطاقة المنتج

الصيرفة الإسلامية

حافظة توفير إسلامي

فئة العميل: أفراد

المنتج المعني: أشخاص طبيعية

الصيغة الإسلامية: المضاربة

تمهيد: حساب توفير إسلامي هو نفتر مفتوح بالعملة الوطنية والعوض منه تمكين العملاء المعنيين من توفير مدخرات مالية الأجل بشكل تدريجي. حساب توفير إسلامي هو منتج توفير غير مغر للأرباح مخصص حصريا لأشخاص الطبيعية فقط. يخول حساب توفير إسلامي على الأموال المودعة من قبل العميل في حساب مفتوح على مستوى شبابك الصيرفة الإسلامية للبنك، مع الحق في التصرف فيها أي وقت ،وذلك عن طريق السحب الجزائر أو الكتابي.

الوثائق المطلوبة:
- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول
- بطاقة إقامة

الشروط المالية:
المبلغ: أدنى 1.000 دج – أقصى غير محدد
العائد: لاشيء
مصاريف سنك الحساب: لا شيء

العمليات المرخصة:
السحب، الإيداع، التحويلات وعمليات الصرف الآلي.
حساب توفير إسلامي يمكن أن يتعوض لحجز قانوني (حجز ما للمدين لدى الغير...)

دورية دفع الأرباح: لاشيء

تغيير الدفتر:
- عند انتهاء الدفتر الأول.
- عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر .....

غلق الحساب:
- عند طلب صاحب الحساب.
- من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المتعلقة بمجهاز محاربة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب
- عند وفاة العميل وتصفية التركة

الملحق رقم (14): شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لحساب الادخار الإسلامي الاستثماري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم: 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما: المادة 14 منه، وبعد مقتضى تقديمة بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والتنبيهات أو مذكرتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والكتف المرفق به المقدم لهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 12 صفر 1442هـ الموافق 29 سبتمبر 2020م وهو ملف يتضمن تعاقدة العقد والإجراءات العملية والتنظيمية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

حساب ادخار إسلامي استثماري

رقم: xxxx

نائب رئيس الهيئة

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة وتعديلها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قوارات الهيئات الشرعية المعتمدة.

حافظ ادخار إسلامي استثماري

فئة العميل: أفراد

المنتج المعني: أشخاص طبيعية

الصيرفة الإسلامية

تمهيد	حساب ادخار إسلامي استثماري، هو حساب بنكي لصاحبه أرباح و ذلك وفقا للشروط المصرفية السارية المفعول بها لدى البنك أو الشباك. العميل (صاحب الحساب) أنا في الجانب الدائن لإيداعات، تحويلات الأموال الواردة و الأرباح الخاصة بالعميل (صاحب الحساب)، أنا في الجانب المدين، فإنه يتم قيد كل عمليات السحب المنفذة أو التحويلات الصادرة. تعتبر مدفوع المودعة و الربح الناتج عنها غير مضمونين و يخضعان لمدى نجاعة الاستثمارات التي يحققها الشباك عند استثماره لتلك الأموال.
الوثائق المطلوبة	• نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول • بطاقة إقامة
الشروط المالية	المبلغ: أدنى 5.000 دج – القيمة غير محددة العائد: حسب الشروط المصرفية مصاريف مسك الحساب: لا شيء
العمليات المرخصة	السحب، الإيداع، التحويلات و عمليات الصرف الآلي. حساب ادخار إسلامي استثماري يمكن أن يعرض قانوني (عجز ما، المدين ذي الغير...)
دورية دفع الأرباح	سنويا
تغيير الدفتر	• عند انتهاء الدفتر الأول. • عند الضياع، السرقة، المعارضة على الدفتر .....
غلق الحساب	• عند طلب الوفي أو صاحب الحساب • من طرف البنك في إطار تطبيق التشريعات القانونية المنظمة بجهاز مصارف تبييض الأموال وتمويل الإرهاب • عند وفاة العميل وتصفية التركة

بطاقة المنتج

الصيرفة الإسلامية

الملحق رقم (15): شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لمرابحة المواد الأولية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

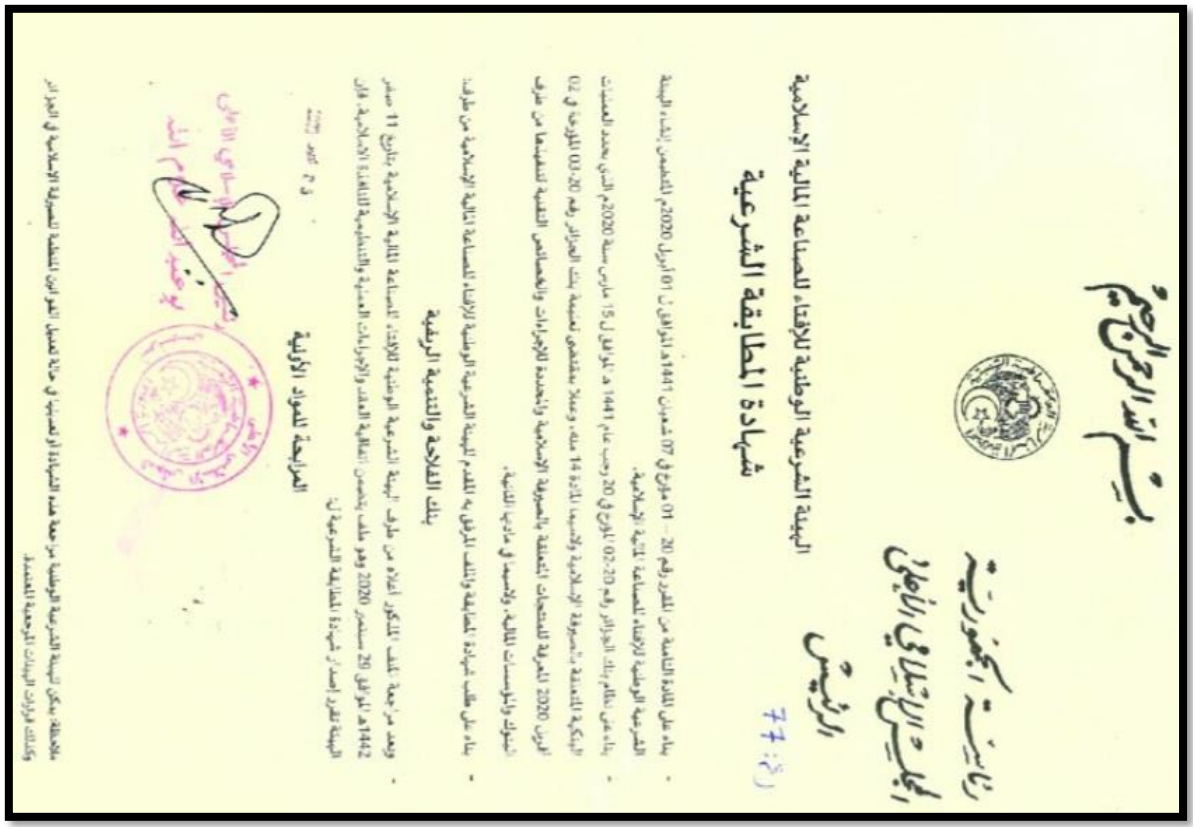

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم: 20 - 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق لـ 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخ في 15 رجب عام 1441 هـ الموافق لـ 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والتسيير المؤقت لها، وعملا بمقتضى تعميمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخ في 02 أوت 2020 المحددة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمطابقة للإجراءات والمقاصد الشرعية المنصوص عليها من طرف المجلس الإسلامي الأعلى، والمسيرة في مذهبه المذهبة.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 ديسمبر 1442 هـ الموافق لـ 20 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن (مطابقة العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للمالية الإسلامية)، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

المرابحة للمواد الأولية

و ما يليها

يوسف [illegible]

ملاحظة: يمكن تزويد الهيئة الشرعية الوطنية بمراجعة هذه الشهادة أو تعديلها أو تعويضها في حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في الجزائر وكذلك قوانين الهيئات الموجهة للمقصد.

مرابحة المواد الأولية

عقد صمير المعدي

قطاع النشاط | صندوق النشاط | فئة العميل

صيغة الموافقة | المدة المقترحة

تمهيد

عقد بيع المواد الأولية التي تتعامل وتبادة على طلبه، سعر بيع مساوي لسعر الشراء زائد هامش ربح معروف ومتفق عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.

المرابحة هي عقد بيع يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصل.

يشمل سعر البيع سعر الشراء الفعلي للأصل من المورد وهامش الربح المتفق عليه بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصل موضوع عقد المرابحة.

يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة (بنك – عميل)

الوثائق المطلوبة

- عقد ملكية المحلات التجارية ، عقد امتياز أو إيجار
- خطة التدفق النقدي + الفواتير المتعلقة
- آخر ثلاثة تصريحات ضريبية ، الميزان الحسابي للدورة (إذا لزم الأمر)
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
- الضمانات والتحفظات المحتملة أو المفروضة: (حسب التحفظات القانونية والشرعية)
- عقد التأمين (بعقده العميل)
- الوصاية الشرعية وثبته الضريبي
- كفالة تضامنية
- أي ضمانات أخرى يطلبها البنك في العقار حسب بنود العقد)

مدة التمويل: 12 شهرا كحد أدنى

تمديد الأجل: حسب قرار موافقة الهيئة المختصة

مدة الإرجاء: غير موجود

الشروط المالية: هامش الربح: حسب الشروط المعمول بها
معاملات أخرى: لاشيء

غرامات التأخير: 2% من مبلغ الدين
يتم إيداعها في حساب خاص (خارج حسابات الاستغلال)، ثم تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.

مدة الاستحقاق: في آخر المدة

نوع التسديد: ثابت

مراجعة فترة التمويل: حسب قرار الموافقة المعدلة (أي شكل ملحق بعد المرابحة الأصلي)

الدفع المسبق (كلي أو جزئي): مرفوض

بطاقة المنتج

المصيرفة الإسلامية

الملحق رقم (16): شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لمرابحة الصفقات العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

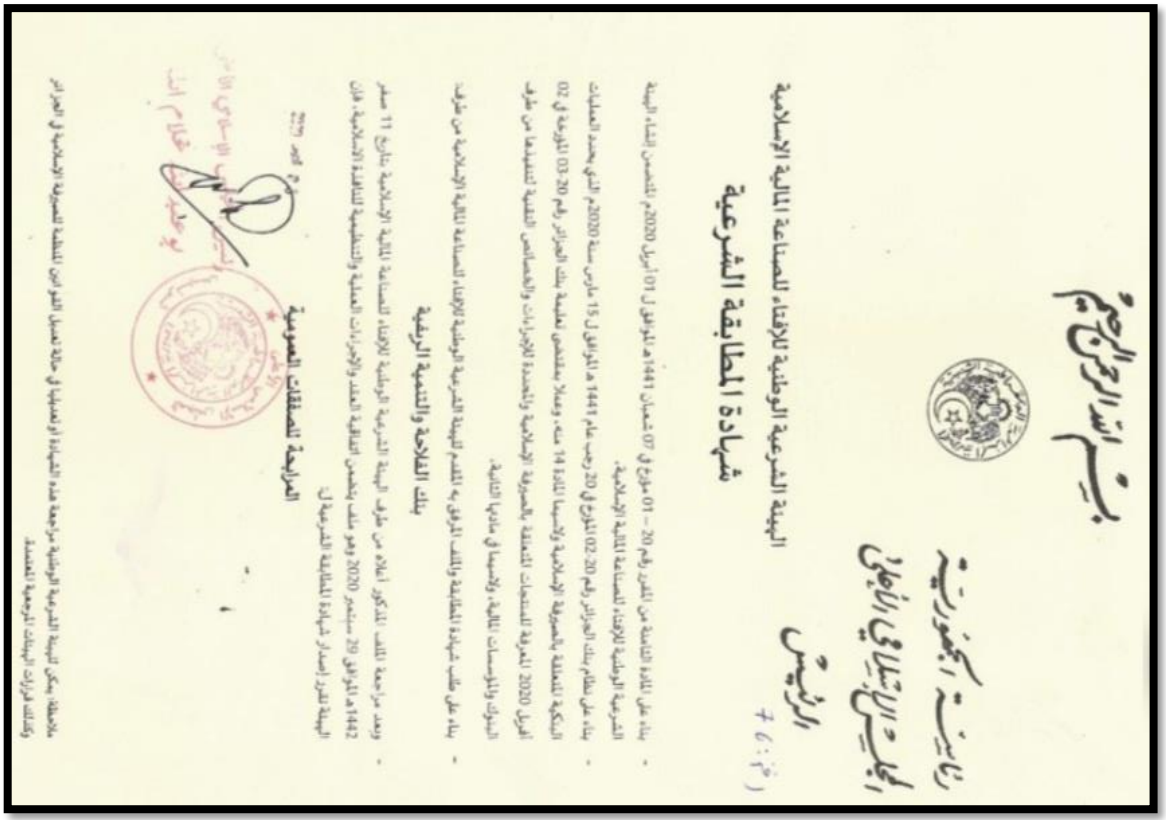

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من القرار رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وعملا بمقتضى نظمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن العقائق العقد والإجراءات العملية والتنظيمية للمتابعة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

المرابحة للصفقات العمومية

رئيس الهيئة

يوسف طلام أمين

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها أو حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية أو الغرار وكذلك قرارات الهيئات المؤهلة مراجعة المعتمدة.

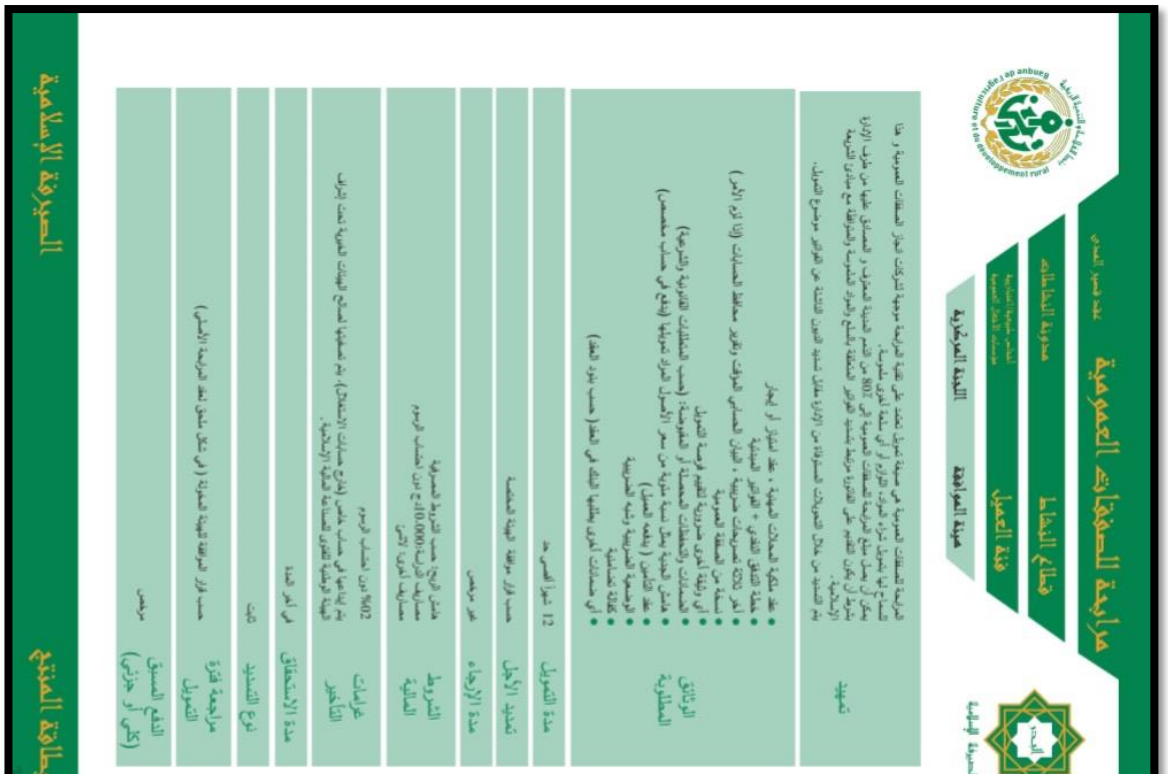

مرابحة للصفقات العمومية

بطاقة المنتج

الصيرفة الإسلامية

تمهيد	عقد مكتوب للمعاملات المستوفاة من الإدارة مقابل تعهد العون بالوفاء من القوائم الثلاثة من القوائم موضوع التمويل. يتم التنفيذ من خلال التمويلات المستوفاة من الإدارة مقابل تعهد العون بالوفاء من القوائم الثلاثة من القوائم موضوع التمويل.
الوثائق المطلوبة	• عقد ملكية المحلات المهنية ، عقد امتياز أو إيجار • حظة الشغل الفني + القوائم المالية • آخر 02 تصريحات ضريبية ، الميزان التحليلي للعرف ، دفاتر المحاسبة (إذا توفر الأمر) • نسخة من السجلة التجارية • أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم وضعية التمويل • المحاسبات والتحفظات المحتملة أو الموجودة (حسب المتطلبات القانونية والشرعية) • هامش ربحية يظل ثابتا خلال فترة تموينها (يدفع في حساب مخصص) • عقد التأمين (يدفعه العميل) • الوصية التضريبية وثيقة الضريبة • كفالة تضامنية • أي مستندات أخرى يطلبها البنك في الخطر (حسب بنود العقد)
مدة التمويل	12 عشرا الأقصى حد
تحديد الأجل	حسب قرار موافقة الهيئة المختصة
مدة الإرجاء	غير مرخص
الشروط المالية	هامش الربح: حسب التعريفة المصرفية مصاريف الدراسة: 10.000 دج من اختلاف الرسوم مصاريف التأمين: لاشيء
غرامات التأخير	9402 دون اختلاف الرسوم يتم إيداعها في حساب خاص (لخارج حسابات الاستغلال) بغرض تصفية لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.
مدة الاستحقاق	في آخر المدة
نوع التسديد	ثابت
مراجعة فترة التمويل	حسب قرار الموافقة الهيئة الشرعية (في حالة مخالفة لعقد المرابحة الأصلي)
الدفع المسبق (كلي أو جزئي)	مرخص

الملحق رقم (17): شهادة المطابقة الشرعية وبطاقة المنتج لمرابحة الصادرات لبنك الفلاحة والتنمية الريفية - بئر مراد رايس - الجزائر

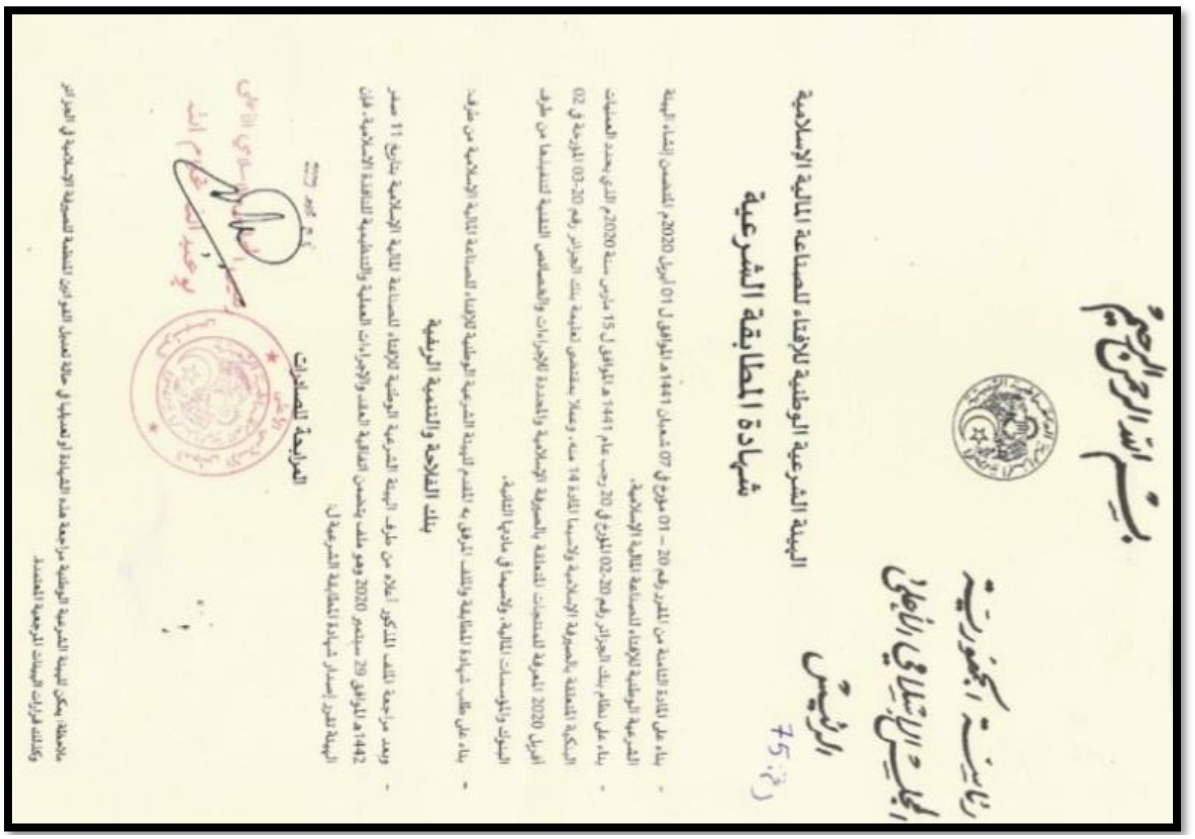

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الجمهورية

المجلس الإسلامي الأعلى

الرئيس

الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

شهادة المطابقة الشرعية

- بناء على المادة الثامنة من المقرر رقم 20 – 01 مؤرخ في 07 شعبان 1441 هـ الموافق ل 01 أبريل 2020م المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بناء على نظام بنك الجزائر رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 هـ الموافق ل 15 مارس سنة 2020م والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ولاسيما المادة 14 منه، وبعلا بمقتضى تعليمة بنك الجزائر رقم 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، ولاسيما في مادتها الثانية.
- بناء على طلب شهادة المطابقة والملف المرفق به المقدم للهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية من طرف

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وبعد مراجعة الملف المذكور أعلاه من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية بتاريخ 11 صفر 1442 هـ الموافق 29 سبتمبر 2020 وهو ملف يتضمن العقود والإجراءات العملية والتنظيمية للمعاملة الإسلامية، فإن الهيئة تقرر إصدار شهادة المطابقة الشرعية لـ:

المرابحة للصادرات

ملاحظة: يمكن للهيئة الشرعية الوطنية مراجعة هذه الشهادة أو تعديلها أو حالة تعديل القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية أو الجزائر وكذلك قرارات الهيئات الوجوبية المختصة.

مرابحة للصادرات

قطاع النشاط | معاونة النشاط

فئة العميل | المشروعات الصغيرة والمتوسطة

عملة المعاونة | اللغة المعتمدة

الصيرفة الإسلامية

عقد مصرفي المرابحة

تمهيد

المرابحة للصادرات هي صيغة تمويل تعتمد على تقنية المرابحة للوجه للتركيبات المصدرة التي تتعلق عقد تصدير أو عدد الطلبية لسلعة تتطلب عملية تصنيع أو صناعة من طرف.

المرابحة للصادرات هو عقد نوع الأطراف لتحديد الفعلي، و بناءً على ملفه يقدم مع مساوي لسعر الشراء، زائد هامش الربح معروف، و متفق عليه بين هذا الأطراف المتعاقدة وقت إبرام عقد المرابحة.

المرابحة للصادرات هي عقد يلتزم بموجبه البنك بالتصريح عن مكونات سعر بيع الأصل.

يشمل سعر البيع سعر الشراء الفعلي للأصل من المورد وهامش الربح المستحق لذلك بالإضافة إلى المصاريف أو أي تخفيضات محتملة.

هامش الربح هو نسبة محسوبة على سعر شراء الأصل موضوع عقد المرابحة.

يتم دفع سعر البيع على شكل أقساط حسب ما تم الاتفاق عليه في عقد المرابحة (بنك – عميل).

الوثائق المطلوبة

- عقد تجاري للمهنة : استيراد أو إيجار
- خلاصة الدفاتر للضرائب : القوائم المحاسبية
- آخر كشف لتصريحات مدينية : الفواتير المدينية
- سند الطلبية أو عقد التصدير
- أي وثيقة أخرى ضرورية لتقييم فرصة التمويل
- المحددات (الشطبات المحتملة أو المفوضة: (حسب المتطلبات القانونية والشرعية)
- عقد التأمين (يلقيه العميل)
- الوصفية الشرعية وثيقة الشرعية
- كفالة تضامنية
- أي عمليات أخرى يطلبها البنك في الدفاع (حسب بلد الدفع)

مدة التمويل: 12 شهرا كحد أقصى

تمديد الأجل: حسب قرار موافقة الهيئة المختصة

مدة الإرجاء: عند موافقة

الشروط المالية: هامش الربح: حسب الشروط المعمولة
مصاريف الدراسة: 10.000 دج من أصل الرسوم
مصاريف أخرى: لاشيء

غرامات التأخير: 9402 من أصل الرسوم
يتم إدخالها في حساب خاص (دفع عمليات الاستدعاء) بعد تصفيتها لصالح الهيئات الخيرية تحت إشراف الهيئة الوطنية للفتوى للصناعة المالية الإسلامية.

مدة الاستحقاق: في أقرب مدة

نوع التسديد: ثابت

مراجعة فترة التمويل: حسب قرار الموافقة للهيئة المختارة (أي شكل تدفق لعقد المرابحة الأصلي)

الدفع المسبق (كلي أو جزئي): مرفوض

بطاقة المنتج

الصيرفة الإسلامية

الملحق (18): مقابلة مع بنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر

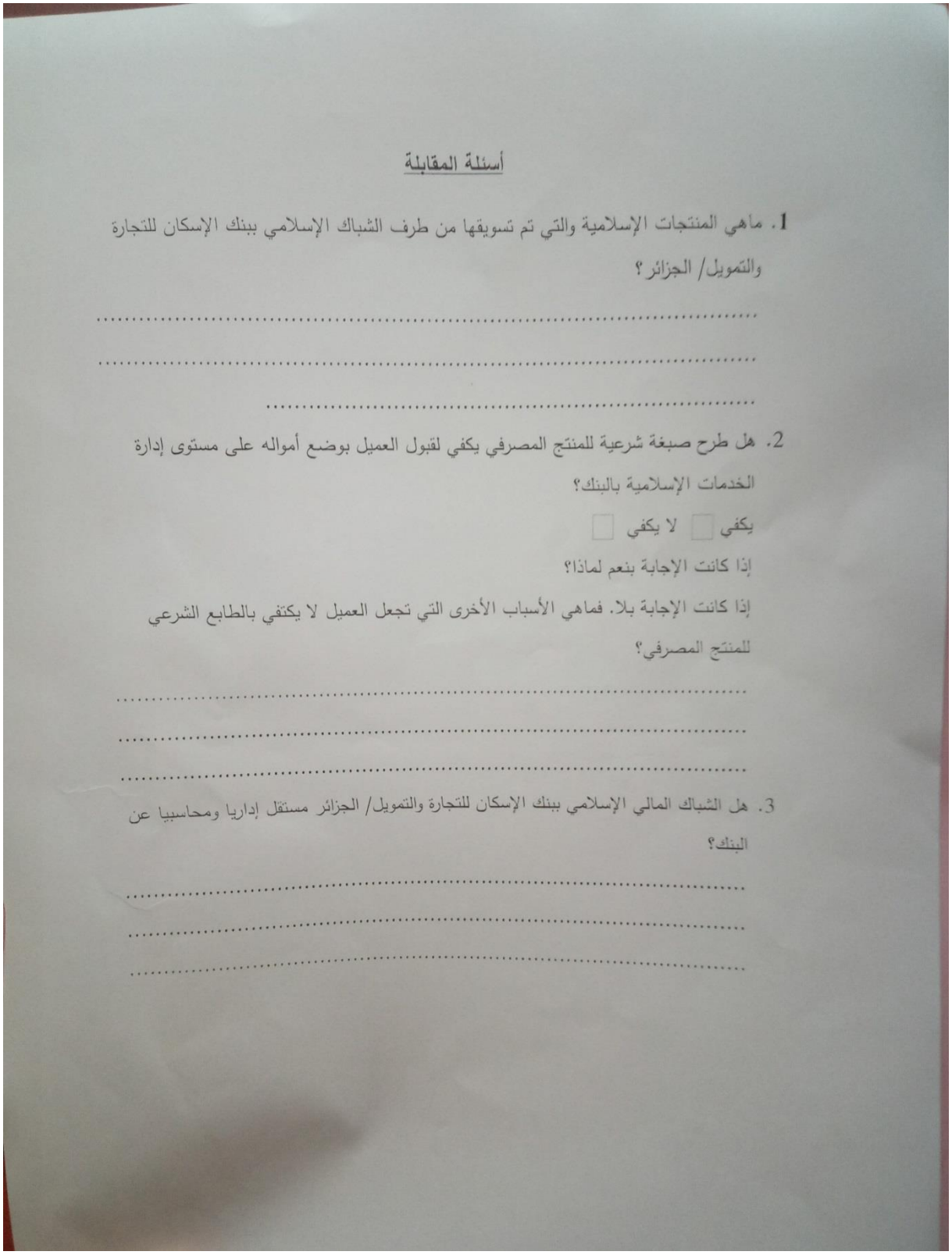

أسئلة المقابلة

1. ماهي المنتجات الإسلامية والتي تم تسويقها من طرف الشباك الإسلامي ببنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر؟

.....

.....

.....

2. هل طرح صبغة شرعية للمنتج المصرفي يكفي لقبول العميل بوضع أمواله على مستوى إدارة الخدمات الإسلامية بالبنك؟

يكفي ☐ لا يكفي ☐

إذا كانت الإجابة بنعم لماذا؟

إذا كانت الإجابة بلا. فماهي الأسباب الأخرى التي تجعل العميل لا يكتفي بالطابع الشرعي للمنتج المصرفي؟

.....

.....

.....

3. هل الشباك المالي الإسلامي ببنك الإسكان للتجارة والتمويل/ الجزائر مستقل إداريا ومحاسبيا عن البنك؟

.....

.....

.....